

تجليات النقد اللغوي المعاصر في خطاب التفسير



الدكتور

معمّر منير العاني



للتوزيع والتوزيع
2014

أستاذ اللغويات في الجامعة العراقية

تجليات النقد اللغوي المعاصر

في

خطاب التفسير

الدكتور

معمّر منير العاني

أستاذ اللغويات في الجامعة العراقية

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد - الأردن

2014

الكتاب

تجليات النقد اللغوي المعاصر في خطاب التفسير

تأليف

معمر منير العاني

الطبعة

الأولى، 2014

عدد الصفحات: 244

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2013/7/2651)

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-70-771-2

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إريد - شارع الجامعة

تلفون: (27272272 - 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909 - 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalkotob@yahoo.com

almalkotob@hotmail.com

www.almalkotob.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن - المبدلي - تلفون: 079 / 5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير - بناية بزي - هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

محتوى المدونة

الصفحة	الموضوع
1	تقديم
6-5	أهداف المدونة وفرضيتها ومعالجتها
7	مهاد وتأسيس
7	- تحت مقصد العنوان
	المسمى الأول
15	تشكيل مقولة النقد اللغوي 'المصطلحات والمواضع'
17	التشكيل الأول : مسرد تعريفي بالمصطلحات النقدية
18	1- المصطلح النقدي المفرد
30	2- المصطلح النقدي المركب- الإزدواجي
37	التشكيل الثاني : استقراء المواضع
37	1- نقد المفسرين
38	2- نقد النحويين
38	3- نقد اللغويين
39	4- نقد الأحكام
40	5- نقد المصطلح
41	6- نقد الشعر
	المسمى الثاني
45	مضمار النقد في تعابير البنية والأبنية
45	المضمار الأول: تفاعيل البنية
49	1-التغيرات الفونيمية في الصوامت
69	2- التغيرات الفونيمية في الصوائت
75	المضمار الثاني: تفاعيل الأبنية
78	1- التفاعيل في الأبنية الأسمية
87	2- التفاعيل في الأبنية الفعلية

الصفحة	الموضوع
101	3- تداخل أنماط الأبنية
109	المسمى الثالث
109	رجع النظر النقدي في أنماط النحو وأنظار الدلالة
109	المرجع الأول: أنماط مستصفاة من النحو
112	1- المعنى والعلاقات النحوية
117	2- مشكل آتو من الفصائل النحوية
120	3- في معالجة نواميس الجمل
129	المرجع الثاني: الروى النقدية الدلالية
131	1- إيجاء الدلالة اللغوية
146	2- روى نقدية في تكثيف المعنى
155	3- بصائر النقد في العلاقات الدلالية
165	المسمى الرابع
165	مقاربة نقدية لقضايا في الدراسات المعاصرة.
165	المقاربة الأولى: المنحى الوظيفي للتركيب
167	1- على صعيد الكم
183	2- على صعيد الترتيب
191	المقاربة الثانية: الاتساق النصي للخطاب
194	1- تعدد مرجعية الضمير
209	2- خاصية الاتساق بأسماء الإشارة
216	3- آلية العطف
218	4- عطف القصة على القصة
220	5- عطف الجملة على الجملة
221	خاتمة الدراسة
225	ثبت المصادر

تقديم

الحمد لله الذي جعل معرفة العربية طريقاً لفهم كتابه، وسُلماً لاستخراج معنى الكلام، وتمييز خطئه من صوابه، لمحمد على آله، ونسأله المزيد من نعمائه، ونصلي على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، صلاة متصلة بيوم لقائه.
أما بعد:

فإن الخطاب القرآني نضاح بالمعرفة والحياة، وأسرار الوجود، وهو ملاذ العربية، وسند قواعدها وأصولها، ومستجمع ذلك كله خطاب لغوي معجز أخذ بطريقة الأداء اللغوي، والإشراق البياني، والفيض الجمالي.

ولما كان الطابع المميز لمذونات التفسير - بعد الاطلاع على كثير منها - يتجلى في النظرة النقدية، والمناقشة اللغوية في القضايا الجزئية والكلية، مما يكشف عن عقلية فذة، وعلم جَمٍّ، وحسن تذوق للنصوص القرآنية، فجمعوا بين المنهج النقلي والعقلي الذي طوَّعهم في تفسير النصوص للاجتهاد وإبداء الرأي واستنطاق المعاني، ومن ثم تأصيل قواعد اللغة قياساً على ما يائسها من كلام العرب.

فاستقر في النفس الاتجاه إلى الدراسة النقدية اللغوية، ذلك أن النقد ينطوي تحت مفهومه: الألفاظ والعبارات الدالة على معيارية الرضا والقبول والترجيح والتضعيف والاعتراض، بعد تحليل الآراء ومناقشتها؛ وصولاً إلى الرأي الأمثل الذي يتفق مع المؤلف من قواعد اللغة المعهود من نظامها اللغوي السليم، والمقاربة مع استئناف المحدثين للممارسة اللغوية في دراساتهم المعاصرة، بالاستعانة في ذلك كله بأدلة وحجج مختلفة.

وانطلق هذا السعي من وجهة نظر مفادها: أنه لكي تتحقق لدينا الدراية الكافية بما المجزته المعرفة اللغوية في ظرفها التاريخي القديم، فلا بد أن يكون النظر إلى هذه المعرفة متسماً بالشمول والإحاطة، بحيث لا يقف عنده كتب التراجم والطبقات - مع التسليم بأهميتها - وإنما الولوج في المصنفات وما تحمله من معالجات وتأملات في الموضوعات المشتملة عليها.

ونعتقد أن الإحاطة بمجهود هؤلاء يعطي صورة دقيقة ومتكاملة عن الفكر اللغوي عبر العصور، ومن ثم فإن هذه الدراسة ترمي إلى تقديم نموذج متميز يمكن أن يُقال عنه: إنه يمثل حصيلة مركزة لمجهود المفسرين الذين سبقوه، ولقد اخترنا أن نمتحن قضايا اللغة في تفسير الألويسي ونعالجها من خلال ما قدمه من رؤية نقدية في مجال: الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، آخذين بالحسبان أن تفسير الألويسي يكاد يمثل صورة لكل التناولات اللغوية السابقة، ومن ثم فإن الدراسة من هذا المنظور يمكن أن تُعد إطلالة على التراث عموماً، وأن المحدد الزماني لهذا التفسير يجعله مستوعباً للموروث اللغوي، ومقارباً لتجليات المعرفة اللغوية المعاصرة. وعسى أن نعالج بدقة تلكم الرؤية، وأن نستبين من خلال هذه المعالجة مكانة التفسير وصاحبه.

وعلى كل حال؛ فإن الدراسة حاولت أن تتبنى منهجاً يتوافق مع المعطيات الأساسية للمعرفة اللغوية عند علمائنا القدماء من خلال تجسيد فكر الألويسي لهذه المعرفة في قضايا اللغة، كما حاولت أن تجاري التصنيفات الحديثة للدراسات اللغوية، متخذةً لتحقيق مآربها السابقة عدّة المنهج الاستقرائي التحليلي بين دفتي التراث والمعاصرة، ونهضت بالخطوات الآتية:

جمع الرؤية النقدية المبسطة في رحاب التفسير.

تصنيف هذه الرؤية بحسب موضوعاتها اللغوية.

استقراء الآراء السابقة التي خالفت، أو وافقت هذه الرؤية.

استجلاّب تجليات معاصرة ثلامس رؤية الألويسي.

توخي الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى أصحابها، وترتيبها بحسب التسلسل الزمني، أو بحسب ما تقتضيه المعلومة اللغوية.

إبداء الرأي بعد بسط الأقوال، وتقديم الحجج على ما تقرره الدراسة.

الرد على الأقوال التي تجانب الصواب، والاحتفاء بالتي وقعت على المراء.

ومن ثم جاءت محددات الدراسة كالآتي:

التمهيد:

تحت مقصد العنوان.

المسعى الأول: انتظم عقده بتشكيل مقولة النقد اللغوي المصطلحات والمواضع

التشكيل الأول: مسرد تعريفني بالمصطلحات النقدية

التشكيل الثاني: استقراء المواضع

المسعى الثاني: أقيم على مضمار النقد في تعابير البنية والأبنية

المضمار الأول: تغاير البنية .

المضمار الثاني: تغاير الأبنية .

المسعى الثالث: يتأزر فيه: رجع النظر النقدي في أنماط النحو وأنظار الدلالة

المرجع الأول: أنماط مستصفاة من النحو .

المرجع الثاني: الرؤى النقدية الدلالية .

الفصل الرابع: حرصنا على استظهار مقارنة نقدية لقضايا في الدراسات المعاصرة متخذين

إلى ذلك سبيلين:

المقاربة الأولى: المنحى الوظيفي للتراكيب .

المقاربة الثانية: الاتساق النصي للخطاب .

وبعد:

فهذا ما لديّ من جهد أبتهني فيه خالص العمل لله عز وجل، سائلاً أن يتقبله، وأن يغفر

المنهجية المتبعة

توخت الدراسة أن تستظهر القدرة النقدية، والبراعته اللغوية في التمييز والموازنة بين تأويلات أهل التفسير، وأهل العربية ومخاتهم من البصريين والكوفيين سواء على مستوى المفردة أم التركيب أم النص، وما تعاوره من ظواهر ومسائل لغوية.

وانخذت الدراسة لتحقيق مآربها السابقة عدّة المنهج الاستقرائي التحليلي بين دفتي التراث والمعاصرة، ونهضت بالخطوات الآتية:

- جمع التجليات النقدية المبسطة في رحاب التفسير.
- تصنيف هذه التجليات بحسب موضوعاتها اللغوية.
- استقراء الآراء السابقة التي خالفتها، أو وافقتها.
- استجلاّب تجليات معاصرة ثلّامس الرؤى النقدية لخطاب التفسير.
- توخي الأمانة العلمية في عزو الأقوال إلى أصحابها، وترتيبها بحسب التسلسل الزمني، أو بحسب ما تقتضيه المعلومة اللغوية.
- إبداء الرأي بعد بسط الأقوال، وتقديم الحجج على ما تقرره الدراسة.
- الرد على الأقوال التي تجانب الصواب، والاحتفاء بالتي وقعت على المراء.

هدف الدراسة

- لن ينعقد اهتمامنا على ما النقل من ماثور اللغة، ورصد لأقوال مرسلّة ممن سبق، وإنما نقصد إلى إزالة الركام عن البصائر النقدية في فضاء التفسير، ونتحري استقراءها، والوقوف إلى ما يتجاذبها من عوامل القوة والضعف.
- توجيه النقد في السياقات الظاهرة والباطنة، مع العناية بالأدلة والحجج المقررة، التي انطلق منها الألووسي إلى النقد والموازنة.
- تكشف عن قيمة المعطيات النقدية التي قدمها الألووسي في مواضع شملت: المفسرين، والنحويين، والشعراء، وغيرهم، وبيان طبيعة التفكير اللغوي، ونضج العقل الإسلامي في تأصيل اللغة، وقدرتهم في مجال تأويل النص القرآني.

- لا تعدد الدراسة مقاربات لغوية بين عرض الألووسي، وقضايا من الدرس الحديث.

فرضيات الدراسة

- إن ظاهرة النقد اللغوي عند المفسرين - ومنهم الألووسي - هي عبارة عن ملحوظات نقدية مبثوثة في مصنفاتهم، أطلقتها سليقتهم اللغوية، وثقافتهم القرآنية، وسعة اطلاعهم على الموروث اللغوي.
- تحتاج الجوانب النقدية في التفسير إلى كشف النقاب عنها، وإزالة الضبابية التي منعت تحديد معالمها، وملاحظها.
- تجلّت في التفسير نظرات نقدية، ومناقشات لغوية، منها وقعت على الصواب، ومنها جانبته في ظل وجود آراء أكثر صوابية.
- يعمل الألووسي في تثبيت آرائه المنهجين العقلي والنقلي، كما فعل الذين من قبله.
- هناك علاقة متوالية بين الأنظار النقدية وقضايا في الدراسات اللغوية المعاصرة.

المعالجة

ينطلق هذا المسعى من وجهة نظر مفادها: أنه لكي تتحقق لدينا الدراية الكافية بما انجزته المعرفة اللغوية في ظرفها التاريخي القديم، فلا بد أن يكون النظر إلى هذه المعرفة متمسكاً بالشمول والإحاطة، بحيث لا يقف عنده كتب التراجم والطبقات - مع التسليم بأهميتها - وإنما الولوج في المصنفات وما تحمله من معالجات وتأملات في الموضوعات المشتملة عليها.

ونعتقد أن الإحاطة بجهود هؤلاء يعطي صورة دقيقة ومتكاملة عن الفكر اللغوي عبر العصور، ومن ثم فإن هذه الدراسة ترمي إلى تقديم نموذج متميز يمكن أن يُقال عنه: إنه يمثل حصيلة مركزة لجهود المفسرين الذين سبقوه، ولقد اخترنا أن نمتحن قضايا اللغة في تفسير الألووسي ونعالجها من خلال ما قدمه من رؤية نقدية في المجال اللغوي، وعسى أن نعالج بدقة تلكم التجليات، وأن نستبين من خلال هذه المعالجة مكانة خطاب التفسير.

مهاده وتأسيس

تعت مقصد العنوان

جرى أهل العربية في استظهار معنى (رأى) وما استقر منه أن يقفوا على بُعدين: أحدهما البعد المادي للرؤية، والآخر البعد القلبي العقلي، وفي عُرف اللغة يتعدى الفعل رأى إلى مفعول واحد إن كانت الرؤية بصرية، وإلى مفعولين إن كانت الرؤية العقلية. قال ابن سيدة: الرؤية النظرُ بالعين والقلب، ارتأيت، واسترأيت، بمعنى رؤية العين، ورأى أصل يدل على نظر، وإبصار يعين أو بصيرة⁽¹⁾.

وما يتصل بمطلب الحديث عن الرؤى تفصيل الزبيدي القول بأن الرؤية: إدراك المرئي، وذلك أضرب بحسب قوى النفس الأول: النظر بالعين التي هي الحاسة وما يجري مجراها، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿وَقُلِ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [سورة التوبة: 105] مما جرى مجرى الرؤيا بالحاسة فإن الحاسة لا تصح على الله تعالى، والثاني: بالوهم والتخيل نحو أرى أن سيداً منطلق، والثالث: بالتفكر، إني أرى ما لا ترون، والرابع: بالقلب أي: بالعقل، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَذَّبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [سورة النجم: 11]⁽²⁾.

ويليق بالمقام إدراج قولهم: إن الرئي ما ظهر عليه مما رأيت، والجوهري عن ابن الأثير بالهمز جعله من المنظر من رأيت، وهو رأته العين من حال حسنة وكسوة ظاهرة، ومن لم يهمز - الرئي - إما أن يكون على تخفيف الهمز، أو يكون من رُيت ألوانهم وجلودهم أي: امتلات وحسنت⁽³⁾.

(1) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، ط 1، دار صادر، بيروت، (رأى).

(2) تاج العروس للزبيدي من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية (رأى).

(3) لسان العرب، (روى).

ونسوق من الذكر الحكيم معنىً متعيناً آخر مفاده المعرفة والتبصر، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ [سورة الماعون: 1] بمعنى: هل عرفت الذي يكذب من هو؟⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سورة الأنعام: 75] أي: نعرف إبراهيم ونبصره الربوبية والإلهية ونوقفه لمعرفة ونرشده بما شرحنا صدره وسددنا نظره وهدينا لطريق الاستدلال⁽²⁾.

ومن الجاز فلان يرى فلان إذا اعتقد فيه، وأراه وجه الصواب، وأراني برأيك، قال نهار بن توسعة:

فَلَمَنْ أَقُولُ إِذَا لِمُ مِلْمَةً أُرْسِي بِرَأْيِكَ أَمْ إِلَى مَنْ أُنْزِعُ⁽³⁾

وبعد هذا المسرد التعريفي المتقدم يغدو معنى الرؤى العقلية أو القلبية بالتفكير والتبصر متناغماً مع مطلب الرسالة، ومتبيناً في مقصدها، وهي كفيلة باستشراق فوائد وفرائد هذه الرؤى المتفكرة في وجوه اللغة عند الألويسي - رحمه الله -.

من وجهة ثانية، يلقي القارئ في المدونات المعجمية أن النون والقاف والبدال - نقد - أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه، من ذلك: النقد في الحافر، وهو تقشر، حافر نقب متقشر، والنقد في الضرس: تكسره، وذلك بتكشيف لبطه عنه، ومن الباب: نقد الدرهم، وذلك أن يكشف عن حاله في جودته، أو غير ذلك، ودرهم نقد: وازن جيد، كأنه قد كشف عن حاله فعلم⁽⁴⁾ فنقد

(1) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأناويل في وجوه التأويل، أبو القاسم عمود بن عمر الزخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (4/ 809).

(2) المصدر نفسه، (2/ 38).

(3) أساس البلاغة، أبو القاسم عمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزخشري، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، (214).

(4) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسن اللغوي، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط1)، دار الجيل، بيروت، 1411هـ - 1991م، (نقد).

الدنار أو الدرهم، ينقده نقداً وذلك إخراج زائفة من صحيحه، وصاحب هذا العمل ناقد⁽¹⁾. وكذا الانتقاد والتنقد وقد نقدها ينقدها نقداً أو انتقاداً، إذ ميز جيدها من رديتها⁽²⁾.

فالذي تقدم قَبْلَ حديث مضمونه تعريف للنقد في القضاء المعجمي، وإخال أنه ينضاف إلى ما تقدم آنفاً مستخلص هذه التجلّيات مفاده:

- التمييز: ويكفيه مؤونة حديث نقد الدواهم آنف الذكر.
- الإعطاء: جاء في حديث جابر رضي الله عنه، قال: (فنقدني ثمنه...).
- أي: أعطانيه نقداً معجلاً، وفي لفظ آخر في باب الاستقراض: (فأعطاني ثمن الجمل)⁽³⁾.
- النظر إلى الشيء: يقال: نقد الرجل الشيء بنظره ينقده نقداً، ونقد إليه أي اختلس النظر نحوه، وما زال فلان ينقد الشيء ببصره إلى الشيء، إذا لم يزل ينظر إليه، وهو ينقد بعينه إلى الشيء، يديم النظر إليه بالاختلاس حتى لا يفتن له⁽⁴⁾.
- المناقشة: يُقال: ناقدت فلاناً، إذا ناقشته في الأمر⁽⁵⁾.
- إظهار العيوب، كما ورد في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (إن نقدتَ الناسَ نقدوك، وإن تركتهم لم يتركوك)⁽⁶⁾، معنى نقدتهم: أي عيبتهم⁽⁷⁾.
- الانتقاء والاختيار: جاء في حديث أبي ذر رضي الله عنه: (كان في سفر فغرب أصحابه السَّفرة، ودعوه إليها، فقال: إني صائم، فلما فرغوا جعل ينقد شيئاً من طعامهم)⁽⁸⁾، أي يأكل شيئاً يسيراً⁽⁹⁾، بالانتقاء والاختيار.
- التقشر في الحافر وتآكل في الأسنان: وهو حديث سكن في مُفتح هذا المطلب.

(1) أساس البلاغة (650).

(2) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سبيل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، (نقد).

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي-محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ-1979م، (5/102).

(4) أساس البلاغة 469.

(5) لسان العرب، نقد.

(6) النهاية في غريب الحديث والأثر، (5/103).

(7) لسان العرب، نقد.

(8) النهاية في غريب الحديث والأثر، (5/104).

(9) لسان العرب، نقد.

- قول الفارابي: كانت قریش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، انتقاداً أي: اختياراً للأفصح في اللغة⁽¹⁾.

وإذن أضحي مرجع النظر - بعد هذه الملاحظ - في مفهوم النقد العام هو الفحص والموازنة والتمييز والحكم، بمعنى هو فحص الأشياء، ومعرفة صفاتها، والتمييز بين جيدها ورديتها، والحكم عليها، أو هو دراسة الأشياء، وتفسيرها، وتحليلها، وموازنتها بغيرها، المشابهة لها، أو المقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمتها ورديتها.

وفي وعي المحدثين هو: التقدير الصحيح لأي أثر فني، وبيان قيمته في ذاته ودرجته بالنسبة إلى سواه⁽²⁾.

ومضى آخرون إلى أستشراف كنه النقد بأمرين: أحدهما الحكم (Judgment)، ويراد به الحكم على الأشياء، بالحسن أو الرداءة، أو الجمال أو القبح، والآخر التفسير (Interpretation)، أو التحليل (Analyzation). فالنقد بذلك يتجه إلى تحليل النص وتحجته لإدراك أبعاده وبلوغ أعماقه⁽³⁾.

وبعد تلكم المفاهيم يستشرف الباحث أموراً مفادها:

- إن هناك مقاربة بين معاني النقد اللغوية وبين معانيه الاصطلاحية، وكان المعنى الاصطلاحي ينبثق من رحم المعاني اللغوية، ويؤول إليها.
- إن ثمة موازنة تجري بين النصوص كَوْن اللغة مجموعة من النصوص في كينونة النقد نفسية إلى استظهار مواضع القوة والضعف فيها.
- إن تعرضاً للنص الواحد يجري من غير موازنة بين نصوص أخرى، بالتفسير والتحليل وصولاً إلى إصدار الحكم بعد فحص متأنٍ لمقتضيات النص.

ولعلّه ليس من الفضول بل لعلّه تذكّار نافع أن نستعيد في هذا السياق شرطاً من جذور النقد عبر العصور ليتسق مع تلكم التجليات المتقدمة، فقد ارتبط النقد وجوداً وهدماً بوجود

(1) المظهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، بيروت، (1/1)

(2) ينظر: أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ط2، مكتبة النهضة العربية، ط2، القاهرة، 2006، (15-16).

(3) ينظر: مقدمة في النقد الأدبي، علي جواد الطاهر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1979، (351).

الإنسان وظهور فكره، فالإنسان ناقد بالطبع لما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة به، جعلته يرتاح للحسن وينقبض عن القبح، وحيثما كانت لحركته في الحياة فكراً وأثراً ثقافياً، كان النقد يتحرك في روحه ويسير إلى جانب فكره، إن لم نقل إن فكره في الأساس كان نقداً؛ لأنه يتحسس به جمال الوجود فيبين حسنه، ويعبر به عن نفقه من عبث المخلوقات والعوامل الرديئة في الحياة ليكشف عن قبحها، وذلك هو النقد بذاته⁽¹⁾.

وإذا كان الفكر البشري يعتره النقص ويشوبه السهو ويحتمل فيه الخطأ، كان النقد واجباً وضرورياً، بل لا بد منه لتكامل المسيرة الإنسانية، إذ بالتقييم المستمر والتقييم المتلاحق الذي يؤديه النقد تكون المقاربة للحق والملازمة للصواب، واجتناب الخطأ ومفارقة الباطل⁽²⁾.

ولعل هذا الملحظ التاريخي يُلمح، بل يُصرحُ بمكانة مَعْلَم النقد أولاً، ومكانة من يتصدر له ثانياً، ومكانة العربية التي هي لغة القرآن، ومستودع ثقافة الأمة، وصيغتها الفارقة ثالثاً، ومضمار ذلك يتأتى بالنقد اللغوي الذي لا يوتي أكله إلا بعدة يعتد بها الناقد تقوم على أسس علمية راسخة وبعد نقدي هادف وحكم واع غير مضطرب.

ويحسن بنا - بعد هذا السرد المتقدم بيانه آنفاً - أن نبسط القول في الباعث الذي أفضى إلى بزوغ النقد اللغوي، المكتنف بالفطرية السليمة للعرب الأقحاح فجذوره ارتبطت بالأسباب التي أدت إلى نشوء اللحن بعد اختلاط العرب بغيرها من الأمم⁽³⁾. فنشأ مرافقاً ولاحقاً لوضع أول علوم العربية وهو النحو، فما إن وضع النحاة الأوائل كعبد الرحمن بن هرمز (117هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (205هـ)، وعيسى بن عمر (156هـ)، بعض قواعد النحو العربي حتى راحوا يحاولون عمادة الشعراء ونقدم شعريهم وإخضاعهم لتلك القواعد، بل تكاد تجرؤ على القول: إن أقدم أشكال النقد العربي كانت لغوية⁽⁴⁾.

ويعضد هذا الملحظ ويعززه ما يروى أن النابغة الذبياني (605م) كان يحكم بين الشعراء في سوق عكاظ، وأنه قدّم الخنساء (24هـ) على حسان بن ثابت (40هـ) ناقداً بيته:

لَا الْجَفَنَاتُ تُغْنِي عَنْكَ بِالْمُغْنَى وَأَسْيَافُنَا يَنْقُضُونَ مِنْ نَجْدٍ دَمًا

(1) ينظر: مقدمة في النقد الأدبي، (354).

(2) منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط 1، دار الهادي، بيروت، 1428هـ-2007م، (5).

(3) النقد عند اللغويين في القرن الثاني، سنية أحمد محمد، ط 1، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1997، (193).

(4) النقد اللغوي في التراث العربي، مدوح محمد خسار، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.

وأن نقده انصبَّ على قول حسان (الجفنان وأسياف) وهي من جموع القلة وكان الفخر يقتضي جمع كثرة نحو (الجفان والسيوف) أي: إن النقد كان لغوياً حرفياً، آخذين بالحسبان ضعف هذه الرواية بآية أن مصطلحات مثل جمع القلة والكثرة لم تكن قد وضعت بعد⁽¹⁾.

والذي يتعين أن النقد اللغوي بجانب من جوانب عناية العرب بالعربية ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان قيمتها ومكانتها، والحفاظ على سلامتها؛ إذ هي لغة الكتاب المجيد، والحديث الشريف، وأقوال الصحابة، وأهل البيت، والتابعين، والبلغاء، التي نشطت في وقت مبكر من النصف الثاني من القرن الأول الهجري قيام الدراسات القرآنية والحديثية، ونشاط الشعر والشعراء، فكان الكسائي (189هـ)، والفراء (207هـ)، وثعلب (292هـ)، وغيرهم من كبار الكوفيين الذين عتقوا بها، وكان الخليل (175هـ)، وسيبويه (180هـ)، والمبرد (286هـ)، وغيرهم من كبار البصريين الذين تناولوها⁽²⁾.

ولعله يصح في الفهم ويستقيم أن يقال: إن العرب عرفوا المنهج اللغوي في النقد، وإن غير واحد درسوا العوامل المؤثرة في النقد اللغوي، مثل الرواية والتطور اللغوي، والتعصب القديم، والخصومة، والإيجاز، وأوردوا المقاييس والنظرات التي أثارها هذا النقد، ودرسوا ضروب المقاييس في النقد اللغوي، ومنها مقاييس الخطأ والصواب، ومقاييس الجودة والرداءة⁽³⁾.

ومستصفي القول: إن النقد اللغوي هو ضرورة اليوم كما في الماضي، بل إن كثيراً من القدماء كان يثني عنه، ومع ذلك فقد قوّموا به وأفادوا منه في تصحيح عباراتهم⁽⁴⁾، وردوا المخطوطة والمستهجن، ووقفوا على الأنسب من كلام العرب، ولعلَّ أصدق ميسم يمكن أن يُسبغ على النقد اللغوي أنه من الروافد المعززة لاستقامة اللفظ ومناسبة المعنى وحضور الدلالة، وأن الشذرات النقدية لا زالت تشكل غطاءً تواصلياً ينهل منه الدارسون إلى الساعة.

(1) ينظر: دراسات في النقد العربي القديم، عمود وبدوي، ط1، مطبعة الإنشاء، ط1، 1982م، (3-8).

(2) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، نعمة رحيم المزاري، ط1، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978م، (24).

(3) فصل المزاري في كتابه القول في تلخيص الملاحظ، وأورد لكل ملحظ مبحثاً خاصاً به، ينظر: كتاب النقد اللغوي للمزاري.

(4) النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، ط1، دار النهضة، مصر، 1948، (6).

ويمكن أن أكتفي بما تقدم من حديث مجلٍ لحدود النقد وجذوره ومقاصده، فلا تنتقل إلى مضمار نقد النصوص باستشراف يتلاءم مع متطلب الحديث عن النقد اللغوي، والأمر بإيجاز أن في محراب النقد النصي تظهر قيمة النقد، وتوسع دائرة حركته كلما كثرت حيوية النص وقابليته للقراءات المتعددة، إذ أن النص الجامد الذي لا يتحمل إلا وجهاً واحداً تضيق دائرة النقد وربما تنعدم، فالنقد توأم الاجتهاد ورفيق التفكير والتدبر، ولا يعني النقد دوماً بيان العيب والخطأ، بل هو أيضاً يتكفل بإظهار وجوه الحسن ونقاط القوة، وهو بذلك يتسع لمجال الترجيح والتفاضل بين الآراء والأفكار بين الحسن والأحسن، والمهم والأهم، والمناسب والأنسب⁽¹⁾.

وما يسترعي الخاطر - بناءً على ما تقدم - أن دائرة النقد تتجلى وتتسع في التفسير - والله أعلم - وإنما يتأتى ذلك؛ لأن الأمر يتعلق بالقرآن الكريم، كتاب الله، ومصدر الإسلام، ومرجع المسلمين الأول الذي يهتدون بهداه، ومنه يستمدون معارفهم الدينية وأحكام شريعتهم، ولما كان التفسير هو الذي يكشف عن معاني القرآن ومقصده، فإن المفسرين عكفوا على تقريب الناس من المراد وإصابة الصواب واجتناب الخطأ، في فهم أقدس كتاب وأعظمه عند المسلمين، بما يضمن سلامة معتقداتهم، وصحة أفعالهم. والنقد اللغوي إحدى الآليات التي اعتمدها هؤلاء الثلاثة لتحقيق مرادهم من المدونات التي كتبوها، ومن ثم لا نكاد نجد تفسيراً خلوهاً من النقد اللغوي بآية انتخاب الأنسب من الآراء اللغوية.

وهذا الطبري (310هـ) قد صرح في مقدمة تفسيره مستشفاً فضل الرؤى النقدية بأنه قد ألف هذا الموروث جامعاً في بابه، غبراً عما انتهى إليه من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه، مبيّناً علل كل مذهب من مذاهبهم. وموضحاً الصحيح لديه من ذلك⁽²⁾.

(1) منهج النقد في كتب التفسير، (6).

(2) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط1، دار الفكر، بيروت، 1421هـ-2001م، (15/1).

المسعى الأول
تشكيل مقولة النقد اللغوي
"المصطلحات والمواضع"

التشكيل الأول

مسرد تعريفي للمصطلحات النقدية

لعلّ الذي ينبغي الإلماح إليه، قبل اللوج في مطلب هذا المبحث أنه باتت الحاجة ملحة إلى الاستزادة من دراسة التراث النقدي عند العرب دراسة منهجية فاحصة ترسم بعداً حضارياً للمقاييس والمناهج والمصطلحات النقدية - مدار البحث - التي تدرس بها نقاد الأدب العربي القديم كي تصلها بمدارس وقضايا النقد الحديث^(*) التي تستوعب نماذج الإبداع في التراث العربي، فتطور القديم للوصول به إلى الحديث، ونضرب الحديث في أعماق القديم⁽¹⁾.

والحق أن القارئ يلفي في مدونات تفسير القرآن الكريم - كتفسير روح المعاني - مصطلحات نقدية تؤذن بحرف معرفي في مجال الحكم على الآراء اللغوية الواردة في تفسير النصوص القرآنية، وتكون سبيلاً من سبل وصف المعاني وتفسيرها. وهي تتخذ على التعيين المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية مرجعية في التحليل، والتقيوم، والحكم؛ لتصل إلى سلامة التراكمات النحوية، وصحة البناء الصوتي والصرفي وجدوى الدلالات القرآنية.

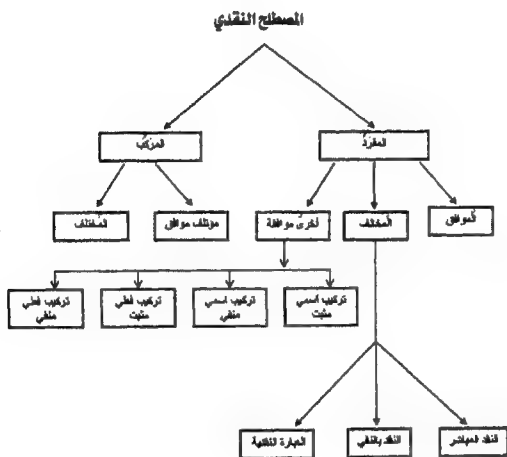
ويتنظم عقد المسعى برصد واقع لغوي مقارب مع بعض قضايا اللغة المعاصرة - وهو من آليات المدونة - ترصد الدرس اللغوي بقيمة هادفة، تتم على وعي اختيار الآراء، ومكانة مدارستها. وكأنني بالمفسرين - ومنهم الألويسي - أدركوا حقيقة أن الناقد اللغوي يعرض لغة النص على ضرين من المقاييس؛ يتكفل الأول ببيان مواضع الجودة والرداءة في تلك اللغة، ويتكفل الآخر بتشخيص الخطأ فيها، والإرشاد إلى الصواب، وكلا المقياسين متمم للآخر، ولا تصح عملية النقد اللغوي إلا بالرجوع إليهما⁽²⁾. واتخذ المفسرون هذا البيان مرجعاً في معالجة الآراء والأحكام اللغوية الصادرة في تفسير الآيات القرآنية، التي أضحت بعضها معياراً يمكن الركون إليه في حسم مسائل اللغة، وبعضها يظل بمنأى عن سكتة اليقين، بآية صدورها من نفس بشرية جُبلت على الخطأ والسيان.

(*) تقتضي سلامة الأسلوب اللغوي أن يقول: تصلها بمدارس النقد الحديثة وقضاياها.

(1) أثر البيئة في المصطلح النقدي القديم، عبد الله سالم المعطاني، المنشور ضمن كتاب: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، النادي الأدبي الثقافي بمكة، 1410هـ-1990م، (241).

(2) النقد اللغوي عند العرب، (23).

وليس بـلازم أن نستطرد إلى ما يرسله المختصون من مقولات في النقد؛ لأننا نؤثر أن نلتزم جانب التطبيق، مستهلين هذا المتطلب بمخطط يجلي ما ستعرضه من واقع المصطلح النقدي.



1. المصطلح النقدي المفرد:

ينطوي على ألفاظ نقدية موافقة أو مخالفة للأراء والأحكام اللغوية في تفسير آيات الذكر الحكيم.

1-1 النقد الإفرادي الموافق:

وتتشكل وجوه امتداده في التفسير على ألفاظ عدة أهمها:

المتبادر: تومع اللفظة بالإسراع إلى الشيء بعد التثبت منه، يُدْر إلى الشيء أسرع، وبإبه دخل، وبادر إليه أيضاً وتبادر القوم تسارعوا⁽¹⁾.

ومن نحو ما تقدم في التفسير ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (٢١) أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا وَإِنْ كُنَّا عَنْ

دِرَاسَتِهِمْ لَغَفِيلِينَ ﴿[سورة الأنعام: 155-156]، (ان تقولوا) علة لمقدر دل عليه (انزلناه) المذكور، وهو العامل فيه لا المذكور خلافاً للكسائي؛ لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي. وهو بتقدير (لا) عند الكوفيين، أي لأن لا تقولوا وعلى حذف المضاف عند البصريين. أي: كراهة أن تقولوا، وقيل: يمتثل أن يكون مفعول (اتقوا) وعليه الفراء، وأن تجعل اللام المقدرة العاقبة، أي: ترتب على إنزالنا أحد القولين؛ ترتب الغاية على الفعل فيكون توبيخاً لهم على بعدهم عن العادة، والمتبادر ما ذكر أولاً، أي: أن تقولوا يوم القيامة لو لم تنزله⁽²⁾.

الأبلغ: بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً وصل وانتهى، وتبلغ الشيء وصل إلى مراده، والإبلاغ الإيصال وكذلك التبليغ، وأمر بالغ جيد وبلغ حسن الكلام فصيح به بعبارة لسانه كنه قلبه⁽³⁾.

ومن مثله في تفسير روح المعاني، قوله جلّ اسمه: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَرٍ﴾ [سورة القمر: 11]، الباء للآلة مثلها في: فتحت الباب بالفتاح، وجوز أن تكون للملابسة، والأول أبليغ⁽⁴⁾.

اجنح: جنح إليه يجنح، ويجنح جنوحاً، واجتنح مال، واجنحته هو واجتنتحه أي أملتة فجنح أي مال⁽⁵⁾.

(1) لسان العرب، بدر.

(2) روح المعاني، (71/8)، وينظر: (124/9).

(3) ينظر: لسان العرب، بدر.

(4) روح المعاني، (98/27)، وينظر: (83/1)، (313-312/1)، (378/1)، (29/2)، (82/8)، (179/8)،

(116/10)، (14/12)، (250/12)، (255/15)، (138/19)، (126/20)، (312/23)، (80/24)،

(5/25)، (98/27)، (79/29)، (38/30).

(5) ينظر: لسان العرب، جنح.

وورد منفرداً، وذلك في تفسير الألويسي لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا لَسَجْرَانٌ﴾ [سورة طه، الآية 63]، إذ قرأ أبو جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحيد، وإيوب، وخلف في اختياره، وأبو عبيد، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصبهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي، والإخوان، والصاحبان من السبعة (إن) بتشديد النون (هذان) بالفتح ونون خفيفة، واستشكلت هذه القراءة حتى قيل: إنها لحن وخطأ..... والذي أجنح أنا إليه والعاصم هو الله تعالى تضعيف جميع ما ورد عما فيه طعن بالتواتر ولم يقبل تأويلاً ينشرح له الصدر ويقبله الذوق وإن صححه من صححه، والطعن بالرواة أهون بكثير من الطعن بالأكمة الذي تلقوا القرآن العظيم الذي وصل إلينا بالتواتر من النبي ﷺ ولم يألوا جهداً في إتقانه وحفظه⁽¹⁾.

الجيد: من (جيد) الجيد العنق، والجيد بالتحرك طول العنق وحسنه⁽²⁾. ومن (جود) أي شيء جيد، وجاد بماله جوداً فهو جواد، وجاد الشيء يمجوده جوده بفتح الجيم وضمها أي صار جيداً.

ونراه في روح المعاني يأتي في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية 20]، قرأ مجاهد وعلي بن الحسين ويحيى بن وثاب (يُخْطَفُ) والفتح أفصح، وعن ابن مسعود (يُخْطَفُ) وعن الحسن (يُخْطَفُ) بفتح الياء والحاء وأصله: يُخْطَفُ، فادغم التاء في الطاء، وعن عاصم وقاتدة والحسن أيضاً بكسر الثلاثة وهو تكثر مبالغة لا نقدية، وكسر الطاء في الماضي لغة قريش، وهي اللغة الجيدة⁽³⁾.

الأحب: أحبيته نقيض أبغضته، والحب الوداد، والحببة، وأحب فهو محب وهو محبوب⁽⁴⁾.

ووجه في التفسير ما جاء في قوله - تقدس اسمه - ﴿وَكُنْتُ نَسِيًّا مَّنْسِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية 23]، قرأ الأكثرون (نسياً) بالكسر، قال الفراء: هما لغتان في ذلك كالوتر، والوتر. قال الألويسي: الكسر أحب للفتن، وقال ابن الأنباري: هو بالكسر اسم لما ينسى كالنقص اسم لما ينقص، وبالفتح مصدر نائب عن الاسم⁽⁵⁾.

(1) ينظر: روح المعاني، (16/260-261).

(2) ينظر: لسان العرب، (جيد)، (جود)، .

(3) روح المعاني، (1/220)، وينظر: (16/260).

(4) ينظر: لسان العرب، حب.

(5) ينظر: روح المعاني، (16/96).

1-1-2 تراكييب نقدية موافقة:

تركيب اسمي مثبت: ويتأتى في تركيبين:

- أقل تكلفاً: جاء في حديثه عن تضمين (إلى) معنى آخر، وذلك في قول الباري عز وجل: ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 52] بأنها تخرج - بحسب آراء العلماء - إلى معنى: مع أو اللام أو في.
- وعقب نافداً: وأنت تعلم أن جعل (إلى) بمعنى اللام أو في التعليليتين يحصل طلبه المسيح التي أشير إليها على وجه لعله أقل تكلفاً عما ذكر⁽¹⁾.
- أمر محتمل: في قوله - تقدس اسمه - ﴿قُلْ يَفْضَلُ اللَّهُ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [سورة يونس: 58]، قرأ يعقوب (فلتفرحوا) بناء الخطاب ولام الأمر، ونقل في توجيهه أنه لما كان النبي ﷺ مبعوثاً إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام والتاء، قيل: وكأنه عنى أن الأمر لما كان لجملة المؤمنين حاضريهم وغائبيهم غلب الحاضرون في الخطاب على الغائبين وأتى باللام؛ رعاية لأمر الغائبين وهو أمر محتمل⁽²⁾.

تركيب اسمي منفي:

- لا بأس: ومن أمثلته المتجلية ، ما جاء في قوله - تقدس اسمه - ﴿وَإِذْ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ [سورة غافر: 71]، (السلاسل) عطف على (الأغلال)، وجوز كون (والسلاسل) مبتدأ أو جملة (يسحبون) خبره والعائد محذوف أي يسحبون بها، وجوز كون (الأغلال) مبتدأ (والسلاسل) عطف عليه والجملة خبر المبتدأ.

(1) ينظر: المصدر نفسه، (3/ 213)، وينظر: (12/ 132)، (21/ 40)، (24/ 30)، (26/ 90)، (29/ 47).

(2) ينظر: روح المعاني، (11/ 163).

وقرأ ابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن علي، وابن وثاب: (والسلاسل يسحبون) بنصب السلاسل وبناء يسحبون للفاعل، فيكون السلاسل مفعولاً مقدماً ليسحبون، والجملة معطوفة على ما قبلها، ولا بأس بالتفاوت اسمية وفعلية⁽¹⁾.

ليس بالبعيد: ذكر أن (من) تكون بمعنى اللام، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَنْتَبِهًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [سورة البقرة: 265] والمعنى توطئنا لأنفسهم على طاعة الله تعالى، وإلى ذلك ذهب أبو علي الجبائي، وليس بالبعيد⁽²⁾.

لا إشكال: ولنا أن نتعرض لهذا التركيب من خلال تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَجِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: 53]، (برزخاً): أي حاجزاً وهو لفظ عربي، وقيل: أصله برزه فعرّب، والمراد بهذا الحاجز ما يحول بينهما من الأرض كالأرض الحائلة بين دجلة، ويقال لها بحر لعظمها ولشيوخ إطلاق البحر على النهر العظيم صار حقيقة فيه أيضاً، فلا إشكال في التثنية، وإن آيت صيرورته حقيقة فاعتبار التغليب يرفع الإشكال⁽³⁾.

لا مانع: ونستشرفه في بيان مقصد الاستفهام في قوله تقدس اسمه: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُ اللَّهِ وَلِيُخَوِّدَكُمْ رَسُولُهُ﴾ [سورة آل عمران: 101]، المراد استبعاد أن يقع منهم الكفر وعندهم ما يباه، وقيل: المراد التعجب أي لا ينبغي لكم أن تكفروا في سائر الأحوال لا سيما في هذه الحال التي فيها الكفر أفضح منه في غيرها، وقيل: المراد بكفرهم فعلهم أفعال الكفرة كدعوى الجاهلية، فلا مانع من يكون الاستفهام لإنكار الواقع⁽⁴⁾.

(1) ينظر: روح المعاني، (103/24)، وينظر: (412/1)، (16/2)، (171/2)، (125/3)، (155/3)، (8/4)، (80/4)، (101/4)، (170/4)، (177/6)، (8/8)، (208/11)، (230/11)، (219/12)، (68/14)، (88/14)، (116/15)، (327/15)، (224/17)، (30/18)، (11/20)، (8/22)، (43/23)، (281/23)، (16/24)، (24/24)، (77/24)، (97/24)، (118/24)، (22/25)، (29/25)، (42/25)، (64/25)، (152/25)، (33/27)، (81/27)، (216/29)، (127/30)، (168/30).

(2) المصدر نفسه، (44/3)، وينظر: (181/11).

(3) ينظر: المصدر نفسه (41/19)، وينظر: (166/7)، (56/20).

(4) روح المعاني: (20/4)، وينظر: (71/9)، (107/9)، (154/11)، (162/12)، (279/14)، (17/15)، (335/15)، (216/16)، (35/18)، (245/23)، (292/23)، (45/25)، (118/25)، (157/25)، (97/26)، (111/26).

تركيب فعلي مثبت:

تنتفح له: ويتحصل في تحديد الإشارة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: 2]، (ذلك): إشارة إلى الكتاب الموعود به ﷺ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [سورة المزمل: 5]، وقيل: إلى التوراة والإنجيل، وقيل: إلى الصراط المستقيم في سورة الفاتحة، والذي تنتفح له الأذان أنه إشارة إلى القرآن⁽¹⁾.

يقتضيه: عرج الأكوسي على الآراء التي وجهت اللفظ (عزيز) من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [سورة التوبة: 128]، رفع (عزيز) على أنه صفة سببية لرسول وبه يتعلق (عليه)، وفاعله المصدر، وهو الذي يقتضيه ظاهر النظم الجليل، وقيل: (عزيز) خبر مقدم و(ما عنتم) مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع الصفة، وقيل: نعت حقيقي لرسول وعنده تم الكلام، و(عليه ما عنتم) ابتداء كلام أي: بهمه ويشق عليه عنتكم⁽²⁾.

يميل إليه: ويعلم على سبيل المثال في الوقوف على معنى الحرف الناسخ من قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [سورة البقرة: 21]، في المشهور موضوع للترجي وهو الطمع في حصول أمر محبوب ممكن الوقوع والإشفاق، وهو توقع خوف ممكن، والظاهر التقابل فتكون مشتركة، وذكر الرضي (688هـ) أنها للترجي، وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع والإشفاق، والذي يميل إليه القلب ما ذكره بعض المحققين أنها لإنشاء توقع أمر متردد بين الوقوع وعدمه مع رجحان الأول⁽³⁾.

(1) ينظر: المصدر نفسه (1/134).

(2) المصدر نفسه، (11/60)، وينظر: (1/172)، (1/309)، (6/211)، (11/18)، (11/242)، (18/37)، (172/1)، (22/199)، (28/80).

(3) ينظر: روح المعاني (1/223)، وينظر: (1/302)، (1/391)، (5/201)، (9/124)، (16/98)، (16/268)، (18/38)، (19/124).

تركيب فعلي منفى:

لا ينبغي رده: ونظفر به في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [سورة البقرة: 249]، أي: من لم يذقه من طعم الشيء إذ ذاقه مأكولاً كان أو مشروباً حكاة الأزهري (370هـ) عن الليث (211هـ)، وذكره الجوهري (396هـ) أن الطعم ما يؤديه الذوق وليس هو نفس الذوق، فمن فسره به على هذا فقد توسع وعلى التقديرين استعمال طعم الماء بمعنى ذاق طعمه مستفيض لا يعاب استعماله لدى العرب العرباء، ووقوع مثله في كلامهم مما لا ينبغي أن يشك فيه⁽¹⁾.

لا يضر: وتلمسه في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [سورة التباين: 2]، عن الحسن أن في الكلام حذفاً والتقدير ومنكم فاسق. ولا أراه يصح، وكأنه من كذب المعتزلة عليه، والجملة على ما استظهر بعض الأفاضل، معطوفة على الصلة، ولا يضره عدم العائد؛ لأن المعطوف بالفاء يكتفي وجود العائد في إحدى الجملتين كما قررره في نحو: الذي يطير فيفضب زيد الذباب، أو يقال: فيها رابط بالتأويل أي: فمنكم من قدر كفره ومنكم من قدر إيمانه، أو (فمنكم كافر) به، (ومنكم مؤمن) به⁽²⁾.

2-1 النقد المخالف:

1-2-1 لفظ نقدي مباشر: منها

البعيد: البعد خلاف القرب، وبعد بالضم أو بالكسر بعداً فهو بعيد وبعاد، أي: تباعد، واستبعد الشيء عنه بعيداً⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه، (2/ 202).

(2) المصدر نفسه (28/ 144)، وينظر: (1/ 251، 266)، (2/ 108)، (2/ 194)، (3/ 128)، (3/ 155)، (3/ 194)، (3/ 212)، (3/ 227)، (4/ 4)، (4/ 90)، (4/ 111)، (4/ 163)، (5/ 87)، (16/ 58)، (16/ 226)، (16/ 316)، (17/ 102)، (7/ 113)، (18/ 17)، (18/ 51)، (18/ 274)، (19/ 6)، (9/ 112)، (20/ 117)، (20/ 173)، (21/ 69)، (21/ 118)، (22/ 127)، (23/ 47)، (23/ 94)، (23/ 148)، (23/ 244)، (25/ 120)، (25/ 140)، (26/ 82)، (27/ 62)، (27/ 123)، (27/ 174)، (28/ 137)، (28/ 144)، (29/ 80)، (29/ 119)، (29/ 156)، (30/ 129)، (30/ 182)، (30/ 248)، (30/ 327).

(3) ينظر: لسان العرب (بعد).

ووجهه جاء في قول الباري - عز وجل - ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ (الذين يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَتُقُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ) [سورة آل عمران: 190-191]، (الذين) في موضع جر على أنه نعت (الأولى)، ويجوز أن يكون في موضع رفع أو نصب على المدح، وجعله مبتدأ والخبير محذوف تقديره يقولون (ربنا آمنا) بعيداً⁽¹⁾.

الباطل: بطل الشيء ذهب ضياعاً وخسراً فهو باطل، وبطل في حديثه بطلالة وأبطل هزل، والباطل نقيض الحق، وأبطل فلان جاء بكذب وادعى باطلاً⁽²⁾.

وَيَمْلَأُ جَلِيًّا من توجيه ضمير الفعل (أريتكم) (التاء) من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُكُمْ عَذَابٌ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمْ السَّاعَةُ﴾ [سورة الأنعام: 40]، قيل: التاء ضمير الفاعل وما بعده حرف خطاب جيء به للتأكيد، وليس اسماً لأنه لو كان كذلك لكان إما مجروراً ولا جار هنا، أو مرفوعاً وليس من ضمائر الرفع، ولا مقتضى له أيضاً أو منصوباً، وهو باطل لثلاثة أوجه، الأول: أن الفعل يتعدى إلى مفعولين، والثاني: لو جعل مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى، والثالث: أنه لو جعل كذلك لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في التاء...⁽³⁾.

الجهل: الجهل نقيض العلم، والجهالة أن تفعل فعلاً بشير علم، وجهلت الشيء إذا لم أعرفه⁽⁴⁾.

ويصدر في الحديث عن (إياك) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَكَ نَعْبُدُ وَإِنَّا لَكَ كَشَعِيرٌ﴾ [سورة الفاتحة: 5]، (إيا) في المشهور ضمير نصب متفصل والواحق حروف زيدت لبيان الحال،

(1) روح المعاني (188/4)، وينظر: (134/1)، (219/1)، (474/1)، (457/1)، (467/1)، (9/2)، (129/3)، (223/3)، (110/4)، (69/5)، (28/6)، (175/6)، (110/7)، (157/7)، (218/7)، (41/8)، (90/8)، (104/8)، (181/8)، (189/8)، (61/10)، (84/10)، (176/12)، (205/13)، (277/13)، (18/15)، (104/16)، (206/16)، (261/16)، (99/18)، (38/19)، (4/20)، (125/22)، (165/22)، (67/24)، (118/25)، (152/28).

(2) ينظر: لسان العرب (بطل).

(3) روح المعاني، (171/7)، وينظر: (62/1)، (7/3)، (85/6)، (204/8)، (309/13)، (63/16)، (161/20)، (115/21)، (169/30).

(4) ينظر: لسان العرب (جهل).

وقيل: أسماء أضيف هو إليها، وقيل: الضمير هي تلك اللواحق وإيا دعامة، وهو جهل، والبحث مستوفى في علم النحو⁽¹⁾.

الخدش: خدش جلده ووجهه مزقه، والخدش مزق الجلد قل أو كثر، وبقلبه خدش وهو شيء من الأذى⁽²⁾.

ويتعين في التعرّيج على الإحالة بالإشارة في قوله - تقدس اسمه -: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة آل عمران: 138]، الإشارة إما إلى القرآن وهو المروي عن الحسن وقتادة، وخدش بأنه بعيد عن السياق، وإما إلى ما لخص من أمر الكفار والمتقين والتائبين⁽³⁾.
التخرص: خرص بالضم خرصاً وتخرص، أي: كذب، ورجل خراص كذاب، وتخرص فلان على الباطل واختصره افتعله⁽⁴⁾.

وينطوي في مستهل سورة طه على اللفظ، فعرض آراء العلماء في لفظة ﴿طه﴾، [سورة طه: 1]، وما ذكره: إنها بلغة عكل، وقيل: بلغة عك، وروي ذلك عن الكلبي قال: لو قلت في عك: يا رجل لم يجب حتى تقول - طاهاً - وتخرص الزخشري على عك، فقال: لعل عكا تصرفوا في يا هذا كأنهم في لغتهم قالون الياء طاه فقالوا: يا طاه واختصروا هذا واقتصروا على ها⁽⁵⁾.
الخطأ: الخطأ ضد الصواب، ومنه أخطأ في هذه المسألة لم يصيبها، وأخطأ الطريق عدل عنه، وأخطأ الرأي وأخطأ حاجته لم يصيبها⁽⁶⁾.

ومن مظانه في تفسير قول الحق - تعالى -: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَكْجُرُوا﴾ [سورة الأنفال: 72]، قرأ حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب (ولايتهم) بالكسر، وزعم الأصمعي أنه خطأ، وهو المخطئ، فقد تواترت القراءة بذلك⁽⁷⁾.

(1) روح المعاني، (1/ 111)، وينظر: (13/ 246).

(2) ينظر: لسان العرب (خدش).

(3) روح المعاني، (4/ 78)، وينظر: (25/ 55)، (26/ 67).

(4) ينظر: لسان العرب (خرص).

(5) ينظر: روح المعاني، (16/ 174).

(6) ينظر: لسان العرب (خطأ).

(7) روح المعاني، (10/ 45)، وينظر: (9/ 75)، (10/ 108)، (10/ 148)، (10/ 171).

1-2-2 نقد منفي اسمي: ومنها

لا حاجة: ويرسل قولاً يفضي إلى هذا النقد، وذلك في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ قَسَمٌ بِمِمْ حَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان: 59]، والسؤال كما يعدي بـ (عن)؛ لتضمنه معنى التفتيش يعدي بـ (الباء)؛ لتضمنه معنى الاعتناء، وعليه قول علقمة بن عبيدة (603م):

فَإِنْ نَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنِّي خَيْرٌ بِأَذْوَاءِ النِّسَاءِ طَيِّبُ

فلا حاجة إلى جعلها بمعنى عن - الباء - كما فعل الأخفش والزجاج⁽¹⁾.

ليس في محله: ويمثل في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [سورة الأنعام: 162]، فقرا نافع (مَحْيَايَ) بإسكان الياء إجراء للوصول مجرى الوقف، وفي رواية أنه كسر الياء، وعلى الرواية الأولى إنما جاز التقاء الساكنين لنية الوقف وفيه يجوز ذلك فطعن بعضهم في ذلك بأن فيه الجمع بين الساكنين، وهو لا يجوز ليس في محله⁽²⁾.

لا داعي: نلمح استعماله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لِلْقَيْسِ حَافِظِينَ﴾ [سورة يوسف: 81]، (للغيب) لليل، وهو بهذا المعنى في لغة حمير وكأنهم قالوا: وما شهدنا إلا بما علمنا من ظاهر حاله - وما كنا ليل حافطين، أي لا ندري ما يقع فيه فعله سرق فيه أو دلس عليه، وأنا لا أدري ما الداعي إلى هذا التفسير المظلم مع تبليج صريح المعنى المشهور⁽³⁾.

ليس بممراد: وورد استعماله في عرض القراءات القرآنية لـ (هُون) من قوله تعالى: ﴿أَيُّمَسْكُهُمْ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾ [سورة النحل: 59] فقرا الجحدري، وعيسى (هوان) بفتح الهاء وألف بعد الواو، وقرئ (على هوان) بفتح الهاء وإسكان الواو وهو بمعنى الذل، ويكون بمعنى الرفق واللين وليس بممراد⁽⁴⁾.

(1) روح المعاني، (46/19)، وينظر: (1/401)، (2/156)، (5/165)، (8/132)، (22/135)، والبيت في ديوان

علقمة الفحل، تحقيق: لطفي الصقال، ديرة الخبيب، دار الكتاب العربي، حلب، 1969، (7).

(2) المصدر نفسه، (8/82)، وينظر: (17/176)، (19/209)، (22/50)، (25/49).

(3) المصدر نفسه، (13/44)، وينظر: (11/88)، (15/79).

(4) المصدر نفسه، (14/201)، وينظر: (12/161)، (14/240)، (18/227).

ليس بسديد: ونسوق مثلاً من تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ

ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء: 124]،

قوله سبحانه: (من ذكر أو أنثى) في موضع الحال من ضمير (يعمل) و(من) ابتدائية، وجوز أن

يكون حالاً (من الصالحات) و(من) ابتدائية أي كائنة (من ذكر) ... الخ، واعترض بأنه ليس بسديد

من جهة المعنى⁽¹⁾.

1-2-3 نقد منفي فعلي: منها

لم يأت بشيء: ويدلنا على هذا المصطلح النقدي توجيه تفسير قول الباري عز وجل

﴿وَرَأَوْا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة القصص: 64]، فعقب على القول القاضي بأن

يكون المراد من الرؤية رؤية القلب أي والكفار علموا حقيقة هذا العذاب لو كانوا يشعرون، وهذه

الوجه عندي خير من الوجه المبنية على أن جواب لو محذوف، فإن ذلك يقتضي تفكيك لنظم

الآية، ولعمري أنه لم يأت بشيء وما يرد عليه أظهر من أن يخفى على من له أدنى تمييز بين الحلي

واللي⁽²⁾.

لا يجوز: لحظت - وأنا - أدارس هذا المبتغى أن خطاب التفسير غني بهذا المضمار

ومستفيض به، وما يجليه التعرّيج على قوله تعالى على لسان زكريا ﷺ: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ

ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ [سورة آل عمران: 38]. أث - الطيبة - لتأنيث لفظ الذرية،

والتأنيث والتذكير تارة يميّنان على اللفظ وأخرى على المعنى وهذا في أسماء الأجناس، بخلاف

الأعلام فإنه لا يجوز أن يقال: جاءت طلحة؛ لأن اسم العلم لا يفيد إلا ذلك الشخص، فإذا كان

مذكراً لم يميز فيه إلا التذكير⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه، (181/5)، وينظر: (98/15)، (290/15).

(2) المصدر نفسه، (121/20)، وينظر: (32/1)، (145/8).

(3) المصدر نفسه، (177/3)، وينظر: (53/1)، (204/1)، (206/1)، (302/1)، (382-334/1)، (406/1)، (443/1)، (18/2)، (193/2)، (10/3)، (192/3)، (173/3)، (236/3)، (264/3)، (9/4)، (239/4)، (6/7)، (54/7)، (171/7)، (235/7)، (254/7)، (271/7)، (26/8)، (36/8)، (52/8)، (82/8)، (141/8)، (11/9)، (206/9)، (114/11)، (148/11)، (155/11)، (194/11)، (66/12).

لا ينبغي: ويتأتى هذا اللفظ في التوجيه النقدي للرأي القاضى بأن (إلا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سورة يونس: 61]، عاطفة بمنزلة الواو، كما قال الفراء في قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾ [إلا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ] [سورة النمل: 10-11]، والأخفش في قوله سبحانه: ﴿لَقَلَّ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [سورة البقرة: 150]، وقوم في قوله جلَّ شأنه: ﴿الَّذِينَ يَخْتَفُونَ بَيْنَ الْأَيْدِي وَالْأَفْوَاجِشَ إِلَّا أَلَمْتُمْ﴾ [سورة النجم، الآية 32]، وهو مقدر بعدها، والكلام قد تم عند قوله سبحانه: (ولا أكبر) ثم ابتدأ بقوله تعالى: (إلا في كتاب) أي: وهو في كتاب والإنصاف أنه لا ينبغي تخريج كلام الله تعالى العزيز على ذلك ولو اجتمع اخلق إنهم وجنهم على مجيء إلا بمعنى الواو⁽¹⁾.

لا يحسن: لا يرعوي الألويسي عن الوقوف ملياً على توجيهات القراءات القرآنية، ومنه في قوله تقدس اسمه على لسان قوم هود: ﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعظَّمْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [سورة الشعراء: 136]، وروي عن أبي عمرو والكسائي إدغام الظاء في التاء في (وعظمت) وبالإدغام قرأ ابن عييص، والأعمش: إلا أن الأعمش زاد ضمير المفعول فقراً (أوعظتنا)، وينبغي أن يكون إخفاء؛ لأن الظاء مجهورة مطبقة والتاء مهموسة مفتحة، فالظاء أقوى منها، والإدغام إنما يحسن في المتماثلين أو في المتقاربين إذا كان الأول أنقص من الثاني. وأما إدغام الأقوى في الأضعف فلا يحسن⁽²⁾.

-(108/12)، (117/12)، (126/12)، (210/12)، (224/12)، (56/13)، (245/13)، (63/14)، (17/14)، (194/14)، (246/15)، (337/15)، (5/16)، (105/16)، (179/16)، (252/16)، (256/6)، (257/6)، (26/17)، (110/17)، (156/17)، (37/18)، (89/18)، (245/18)، (280/18)، (179/20)، (12/21)، (164/21)، (128/22)، (184/23)، (71/24)، (122/24)، (98/25)، (182/25)، (35/26)، (23/27)، (84/27)، (113/27)، (194/28)، (70/29)، (90/30)، (121/30)، (144/30)، (158/30)، (188/30)، (274/30)، (288/30).

(1) ينظر: روح المعاني، (169/11)، وينظر: (116/12).

(2) المصدر نفسه، (132/19)، وينظر: (69/3)، (144/15)، (225/21)، (34/23).

لا يرتضي: اتخذ هذا المصطلح تذكراً في الرد النقدي على الرأي الذي قدّر مضافاً
 محذوفاً في قوله جل شأنه: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا﴾ [سورة الأنفال: 43]، والتخريج
 على أن في الكلام مضافاً محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه أي في موضوع منامك مما لا يرتضيه
 اليقظان⁽¹⁾.

2. المصطلح النقدي المركب - الازدواجي -

2-1 المركب المؤتلف الموافق:

المصطلح النقدي	موضعه في التفسير
أفصح وأوسع.	(119 / 1)
أحسن الخامل وأبعدنا عن التكلف وأسوغها في لسان العرب.	(134 / 1)
أسلم من القيل والقال وأبعد عن الإشكال.	(201 / 1)
أولى استعمالاً وإن كان الكل فصيحاً.	(256 / 1)
هو المشهور ولعله الأولى.	(272 / 1)
أسلم وأبعد عن التكلف.	(297 / 1)
أوفى وأظهر وهو وجه حسن.	(315 / 1)
أفصحها وأشهرها.	(408 / 1)
أولى ما حُمِلت عليه وأصح.	(421 / 1)
الأول أولى والثاني أولى للتمام.	(472 / 1)
أوفق وأحسن.	(55 / 2)
ثابت ومستحسن وأبلغ.	(57 / 2)
أقرب للذوق وأقل تكلفاً.	(266 / 2)
كلام حسن ولعله الأولى والأقرب.	(41 / 3)
أقضى وأولى.	(83 / 3)
الأليق والأنسب.	(115 / 3)
يسوغ ويستغنى.	(133 / 3)
أمن بالمقصود وأوفق للواقع.	(254 / 3)
أكثر وأفصح.	(209 / 5)

(1) روح المعاني، (11/10)، وينظر: (190/5)، (337/15)، (71/16).

المصطلح التقني	موضعه في التفسير
الظاهر المناسب.	(207 / 7)
أعم وأكثر فائدة.	(37 / 8)
أنسب بالمقام والأشهر.	(127 / 9)
لا يخلو عن حسن والأول أوفق.	(134 / 9)
اجلّها قدرأ وأدفعها سراً.	(169 / 11)
يميل إليه القلب، ولا أرى فيه بأساً ولعلّه الأولى.	(231 / 11)
أوجه وأقوى.	(71 / 12)
أخصر وأوفر تهماًساً.	(76 / 12)
سالم ومعهود.	(212 / 12)
يغلب في الظن والأول أغلب.	(137 / 13)
أقرب وأقوى.	(141 / 15)
أوفق ولا يتأفقه تضمن.	(203 / 15)
ينساق إليه الذهن ويساعده اللفظ.	(141 / 16)
أجود الوجوه وأوجهها.	(260 / 16)
حسن وليس بشاذ.	(10 / 17)
أولى للأول وأبعد عن التفكيك للثاني.	(62 / 17)
الظاهر والأوفق بالمقام.	(227 / 18)
أبلغ وأوفق.	(5 / 19)
أبلغ وأولى.	(168 / 19)
أبلغ وأنسب.	(199 / 19)
أظهر ولم يبعد.	(102 / 20)
كلاهما جائز ورجح أحدهما.	(159 / 21)
رجح وبعده عن الإجحاف.	(159 / 22)
لا أرى فيه بأساً ويوشك أن يكون المتبادر.	(65 / 24)
هذا الوجه أعرب وأبين وأظهر.	(31 / 26)
هو الوجه وهو أبلغ.	(34 / 26)
أوجه وأفصح.	(105 / 27)
فيه من الحسن ولا يضر.	(80 / 28)
فصيح شائع وعكسه جائز.	(23 / 29)
جائز وهو الأولى.	(176 / 30)
وهو وجه حسن بل هو أرجح من الأول.	(179 / 30)
أظهر وألطف.	(295 / 30)

2-2 المركب المتلف المخالف:

المصطلح التقني	موضعه في التفسير
خلاف الظاهر والمتبادر.	(1 / 249)
قول غير مرضي ولا مقبول.	(1 / 454)
هو من التكلف غايته ومن التعسف نهايته.	(2 / 9)
بعيد بل لا أجيزه.	(2 / 17)
تخريج ضعيف ومتكلف.	(2 / 20)
بعيد من الصحيح قريب من المحرف.	(3 / 247)
بعيد وخلاف المأثور.	(4 / 69)
فالتشنيع في غاية الشناعة ونهاية الجساسة.	(4 / 221)
لست على يقين أنه الأولى والأخرى.	(4 / 307)
تكلف ولا يليق بالنظم الكريم.	(5 / 29)
لا يخلو عن تعقيد ولا يوجد محمل صحيح.	(5 / 131)
لا يخفى بعده وأبعد منه.	(6 / 16)
خلاف الظاهر ولا يتركب في العربية.	(6 / 124)
لا يخفى بعده وأبعد منه.	(7 / 35)
بعيد وغير ظاهر.	(7 / 98)
لا يخفى تكلفه ونعسفه ولا وجه له.	(7 / 127)
ركب في الكلام عمياء وتاه في تيهاء.	(8 / 39)
ليس بشيء وموهمة وفي غاية الشذوذ ولم تصح.	(10 / 56)
أقل غائلة ولية كلام.	(11 / 182)
لا يتجه ولا ينتظم.	(11 / 200)
وهو من الجساسة بمكان وليته قال ما أدري.	(12 / 176)
وجه ضعيف مبني على ضعيف.	(12 / 177)
وهو بعيد والأبعد منه	(12 / 202)
تكلف وورث الصداق.	(14 / 101)
لا يعضد ولا يلتفت إليه.	(15 / 38)
ولا يحضر بعده وليس بأقرب عما استبعده.	(15 / 67)
إعراب متكلف ويقضي منه العجيب.	(15 / 219)
بعيد عن السياق وليس من الأخبار الصحيحة.	(15 / 245)
تكلف ولا يخلو من ركاكة.	(16 / 99)

المصطلح النقدي	موضعه في التفسير
لا يجوز التخريج ولا يليق.	(16 / 278)
خلاف الظاهر وأبعد منه.	(17 / 9)
ليس كذلك ونظر فيه ولا يستلذه الذوق السليم.	(17 / 180)
خفاء المعنى ولا يستقيم.	(18 / 50)
لا يرى وجهه وخلاف الظاهر.	(18 / 63)
خطراً عظيماً ومنشأ جهل وقساد.	(18 / 294)
تكلف وتمسف وخالفه للمعربة.	(19 / 63)
ولا أراه مرضياً ولو أوقدوا له ألف سراج.	(22 / 125)
لا ينجى بعده وأبعد منه ...	(23 / 3)
ضعيف لا يلتفت إليه.	(24 / 42)
خلاف الظاهر وما يقتضي منه المعجب.	(25 / 106)
سماجة وإيهام عذور.	(27 / 83)
تفكيك للنظم وخروج عن الظاهر.	(27 / 207)
تكلف وخالفه الظاهر.	(27 / 233)
تكلف وتمسف.	(28 / 61)
لا يليق وليس له قوة.	(30 / 32)
ضعيفة ولا يعمل عليها.	(30 / 187)

3-2 المركب المختلف:

المصطلح النقدي	موضعه في التفسير
هذا النقل صحيح والوهم عكسه.	(1 / 281)
لا يسمع مع وروده في كلام العرب.	(1 / 318)
مع أنه الأنسب ليس بشيء.	(2 / 9)
لولا أن الجمهور منعه لكان من الحسن يمكن	(2 / 177)
سائق إلا أن فيه بعد.	(4 / 275)
وفي هذا بعد وإن أثبت الراغب.	(5 / 109)
جائز لكن خلاف الظاهر.	(5 / 209)
لا يلتفت إليه والصواب ...	(6 / 18)
وهو بعيد لا خطأ.	(8 / 50)
وإن كانت شاذة فإنها من الثقات.	(8 / 99)
ولا تخلو عن حسن وإن قيل فيه تكلف لا حاجة إليه.	(9 / 230)

المصطلح التقديري	موقعه في التفسير
الأول ما ذكرنا وفي الأخير تكلف.	(46 / 10)
الأول أولى وإن كان فيه كثرة حذف.	(110 / 13)
وهو حسن لولا أن الاستعمال والقياس آبيان.	(177 / 14)
في غاية البعد وإن تضمن معنى لطيفاً.	(26 / 15)
له وجه وفيه تأمل.	(75 / 15)
خلاف الجمهور مع أنه قياس.	(235 / 15)
تكلف والحق ما عليه الجمهور.	(36 / 18)
وإن صح إلا أنه غير معروف.	(27 / 18)
جوز وعلى بعد.	(52 / 18)
أبعد جداً والأقرب.	(75 / 18)
حسن لكنه خلاف الظاهر.	(235 / 18)
وقعت في الفصح وخلاف الظاهر.	(225 / 19)
أوفق بما بعده وضعف لكثرة التقدير.	(163 / 20)
لا يساعده النظم وهو ظاهر فيما تقدم.	(270 / 22)
غير جائز والأوجه....	(21 / 24)
غير جائز اللهم إلا شاذاً استعمالاً وقياساً.	(21 / 24)
تكلف لا يمكن القول به مع ظهور الأول وسهولته.	(125 / 24)
وهو حسن بيد أن التعبير بالتوهم ينشأ منه توهم قبح.	(139 / 28)
مع استقامته فيه تكلف وإبتداع.	(215 / 29)
حسناً في نفسه لكنه لا يتبادر إلى اللهم.	(52 / 30)
بعضها فيه ضعف ولعل الأول أولى.	(112 / 30)

رجع النظر في أمثلة من المركب - الازدواجي:

المركب المؤتلف الموافق:

من الأمثلة التي يتجلى فيها هذا المتطلب، ما جاء في التنوينات المعنوية للفظ (سعر) من

قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِذَا لَقِيَ صَلَاحٌ لَّهِ سَعِيرٌ﴾ [سورة القمر: 24]، أي نيران جمع سعير، وفي رواية أخرى

تفسير السعر بالجنون على أنه اسم مفرد بمعنى ذلك. يقال: ناقة مسعورة إذا كانت تفرط في سيرها

كانها مجنونة، والأول أوجه وأفصح (1).

(1) ينظر: روح المعاني، (27/105).

المركب المتولف المخالف:

دون مثل هذه الملاحظ في مناسبات عدة من التفسير، ومنه في الرد على أحد الآراء التي وجهت إعراب قول الله تعالى: ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضُ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة الحجر: 94]، بعد أن مضى في عرض الآراء، وقف على الرأي القاضي بأن التقدير فاصدع بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء الثانية ثم الثالثة ثم لام التعريف ثم المضاف ثم الهاء، وهو تكلف لا داعي له ويكاد يورث الصداع⁽¹⁾.

المركب المختلف:

سبيلي في تأني هذا المبتغى ما رصدته حول تقديم (الرؤوف) على الرحيم في قول الباري جلّ شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة البقرة: 143]، قدم (رؤوف) على (رحيم)، لأن الرأفة مبالغة في رحمة خاصة، وهي رفع المكروه وإزالة الضرر كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [سورة النور: 2]، أي لا ترأفوا بهما فترفعوا الجلد عنهما والرحمة - أعم منه، ومن الأفضال ودفع الضرر أهم من جلب النفع، وقول القاضي بيّض الله تعالى حمرة أحواله: لعلّ تقديم - الرؤوف - مع أنه أبلغ - محافظة على الفواصل - ليس بشيء لأن فواصل القرآن لا يلاحظ فيها الحرف الأخير كالسجع، فالمراعاة حاصلة على كل حال⁽²⁾.

(1) روح المعاني، (14/ 101).

(2) المصدر نفسه، (9/ 2).

التشكيل الثاني

استقراء المواضع

أرصد - على التعيين - مواضع النقد، ووجوه امتداده في التفسير، وأستلطف في استظهار ملحظ الموسوعية الشمولية في الخطاب بمداينة النقد لطائفة من آراء العلماء، وما صدر عنهم من أحكام لغوية، متجاوزاً تحليل هذه المواضع، وما تقتضيه من مراجعة تتحرى الأصلح وتتخذ للتواصل مع التراث اللغوي سبيلاً أمثل إلى المتقادم من الدراسة.

1- نقد المفسرين

تعرض لعلة اختيار المفرد (إماماً) في قوله تعالى: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [سورة الفرقان: 74]، إمام يستعمل مفرداً وجعاً كهجان، والمراد به هنا الجمع ليطابق المفعول الأول لجعل، واختير على أئمة، لأنه أوفق بالتواصل السابقة واللاحقة... وذكر ابن عطية أن مدار التوجيه على هذا الدعاء صدر عن الكل على طريق المعية، وهو غير واقع أو عن واحد وهو غير ثابت، فالظاهر أنه صدر عن كل واحد قول واجملي للمتقين إماماً، فعبر عنهم بالإيجاز بصيغة الجمع، وأبقى (إماماً) على حاله⁽¹⁾.

ورد الآلوسي ناقدًا: بأن فيه تكلفاً وتعسفاً مع مخالفته للعرية، وأنه ليس مداره على ذلك، بل إنهم شركوا في الحكاية في لفظ واحد لاتحاد ما صدر عنهم⁽²⁾، ومن الرؤى النقدية الموافقة، ما جاء في إعراب (من آياته) من قول الله عز وجل: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [سورة الروم: 24]، وفي الكشف لعل الأوجه أن يكون (من آياته) خبر لمبتدأ محذوف أي: من آياته ما يذكر أو ما يتلى عليكم ثم قيل (يريكُم البرق) بياناً لذلك، وهذا أقل تكلفاً من الكل⁽³⁾.

(1) روح المعاني، (19/ 63).

(2) المصدر نفسه، (19/ 63).

(3) المصدر نفسه، (21/ 40)، وينظر في نقد المفسرين: (1/ 421)، (2/ 9)، (4/ 54)، (5/ 166)، (5/ 180)، (8/ 39-40)، (13/ 176)، (13/ 130)، (13/ 206)، (15/ 79)، (16/ 267)، (18/ 16)، (22/ 144)، (25/ 100)، (25/ 140)، (26/ 59)، (27/ 38)، (27/ 82).

2- نقد النحويين

وما يجلي هذا المتطلب إعراب (قرآنًا) في قوله تقدس اسمه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ ﴿١٥٥﴾ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكُودٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلًا ﴿سورة الإسراء: 105-106﴾.

قال الفراء: هو منصوب بـ (أرسلناك) أي: وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً، وقرآنًا، كما تقول رحمة، لأن القرآن رحمة، ولا يخفى أنه إعراب متكلف لا يكاد يقوله فاضل⁽¹⁾.
وتحضر النظرة النقدية الموافقة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [سورة الزمر: 75]، أي حول العرش على أن (من) مزيدة على رأي الأخفش، وهو الأظهر، وقيل: هي للابتداء، فحول العرش مبتدأ الحفوف، وكان الحفوف حينئذ للخلق⁽²⁾.

3- نقد النحويين

وما يلحق بهذا الملحظ، عرضه للآراء التي اشتملت على معنى (نفر) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ [سورة الجن: 1]، النفر المشهور ما بين الثلاثة والعشرة، وقال الحريري (516هـ) في درة الغواص: إن النفر إنما يقع على الثلاثة من الرجال إلى العشرة، وقد وهم في ذلك فقد يطلق على ما فوق العشرة في الفصح، وقد ذكره غير واحد من أهل اللغة⁽³⁾.

(1) روح المعاني، (219/15).

(2) المصدر نفسه، (44/24)، وينظر: (339/1)، (412/1)، (126/4)، (28/6)، (106/7)، (172/7)،

(171/10)، (176/12)، (303/12)، (219/15)، (289/15)، (104/16)، (17/75-76)، (27/19).

(3) المصدر نفسه، (109/29).

4- نقد الأحكام

الحق أن تشكيل النقد للأحكام اللغوية له حضور جلي في التفسير، وحسي في هذا الملحظ التعريج عليه ملمحاً لا مفصلاً، بآية إرجاء ذلك إلى المظان اللاحقة، وما ينتظم في هذا المقام نقد للأحكام:

1-4 صوتياً -

في قول الباري - عز وجل - : ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْكُلْ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [سورة يوسف: 11]، قرأ الجمهور (لا تأمناً) بالإدغام والإتمام، وفسر بضم الشفتين مع انفراج بينهما إشارة إلى الحركة الإدغام الصريح كما يكون في الوقف، وهو المعروف عندهم. وفيه عسر هنا⁽¹⁾. فهو يتعرض بالنقد لحكم صادر عن ظاهرة الإشمام، وهذه المزية - الإشمام - بعد الإدغام أو قبله.

2-4 صرفياً -

ومن الأمثلة وقوفه على لفظة (السنين) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقَصْنَا مِنَ اللَّحْمِ﴾ [سورة الأعراف: 130]، (السنين) جمع سنة، والمراد بها عام القحط، ولأمها واو أو هاء، وقد اشتقوا منها فقالوا: أسنت القوم إذا قحطوا، وقلبوا اللام تاء ليفرقوا بين ذلك، وقولهم: أسنى القوم إذا لبثوا في موضع سنة، قال المازني (249هـ): وهو شاذ لا يقاس عليه، وقال الفراء: توهما أن الهاء أصلية إذ وجدوها أصلية فقلبوها تاء، وجاء: أصابتنا سنية همراء. أي: جذب شديد فالتصغير للتعظيم، وإجراء الجمع مجرى سائر الجموع السالبة المعربة بالحروف هو اللغة المشهورة⁽²⁾.

3-4 نحوياً -

وله موقفه من الخلاف الدائر في حكم اتصال الفعل المسبوق بـ (إما) بنون التوكيد، ذكر ذلك في معرض تفسيره لقوله - جل وعلا - : ﴿فَلِإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [سورة البقرة: 38]،

(1) روح المعاني، (229/12).

(2) المصدر نفسه، (37/49).

(إما) مركبة من إن الشرطية و(ما) الزائدة للتأكيد، وكثر تأكيد الفعل بعدها بالنون، ولم يجب كما يدل عليه قول سيويه⁽¹⁾: «إن شئت لم تقحم النون، كما أنك إن شئت لم (تحيء) (تحيء)». وحل من قال بالوجوب ما جاء في الشعر من غير النون على الضرورة، وعند الألويسي لا ضرورة إليه، معقباً على رأي الوجوب: بأن ما اخترناه أسلم وأبعد عن التكلف مما ذكر، وإن جل قائله⁽²⁾.

4-4 دلاليًا -

بدا هذا المبتغى في تفسير (الظن) من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: 230].

تفسير الظن بالعلم ههنا قيل: غير صحيح لفظاً ومعنى، أما معنى فلا أنه لا يعلم ما في المستقبل يقيناً في الأكثر، وأما لفظاً فلأن أن المصدرية للتوقع وهو ينافي العلم، ورد بأن المستقبل قد يعلم ويتيقن في بعض الأمور، وهو يكفي للصحة، وبأن سيويه أجاز - وهو شيخ العربية - ما علمت إلا أن يقول زيد⁽³⁾، والمخالف له فيه أبو علي الفارسي، ولا يخفى أن الاعتراض الأول فيما نحن فيه ما لا يبيد نفعاً؛ لأن المستقبل وإن كان قد يعلم في بعض الأمور إلا أن ما هنا ليس كذلك وليس المراجعة مربوطة بالعلم بل الظن يكفي فيها⁽⁴⁾.

5- فقد المصطلح

لعله يحسن قبل الثاني لهذا المتطلب الإشارة إلى أن علماء اللغة نهّدوا أنفسهم في سبيل إسباغ لبوس الدقة على المصطلحات دفعاً للخلط وتجاهياً عن التداخل، وإن بدا اعتراض على بعضها بآية اختلاف في الفهم والتقييم.

والمصطلح في المطان اللغوية يتنظم في البناء اللغوي، ومن ثم فإن عزل المصطلح عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس وبين النظرة العلمية للأمور، ويقف حجر عثرة

(1) الكتاب، أبو البشر عمرو بن قنبر سيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط 1، دار الجليل، بيروت، (3/ 515).

(2) ينظر: روح المعاني، (1/ 296-297).

(3) ينظر: الكتاب، (2/ 313).

(4) روح المعاني، (2/ 169).

بينه وبين الحكم على المصطلح في بيته فلا يدرك أثر الهيكل النظري في اضطراب المصطلح، ولا يتبين دور تداخل المصطلحات في تهالك الهيكل النظري وقد أسس الصناعة المطلوبة من ضوابط تتسم بالدقة وقواعد تتصف بالإطراد⁽¹⁾.

والمفسرون في بصائرهم النقدية لبعض المصطلحات قد ابتغوا تبرة ساحتهم بما يظنونه غير موافق للدرس القرآني، وسكن في أنفسهم ضرورة النأي بها عن تفسير القرآن الكريم.

ويتجلى هذا القول المرسل فيما رغن من تفسير قول الحق - عز وجل -: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ﴾ [سورة النساء: 90]. اللام في (لقاتلوكم) جوابية لعطفه على الجواب، ولا حاجة لتقدير لو، وسماها مكى القيسي (437هـ)، وأبو البقاء لام المجازاة والازدواج، وهي تسمية غريبة⁽²⁾.

وينضاف إلى هذا المقرر حديثه عن تفسير قول الباري عز وجل: ﴿فَبَشِّرْنَهَا بِلِسْحَقٍ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾ [سورة هود: 71]، فعرض الآراء التي وجهت إعراب (يعقوب)، أولها: أنه منصوب بتقدير فعل يفسره ما يدل عليه الكلام، أي: وهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب، أما ثانيها: فهو معطوف على عمل (باسحاق)، لأنه في محل نصب، وثالثها: أن العطف على (اسحاق) على توهم نصبه، لأنه في معنى وهبنا لها اسحاق، ويقال لمثل هذا عطف التوهم، ولا يخفى ما في هذه التسمية من البشاعة على أن هذا العطف شاذ لا ينبغي التخريج عليه مع وجود غيره⁽³⁾.

6- نقد الشعر

لا يخفى على كل ذي نهي أن أرباب النقد قد انصرفوا إلى الشعر فحكموا أذواقهم فيه، وفي تبيان عيوبه، ومحاسنه، واضعين أسساً منهجية في نقد الشعر، وبلاغته، والموازنة بين الشعراء، والبحث عن العلاقة بين الألفاظ والمعاني، والفوارق بين أصحاب الطبع في الشعر، وأصحاب

(1) المصطلح النحوي، دراسة نقدية تحليلية، أحمد عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1410هـ-1990م،

(2).

(2) روح المعاني، (5/131)،

(3) المصدر نفسه، (12/117).

الصنعة فيه، وقد شغلت هذه الأشكال مساحة واسعة في مظان الأدب واللغة لا مقام يتسع لعرضها على هذا الصعيد.

ومما يحسن المكث عنده أن تفحص الشاهد الشعري نقدياً لم يكن غائباً عن وعي المفسرين، متخذين هذه الآلية سبيلاً من سبل معرفة مقاصد النص القرآني، وتفسير مفرداتها وترجيح قراءة على أخرى واستشراف ظواهر لغوية عدة في التفسير.

ويصدق ذلك على ما جاء في تفسير قوله - تقديس اسمه - ﴿سَوَاءٌ مِنْكَ أَسْرَأُ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخَفٌّ بِالْقِيلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾ [سورة الرعد: 10]، (سارب) قيل: معطوف على (من) كأنه قيل: سواء منكم إنسان مستخف وآخر سارب، وجوز أن يكون معطوفاً على (مستخف) وقيل في الكلام موصول محذوف، والتقدير: ومن هو سارب، كقول أبي فراس الحمداني (357هـ):

وَلَيْتَ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَامِرٌ وَبَيْنِي وَبَيْنَ الْعَالَمِينَ خَرَابٌ⁽¹⁾

وقول حسان (54هـ):

أَمِنْ يَهْجُرُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُوهُ وَيُثْمِرُهُ سَوَاءٌ⁽²⁾

والاستشهاد ضعيف جداً لما فيه من حذف الموصول مع صدر صلتته⁽³⁾، وعند أبي حيان أن حذف من هنا وإن كان للعلم به لا يجوز في الشعر عند البصريين ويجوز عند الكوفيين⁽⁴⁾.

ومن الأمثلة الجلية لما تقدم، وقوفه على علة اختيار (حتى) في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [سورة الحجرات: 5] مكان (إلى)، فعقب ناقداً على المسألة بمجتنب أحدهما معنوية والأخرى تركيبية، أما شأن الأولى، فـ (حتى) موضوعة لما هو غاية

(1) ديوان أبي فراس الحمداني، دار صادر، بيروت، 1966، (46).

(2) ديوان حسان بن ثابت، دار الصياد للطباعة والنشر، بيروت، (4).

(3) روح المعاني، (13/129-130).

(4) البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ذكرى عبد المجيد النور، أحمد الجليل، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، (362/5).

في نفس الأمر، ويقال له الغاية المضروبة أي: المعينة و(إلى) لما هو غاية في نفس الأمر أو يجعل الجاعل، والثانية: إن مجرور حتى دون مجرور إلى لا بد من كونه جزء نحو: أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقياً له نحو ﴿سَلَّمْتُهِنَّ حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرِ﴾ [سورة القدر: 5]، ولا يجوز سهرت البارحة حتى ثلثيها أو نصفها، فيفيد الكلام معها أن انتظارهم إلى أن يخرج ﷺ أمر لازم ليس لهم أن يقطعوا أمراً دون الانتهاء إليه، فإن الخروج لما جعله الله تعالى غاية كان كذلك في الواقع، وما احتج به ابن مالك من قول الشاعر⁽¹⁾:

عَيِنْتُ لَيْلَةً فَمَا زِلْتُ حَتَّى نَصَفْتُهَا رَاجِئاً فَعَدْتُ يَوْسَا

(1) المسألة مثبوتة في المدونات النجوية، ينظر مثلاً: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، 1979، دار الجيل، بيروت، (1/167)، مع الفوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندawi، المكتبة التوفيقية، مصر، (2/422).

المسمى الثاني

مضمار النقد في تباير البنية والأبنية

المضمار الأول

تباير البنية

أستأنف في هذا المقام مراجعة في قضية لغوية عربية ما تزال قائمة، هي قضية الأصوات التي شغلت كثيراً من علماء العربية والعاملين في خدمتها، ووصلت إلينا دراسات: كدراسة الخليل، وسيبويه، والفارابي (339هـ)، ومكي، وابن سينا (427هـ)، تعدّ أعمق استخلاص صوتي عملته العرب، ولا زال معيناً لا ينضب، ومرجعاً للدارسين، وقارب كثير من مضامينه الدراسات الصوتية الحديثة التي توفرت لها معدات مخبرية للأصوات.

ونلقي في هذه الدراسات ولوجاً في مكنونات علم الأصوات وتوصيفاً لترتيبها ومدارجها، ومجتزئاً من مكتسب الفارابي ما هو أقرب إلى متناول الفكر في حركة الأصوات، قال: إن تلك التصويّنات إما تكون من القرع بهواء النفس بجزء أو أجزاء من حلقة، أو شيء من أجزاء ما فيه وباطن أنفه وشفتيه، فإن هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النفس، والقارح أولاً هي القوة التي تسرب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق أولاً فاولاً، إلى طريق الحلق الذي يلي القسم والأنف وإلى ما بين الشفتين، ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن القسم وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان، فيقرع ذلك الجزء فيحدث من كل جزء يضغطه اللسان عليه، ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم⁽¹⁾. فتحدث تصويّنات متوالية كثيرة.

(1) الحروف، أبو نصر محمد الفارابي، تحقيق: عمن مهدي، دار المشرق، بيروت، (136).

وكانني به في دقة مدخله يصف مُراحل الرنين المتتالية التي تنشع حجيرات صغيرة تشكل داخل التجويف الكبير وتعمل كل حجرة على المساهمة في تقوية الصوت مقدار معين⁽¹⁾. وأحرص هنا على أن أقرر أن مقتضى هذا المقصد يقصر عن الإيفاء بالتعميم الاستقرائي للظاهرة الصوتية وتفصيلاتها، ولكن ما يحتمله المقام بُعداً أن أخلص - بعد اقتفاء خطى بعض المدونات الصوتيات - إلى حصيلتين:

الأولى: إن دراسة الصوت عند المتقدمين لم تكن جلها تقصد ذات الأصوات، وإنما كانت الأصوات وسيلة لغايات أخرى متممة لصنيعهم، كغاية ترتيب المعجم عند الخليل، والتمهيد لدراسة الإدغام عند سيويه، والتقديم لدراسة الموسيقى عند الفارابي، وصولاً إلى التبحر في عالم الإلهيات وميتقى الفلسفة عند ابن سينا⁽²⁾. ولحق المفسرون بهذا الركب، فشكلت إشاراتهم الصوتية آلية مهمة في بيان المعنى القرآني والوقوف على نظمهم، وأسلوبهم، ووجوه تراكيبه.

الثانية: إن دراسة الأصوات كما ألفناها بها حاجة إلى التخصص العلمي الذي تفرضه الدراسة في هذا المضمار؛ لأن الصوت اللغوي قبل أن يكون مسألة لغوية إنما هو قرع وقلع وذبذبات وسعة ذبذبة وجرس، إن الصوت هو بالأساس حقيقة علمية ومادية ثم يصبح حقيقة لغوية عندما يدخل في إنشاء المعنى⁽³⁾.

وعما لا يحسن⁽⁴⁾ بنا أن نتخطاه وإن ترامت أطراف الكلام، تحس كنه مصطلحي الصوامت والصوائت، وملامح الافتراق بينهما، لأنهما يشكلان المنطلق الذي نرومه في هذا البحث. وقبل أن نأتي على مقصدنا نلمح أن ثمة معيارين رئيسين تعلقا بطبيعة الأصوات وخواصها المميزة لها، قد اعتمدها الصوتيون في تقسيم الأصوات على: صامتة، وصائتة. الأول: وضع الأوتار الصوتية.

والثاني: طريقة مرور الهواء من الحلق والغم والأنف، عند التعلق بالصوت المعين.

(1) الخصائص النطقية والفيزيائية للصوامت الرنينية في العربية، محمد فتح الله الصغير، تقديم: سمير شريف استيتية، ط. عالم الكتب الحديث، إربد، 1428هـ-2008م، (23).

(2) ينظر المصدر نفسه، (19-20).

(3) ينظر: المصطلح الصوتي اللغوي في التراث اللغوي العربي الإسلامي، عبد القادر الجليدي، ط5، تونس، 2005، (272).

وبالنظر في هذين المعيارين معاً، وجد أن الأوتار الصوتية تكون غالباً في وضع الذبذبة عند النطق بالحركات، وأن الهواء في أثناء النطق بها يمر حراً طليقاً من خلال الحلق والقم⁽¹⁾.

ولم نرى تعاقباً عند الصوتيين في تسمية هذين المصطلحين، يؤنس التعرض له؛ لأنه من متمات البحث، وثبت لما نحن بصدد منه، فالحليل وتلميذه سيويه أطلقا اسم الحروف الصالح، والحروف الجوف أو اللين⁽²⁾، ونلقى في مدونات معاني القرآن لا سيما عند الفراء والأخفش اسمي: الحروف، وحروف اللين⁽³⁾.

ويباشر علماء القرنين الثالث والرابع الهجري ومنهم المبرد وابن جني هذا المضمار فتتلامح عندهم تسمية المصوتة على أصوات اللين - الصوائت -⁽⁴⁾، أما ابن سينا - في القرن الخامس - فيعد أول من جمع بين المصطلحين - الصوائت والصوائت - في تضاعيف حديثه عن الحروف⁽⁵⁾، في حين أطلق أبو عمرو الداني (44هـ) اسم الجامدة على الصوائت⁽⁶⁾.

وإذا توجهنّا لتقاء إسهامات المحدثين نلمس تداولاً ثنائياً في استعمال المصطلحين يمثل في⁽⁷⁾:

(1) ينظر: علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، مصر، 2000، (149-150).

(2) ينظر: كتاب العين، الحليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال، (51/1)، الكتاب، (4/434).

(3) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، 1981م، (172/1)، معاني القرآن، أبو الحسن بن مسعدة الجاشعي، الأخفش الأوسط، تحقيق: عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، 2008م، (5/1).

(4) ينظر: المختضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الحنان عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (61/1)، الخصائص، (3/124).

(5) أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن عبد الله - ابن سينا، تحقيق: محمد حسن الطليان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م، (16).

(6) ينظر: الحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عزة حسن، ط2، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1418هـ-1997م، (149).

(7) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأجلو المصرية، ط1، 1975، (26)، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، محمود السعرا، دار المعارف، مصر، 1962، (32)، دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ط1، القاهرة، 1976، (113)، المصوتات عند علماء العربية، غام القدوري، مجلة كلية الشريعة، بغداد، 54، 1979، (399-400)، (401).

- الصوامت والصوائت
- الساكنة وأصوات اللين.
- السواكن والعلل.
- الحليسة والعليقة.

وعند الغربيين: (Consonants) الصحيحة و(Vowels) العلة.

ويستدعي بعض الدارسين تعليقات تقع في حيز تسمية الصوامت والصوائت، فعلى بعضهم تسمية الصوامت؛ لأنها لا تصوت بنفسها بل تحتاج إلى صائت في حين أن الصوائت تصوت بنفسها⁽¹⁾، ويتقاطع مع تعليل آخر يعزو التسمية إلى اعتبارات سمعية مردها الاختلاف بين الأصوات في وضوحها في السمع، فقد لوحظ بعض الأصوات أشد وضوحاً في السمع من بعض، فالصوائت أشد وضوحاً من غيرها من الأصوات الكلامية⁽²⁾.

وآخر ما نسوقه منها لتعليل يستقي من مقولة المبرد وابن جني بأن أصوات اللين ممتاز بقابليتها على المد والتمطيط وافتقار الصوامت إلى هذه الميزة، فاختار المصوتة بدلالتها الصوتية المحضة⁽³⁾.

ويراها الباحث محاولات لاهثة للوقوع على علة التسمية وهي أقرب ما يصح في الظن، وكل منها لا يبعد أن يكون الوجه المتقبل.

وما يسدد خطي هذا الاستقراء، ويمضي به إلى غايته دون نكوص، التعريف بالصوامت والصوائت، فالصامت هو الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نقطة أن يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاماً أو جزئياً من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع، كما هو حال الثاء والفاء مثلاً⁽⁴⁾. أما الصائت فهو صوت مجهور يخرج مع الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والفم، مع تغيير يسير لوضع اللسان ومجرى الفم وشكله أحياناً، غير أنه لا يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية الأخرى تدخلاً يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكاً مسموعاً⁽⁵⁾.

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، (113).

(2) ينظر: علم اللغة، (94).

(3) ينظر: المصوتات عند علماء العربية-البحث-(404).

(4) ينظر: علم اللغة، (124).

(5) في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطليبي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1984، (24).

والصوائت هي الحركات الثلاث: الفتحة، والكسرة، والضمّة، ولكنها ست في القيمة والوظيفة، فقد تكون طويلة، وهي المعروفة حيثئذ بحروف المد في القديم، وهي الفتحة الطويلة نحو: قال، والياء وهي الكسرة الطويلة في مثل القاضي، والواو وهي الضمة الطويلة في نحو: يدعوا⁽¹⁾. وأي صوت في الكلام الطبيعي لا يصدق عليه هذا التعريف - تعريف الصوائت - يعد صوتاً صامتاً⁽²⁾.

أعود إلى رحاب التفسير - وأربأ أن يكون العود أحمد - لأرصد ما يلامس من وقفات نقدية لما تقدم ذكره من مضامين في الدرس الصوتي.

1. التغيرات الفونيمية في الصوائت

1-1 الإبدال:

ظاهرة أخذت مدى واسعاً في الدرس الصوتي، عرفها المختصون بـ: جعل حرف مكان حرف غيره سواء أكان الحرف المبدل والحرف المبدل منه صحيحين أم معتلين⁽³⁾. وألفت بعد استتباع المظان اللغوية أن العلماء في إحصائهم لحروف الإبدال كانوا طرائق يقدداً، فجمعها بعضهم في قولهم: استنجده يوم وصال زط⁽⁴⁾، فيما جمعت عند آخرين في قولهم (هدات موطيا)⁽⁵⁾، ويراهنا ثلة أنها مجموعة في (طال يوم أمجدته)⁽⁶⁾. وعلى أي حال كان عدد الحروف، فإن استرفاد ما هو مجترأ أو مغيب من أمثلة سيرتها يركب هذا البتة سيقع على عدد من الحروف وليس جميعها كما سيأتي لاحقاً.

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداي، ط 1، دار القلم، دمشق، 1405هـ - 1995م، (17/1)، فن الكلام، كمال بشر، دار غريب، القاهرة، 2003، (199).

(2) ينظر: علم اللغة، (124)

(3) شرح الشافية، ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابي، تحقيق: محمد عبي الدين عبد الحميد وآخرين، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938، (197/3).

(4) الفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم بن عمر الزخري، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، 1993، (505).

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل العجلي المصري، تحقيق: محمد عبي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405هـ - 1985م، (210/4).

(6) الأمالي، أبو علي الفاي، إسماعيل بن القاسم بن عبدون، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، (182/2).

وللعلماء كلام مسهب في غرض الإبدال وحدوثه، استدعي منه قولهم: إن الغرض من الإبدال إرادة الخفة والمجانسة، إما ضرورة وإما صنعة واستحساناً⁽¹⁾، وهذا لا يعني أن تحدث هذه الظاهرة اعتباطاً، وإنما بسبب تجاوز الأصوات وتأثيرها وتأثرها ببعضها؛ ميلاً إلى السهولة والتيسير في النطق غالباً⁽²⁾.

وهنا يأتي على وجه الأحكام ملحظ مؤداه أنه ليس المراد بالإبدال أن العرب تعتمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد⁽³⁾.

وحين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً أو من تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة لتطور صوتي⁽⁴⁾. فمن سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض⁽⁵⁾. ومن ثم تغدو هذه الظاهرة عُدّة صالحة لنمو العربية وإسباغ الثراء على ألفاظها.

ويعتقضي هذا الفيض من الملاحظ يضحى من البين القول: إن الإبدال لا يحدث إلا أن تكون بين الحرفين المبدلين علاقة تسمح بإبدال أحدهما محل الآخر مثل: مدح، ومده، واستأذيت، واستعذبت⁽⁶⁾. ومقربة الحرفين تتعين في المخرج أو الصفة. وهو ما يؤذن بنا أن نسمة بالإبدال القياسي المطرد، في حين يثوي في بعض المدونات اللغوية ألفاظ أبدلت حروفها من غير علاقة بينها ما لنا بد إلا الاحتفاء بالتداول منها والاستئناس من غريبها ثم عدّها من ضروب الإبدال غير القياسي.

وفي ختم هذا التعرّيج نصرح بأن المحدثين قد قسموا الألفاظ التي حصل فيها إبدال حرفي على أربعة أقسام⁽⁷⁾:

- (1) ينظر: شرح المفصل، موفق الدين بن يعش، عالم الكتب، بيروت، (7/1).
- (2) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط7، دار الملايين، بيروت، 1987، (217).
- (3) الإبدال لأبي الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التوتحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1961، (7/1).
- (4) ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط3، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1966، (75).
- (5) ينظر: الصحاحي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م، (173).
- (6) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1987، (266-267).
- (7) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، بغداد، 1980، (98).

- الإبدال بين الحروف المتدانية في المخرج.
- الإبدال بين الحروف المتقاربة في المخرج.
- الإبدال بين الحروف المتباعدة في المخرج وبينها جامع صوتي.
- الإبدال بين الحروف المتباعدة في المخرج وليس بينها جامع صوتي.

ومما رصدناه في ذلك الإبدال بين الحروف المتدانية في المخرج، كما جاء في قوله تعالى:

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الفاتحة: 6]، (الصراط): الطريق وأصله بالسين من السرط وهو اللقم؛ ولذلك يسمى لقمًا كان سالكه يتعله أو يتلع سالكه... وبالسين على الأصل قرأ ابن كثير برواية قبل ورويس اللؤلؤي عن يعقوب، وقرأ الجمهور بالصاد، وهي لغة قريش، وقرأ حمزة بإشعاص الصاد زايًا، والزاي الخالصة لغة لعذرة، وكعب، والصاد عندي أفصح وأوسع⁽¹⁾.

ليس بعيد أن يكون الألويسي قد اعتد في رؤيته التي قدم فيها القراءة بالصاد على الزاي

بمرتكزات آتية:

- موافقة قراءة (الصراط) للرسم العثماني، قال السيوطي: «وانظر كيف كتبوا الصراط بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين التي هي الأصل؛ لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم من وجه قد أثبت على الأصل فيعتدلان»⁽²⁾.
- إنها قراءة الرسول ﷺ أخرج الحاكم في مستدركه عن أبي هريرة ؓ أن رسول الله ﷺ قرأ: اهدنا الصراط بالصاد⁽³⁾.
- إنها قراءة الجمهور، وكذلك لغة قريش⁽⁴⁾.
- إن أبا علي الفارسي قد ضعف قراءة من أخلص الصاد زايًا، بأن أبدل الصاد زايًا في نحو (أصدرت)⁽⁵⁾ إذا تحركت الصاد نحو: (صَدَرَ) لم يبدل لحجز الحركة، فالأ يبدل مع طول

(1) روح المعاني، (1/118-119).

(2) الإفتان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المنذوب، ط1، دار الفكر، لبنان، 1461هـ-1996م، (1/132).

(3) المستدرک علی الصحیحین، الحديث (291)، (2/253).

(4) ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريبزل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ-1984م، (18-19)، البحر المحيط، (1/143-144).

(5) يشير إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُمَتِّدَ أَلْعِزَّةَ﴾ [سورة القصص: 23].

الفصل بالحرف والحركة في (الصراط) أي: ينبغي ألا تبدل من السين الزاي في (سراط) من أجل الطاء؛ لأنها قد تحركت كما تحركت في (صدقت)، مع أن بينهما في (سراط) حاجزين⁽¹⁾.

نقل ابن عطية رواية الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأها بزاي خالصة، قال بعض اللغويين ما حكاه الأصمعي من هذه القراءة خطأ منه وإنما سمع أبا عمرو يقرأ بالمضاربة فتوهمها زائياً... قال ابن مجاهد: وهذه القراءة تكلف حرف بين حرفين، وذلك أصعب على اللسان، وليس بحرف يبنى عليه الكلام، ولا هو من حروف المعجم ولست أدفع أنه من كلام فصحاء العرب إلا أن الصاد أنصح وأوسع⁽²⁾. ففصاحهن - القراءات - إخلاص الصاد وهي لغة قريش وهي الثابتة⁽³⁾.

شيوخ القراءة بالصاد الخالصة؛ لأنها جاءت - كما تقضي المصادر - بمبدلة من السين التي عُدت أصل اللفظة، ولنا أن نسوق جملة من المبررات نعضد فيها إبدال السين في السراط صاداً:

- المتداول القرآني: نجد أمثلة من هذا الضرب في التنزيل الكريم، ومنه في قوله تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهْمَهُ وَطَائِفَتَهُ﴾ [سورة لقمان: 20]، وقرئ: (وأصبغ)⁽⁴⁾. وفي قوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ [سورة ق: 10]، وقرئ: (باصقات)⁽⁵⁾.

- الاستعمال العربي: الإبدال شائع في كلام العرب، فقد قيل: ماء سَخْنٍ وصَخْنٍ ويقال: هذه غنم سَلْفَانٍ وصَلْفَانٍ وأحدهما سالف وصالف، إذا أَلَقْتَ آخر أسنانها، ويقولون:

(1) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي ويشير جويشاتي، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993، (1/ 53-54).

(2) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الخالق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام الشافي همد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1431هـ-1999هـ (1/ 74).

(3) الكشف، (1/ 58).

(4) ينظر: المختص في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح شلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1999، (2/ 168).

(5) المصدر نفسه، (2/ 282).

الصوت والصاق يعنون السوق والساق، والصويق يعنون السويق⁽¹⁾، وورد: نُسأت الناقة ونصأتها⁽²⁾، وقولهم: صَلَخْ في سلخ بإبدال السين صاداً لأجل الحاء⁽³⁾.

- زمام المعنى المعجمي: جاء في اللسان: وأصل صاده - الصراط - سين قلبت مع الطاء صاداً لقرب مخارجهما، والصراط والسراط والزراط: الطريق.
قال الشاعر:

أَكْرَ عَلَى الْحَرُورِيِّنْ مُهْرِي وَأَحْمِلُهُمْ عَلَى وَضَحِ الصَّرَاطِ⁽⁴⁾

- المتقضى الصوتي: وانتهى منه إلى طرفين دقيقين في تلمس الظاهرة - الإبدال - وتسويها عما نحن بسبيله في هذا المقام:

الأول: تداني الحرفين في المخرج والصفة، إن هذا التداني بين صوتي السين والصاد سوغ الإبدال فيهما، فالصوتان من مخرج واحد، فما بين طرف اللسان وفوق الثنايا⁽⁵⁾، ويشتركان أو يتفقان في صفات الهمس والصغير والرخاوة، إلا أن السين منفتح، والصاد مطبق، فالنظير المنفتح لصوت الصاد هو صوت السين⁽⁶⁾.
فأل الأمر لمن قرأ بالصاد أنه أبدلها من السين لتواخي السين في الهمس والصغير، وتواخي الطاء في الإطباق؛ لأن السين مهموسة والطاء مجهورة⁽⁷⁾.

الثاني: المماثلة الصوتية، ظاهرة تنفياً ظلها في الدرس الصوتي، ولعلها أهم ما ينهض بها الإبدال بين الحروف فهي ضاربة جذورها في التراث الصوتي، فسمها سيبويه في أطراف حديثه عن الإدغام بالمضارعة⁽⁸⁾، وفي تضاعيف كلام ابن جني عن تاء الافتعال

(1) ينظر: الكثر اللغوي في اللسان العربي، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفتر، الطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1903م.

(2) الإبدال، (2/ 175)، يقال: نسا الإبل زاد في وردها وأخرها عن وقته ونسأها دفعها في السير وسأها.

(3) ينظر: الكشف، (3/ 505).

(4) لسان العرب، صراط.

(5) الكتاب، (4/ 433).

(6) ينظر: المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، بولاق، مصر، 1320هـ (13/ 273).

(7) الأصوات اللغوية، (76).

(8) الحجة، لابن خالوية، (62).

أطلق عليها تجنيس الصوت⁽¹⁾، أما الزغشري فاستعمل 'التجانس' في كلامه السابق عن الإمامة⁽²⁾.

والظاهرة ممتدة في وعي المحدثين، وفيها تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إما تماثلاً جزئياً أو كلياً⁽³⁾، وتتطوي على تطور صوتي يرمي إلى تيسير النطق عن طريق تقريب الفونيمات بعضها من بعض أو إدغامها بعضها في بعض لتحقيق الانسجام الصوتي⁽⁴⁾. وهو ما نراه متحققاً في إبدال السين صاداً، وذلك إذا جاء بعدها واحد من حروف الاستعلاء (الحاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف)، فحروف الاستعلاء تجتذب السين عن سفلها إلى تعاليهن، والصاد مستعلية، وهي أخت السين في المخرج⁽⁵⁾. فهذه الأحرف المستعلية يتصل أقصى اللسان بأدنى الحلق حين النطق بها، في حين أن السين مهموس منخفض، فكروها الخروج منه إلى المستعلي؛ لأن ذلك مما يثقل، فأبدلوا من السين صاداً؛ لأن الصاد توافق السين في الهمس والصغير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فيتجانس الصوت ولا يختلف⁽⁶⁾.

ويمكن لنا أن نتصور أن الذي سوغ هذا الإبدال في هذه القراءة - أيضاً - هو صوت الراء؛ إذ يميل هذا الصوت إلى تفخيم بعض الأصوات المجاورة له⁽⁷⁾.

- الإثر اللهجي: لو عارضنا هذا الضرب من الإبدال على لهجات العرب، لوجدناه متأصلاً فيها، فالصراط لهجة قرشي، ولهجة عامة العرب (الصراط)⁽⁸⁾.

(1) الكتاب، (4/ 477).

(2) الخصائص، (2/ 48).

(3) دراسة الصوت اللغوي، (324).

(4) ينظر: مصطلحات المائلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع (99-100)، السنة 25، تشرين الأول 2005، ومضان 1426 هـ (95).

(5) ينظر: المختص، (2/ 168).

(6) ينظر: شرح المفصل، (1/ 52).

(7) ينظر: القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزغشري، فضال عمود القرآنية، رسالة دكتوراه، إشراف: يحيى عباينة، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية وآدابها، 2006، (102).

(8) ينظر: البحر المحيط، (1/ 144)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الديمياط، تحقيق: أنس مهرة، ط 1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419 هـ-1998 م، (163، 164).

و(الزراط) في عذرة، وكعب. ويفهم من كلام سيويه، وابن جني، أن بني العبر وكلباً يدلون
السين والصاد زائياً مع القاف خاصة كصدق، وزدق⁽¹⁾.

- علم اللغة المقارن: محصل هذه المسألة أن بعض القدماء عدّوا أصل لفظة (الصراط)
رومي⁽²⁾، فيما يرى المحدثون أنها انشعبت من نسل لاتيني ومردّها (Strata-ستراتا)⁽³⁾.
فالسین متأصل فيها، وهذا الذي أتى عليها من تغيير إنما تم في دهور متطاولة.

ولإشباع سائر هذه الاستقراء والتحليل بقي أن نذكر شيئاً مما نحن بصدد، يتعلق بمسوغ
قراءة (الزراط)؛ وذلك لأن الزاي من حروف الصغير مثل السين، ولولا الهمس الذي في السين
لكانت زائياً، وهي لغة قيس⁽⁴⁾، وتمام الحجة أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر؛ لأن الصاد
حرف مهموس والطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر اللذين هما من صفة الطاء، وحسن
ذلك؛ لأن الزاي من مخرج السين والصاد مؤاخية لها في الصغير، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع
بعدها طاء أو قاف أو غين أو ضاد، لتسفل السين وهمسها، وتصعد ما بعدها وإطباقه وجهه
ليكون عمل اللسان من جهة واحدة وذلك أخف عليهم⁽⁵⁾.

ويسترعي خاطر الباحث أمران:

الأول: عدّ القدماء قراءة السين هي الأصل، وما جاء على أصله لا يُسأل عنه، واحتج
بعضهم بأن استعمال القرآن وكلام العرب يدعم ذلك، وأن العرب لتستعمل القلب وما أشبهه
إرادة للخفة والتجانس، فلم يكونوا ليركوا الصاد التي هي مجانسة للطاء وهي الأصل ويحولوا
موضعها السين وهي حرف مهموس، فيكون الأصل على هذا أخف عما قلب الحرف إليه⁽⁶⁾.

(1) ينظر: الكتاب، (4/480)، سر صناعة الإعراب، (1/196).

(2) ينظر: الإتيان في علوم القرآن، (1/420).

(3) فقه اللغة المقارن، إبراهيم أنيس، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، (177).

(4) ينظر: إعراب القرآن، محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ-
1988م، (1/174).

(5) ينظر: الحجة، لابن خالوية، (63)، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق:

أحمد حسن فرحان، دار عمار، عمان، 1984، (211)، الأصوات اللغوية، (277).

(6) ينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، ط1، دار الفوقاني للدراسات القرآنية،
دمشق، 1427هـ-2006م، (115-116).

وهو وجه نراه محتملاً، إلا أننا نشير إلى أن صوت السين من غير المتوقع أن يُبدل صاداً لجوارته العين أو الحاء أو القاف أو الطاء، بل نتوقع أن يتبدل الصاد سيناً؛ لأن الصاد صوت مفخم والسين صوت مرقق⁽¹⁾. في حين يجهز بعض المحدثين بالقول: إن الصراط هو الأصل، بدليل ورودها في القرآن الكريم كذلك، ثم تطورت حتى شاع فيها نطق آخر بالسين، وليس الأمر أن السين هي الأصل كما يتصوره الرواة⁽²⁾.

الثاني: إن ظاهرة المماثلة الصوتية آفة الذكر حاضرة في إسهامات المحدثين، فأطلقوا على هذا الضرب من الإبدال: بالمماثلة الجزئية المدبرة في حالة الانفصال، وقصدوا أن التأثير الصوتي في اللفظ (الصراط) مدبر - رجعي - ناقص في حالة انفصال، فكان رجعياً؛ لأن الأول تأثير في الثاني، وكان ناقصاً؛ لأن الصوت الأول المبدل مائل الصوت المؤثر في بعض خصائصه الصوتية، وكان في حالة الانفصال؛ لأن المؤثر فصل عن المتأثر ولم يترادفاً⁽³⁾.

ومن الأمثلة التي تنسب إلى المتطلب ونبه إليه الأكوسي، قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا أَنْ يُصَلِّحًا بِبَيْتِهَا صَلَاحًا﴾ [سورة النساء: 128]، قرأ غير أهل الكوفة (بصالحا) بفتح الياء وتشديد الطاء وألف بعدها، وأصله يتصالحا فأبدلت التاء صاداً وأدغمت، وقرأ الجحدري (بصلحاً) بالفتح والتشديد من غير ألف، وأصله يصطلحاً فخفض بإبدال الطاء المبدلة من تاء الافتعال صاداً، وأدغمت الأولى فيها لا أنه أبدلت التاء ابتداءً صاداً وأدغم، كما قال أبو البقاء؛ لأن تاء الافتعال يجب قلبها طاءً بعد الأحرف الأربعة، وقرئ يصطلحاً وهو ظاهر⁽⁴⁾.

لا مراء إذا عرضنا التوجيه على الدرس الصوتي الحديث لرأيناه حين السيقين مائل فيما أفضى إليه بعض المحدثين من أن العرب - هنا - تحولت عن المهموس الانفجاري - التاء - إلى مجهور انفجاري من موضعه - الطاء -؛ لأنه يحتاج إلى جهد أقل فاختراروا مع حروف الإطباق

(1) ينظر: القراءات القرآنية في كتاب الكشف، للزحشري، رسالة دكتوراه، (103).

(2) ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط6، مكتبة الأجلل المصرية، القاهرة، 1984م، (129).

(3) ينظر: لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة، 1967، (39).

(4) روح المعاني، (190/5)، وينظر: معاني القرآن للنحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409هـ، (2/205)، الحجة لابن خالوية، (826)، الكشف، (1/604)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإهراء والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، (1/197)، إتحاف فضلاء البشر، (246).

(الطاء)، لأن وضع اللسان عند النطق به هو عين وضعه قبل النطق به⁽¹⁾. ومن ثمّ يصح لنا أن نقول: إن هذا الضرب يأتلف مع مصطلح الانسجام الصوتي، الذي يعبر عنه الغريون (Assimilation)، ويقضي بعدم حدوث الإبدال الحقيقي إلا إذا كان بين المبدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية: كالجهر والهمس والشدة والرخاوة⁽²⁾، وهو متحقق في هذا المقام.

1-2 الإدغام:

غني عن البيان أن الإدغام ظاهرة متأصلة عند علماء الصوت وعلماء التجويد، ومن وعي الاختيار أن ترصد دراستنا تعدداً في تسمية المصطلح تنبئ بسعة متفئتهم من ظل هذه الظاهرة، ويصدر التعدد من:

- المذهبين؛ فالإدغام على وزن (الإنفعال) مصطلح الكوفيين وهو الشائع، والإدغام على وزن (الافتعال) هو مصطلح البصريين⁽³⁾.
- اللغويين القدماء: استعمل جلّ القدماء مصطلح الإدغام، وسماء أبو عبيدة: الحمد⁽⁴⁾، ويستوحي بعضهم من المعنى المعجمي للإدغام فيطلق اسم: الدخول⁽⁵⁾.
- المحدثين: يعرف عند بعضهم بـ (التأثر)، وعند آخرين بـ (المماثلة)⁽⁶⁾.
- أرباب التجويد: يفشو في أطراف حديثهم مصطلحات: المثلان أو المتماثلان والمتقاربان⁽⁷⁾.

وإذا تلمسنا تعريفاً للإدغام فنجد أنه وصلك حرفاً ساكناً بحرف آخر متحرك من غير أن يفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران يتداخلهما كحرف واحد يرتفع اللسان عنهما ارتفاعاً واحدة⁽⁸⁾. فهو فناء الصوت في صوت آخر، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كاللثاني⁽⁹⁾.

(1) ينظر: الدراسات اللهجية والصرفية عند ابن جني، (349).

(2) الفراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، دار القلم، 1966، (73).

(3) ينظر: شرح المفصل، (121/10).

(4) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، دار الفكر، 1970، (9/2).

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء، (354/2)، معاني القرآن للأخفش، (366/2).

(6) ينظر: الأصوات اللغوية، (182)، دراسة الصوت اللغوي، (324).

(7) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غام قدوري الحمد، وزارة الأوقاف، بغداد، 1986، (396).

(8) الإدغام الكبير في القرآن الكريم، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط4، عالم الكتب، بيروت، 1993م، (40).

(9) الأصوات اللغوية، (178).

ومما أُرصدته ثبوتاً لهذا المقام أن النقد قد انطوى جُلّه على إدغام الصوتين المتقاربين ونجافى عن الصوتين المتماثلين، لذا سأقف بالتجلية والشرح على إدغام المتقاربين ودوننا الشواهد الآتية :

- الراء في اللام:

في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ [سورة البقرة: 284]، روي عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام، وطعن الزحشري - على عادته في الطعن - في القراءات السبع إذا لم تكن على قواعد العربية، ومن قواعدهم أن الراء لا تدغم إلا في الراء لما فيها من التكرار الفائق بالإدغام في اللام، وقد يُجاب بأن القراءات السبع متواترة والنقل بالتواتر إثبات علمي، وقول النحاة نفي ظني ولو سلم عدم التواتر فآقل الأمر أن تثبت لغة بنقل العدول، وترجح بكونه إثباتاً، ونقل إدغام الراء في اللام عن أبي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له، ومن روى ذلك عنه أبو محمد اليزيدي وهو إمام في النحو، إمام في القراءات، إمام في اللغات، ووجهه من حيث التعليل ما بينهما من شدة التقارب حتى كأنهما مثلاً بدليل لزوم إدغام اللام في الراء في اللغة الفصيحة، إلا أنه لمح تكرار الراء فلم يجعل إدغامه في اللام لازماً على أن منع إدغام الراء في اللام مذهب البصريين، وقد أجازوه الكوفيون وحكوه سماعاً منهم الكسائي والفراء وأبو جعفر الرّؤاسي (194هـ)، ولسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريون فقط، والقراء من الكوفيين ليسوا منحطين عن قراءة البصرة، وقد أجازوا عن العرب قبوله والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم إذ من علم حجة على من لم يعلم⁽¹⁾.

نقد البنية وهو موضع التمثل وباب القول يكتنفه ملحظ نأخذ به بروية وتدبر، ذلك أنه يقع بين مقتضيين: أحدهما: التعقيد الصوتي لبعض البصريين، والآخر: ثبوت القراءة القرآنية، ومقامها هنا يطلبه النظر وفضل البيان، فالأولى أن تكون القراءة هي المنطلق للتعقيد وليس العكس، وهو ما لا ذه به بعض المفسرين كالآلوسي - وحسناً فعلوا - في إقرار قراءة الإدغام.

ورجع النظر في هذا الشأن أن سيبويه نص على أن أراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكورة، وهي نفسى إذا كان معها غيرها، فكروها أن يحذفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في

(1) روح المعاني، (3/ 81-82)، وينظر: البحر المحیط، (2/ 377).

الفم مثلها ولا يكرر⁽¹⁾، وأخذ الزمخشري هذا القول بالحسبان، فعقب على قوله تعالى (فيغفر لمن) بالإدغام؛ ومدغم الراء لاحن خطي خطأ؛ لأن الراء مكرر فيصير بمنزلة المضاعف، ولا يجوز إدغام المضاعف، ورواية عن أبي عمرو خطي مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس في العربية ما يؤذن بجهل عظيم⁽²⁾، ولم يتبعه من المفسرين - فيما استظهرته من كتب التفسير - خلا البيضاوي (685هـ) فأردف قائلاً: إن الراء لا تدغم إلا في مثلها، وإن إدغام الراء في اللام لحن⁽³⁾. ولكن هذا المقرر يقصر عن أن يكون تعميماً متداولاً في الظاهرة لالتباسنا نظائر قرآنية لإدغام الراء في اللام منها:

﴿إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا آغْفِرْ لَنَا﴾ [سورة آل عمران: 147]، وقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ﴾ وَاسْتَغْفِرَ لَهُمْ رَسُولُ﴾ [سورة النساء: 64]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَتَابَتَانَا آسْتَغْفِرَ لَنَا﴾ [سورة يوسف: 97]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لَكِنِّي لَا يَلْمُزُكَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [سورة النحل: 70]، وقوله تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ﴾ [سورة لقمان: 14].

وإذا انعطفنا إلى الوجهة الصوتية يتضح على بساط البحث، أن هذا الضرب يدخل في الإدغام الأصغر وفيه: يدغم حرف في حرف من كلمة، أو كلمتين حيث وقع، وهو المعبر عنه بحروف قربت خارجها، ويكون الحرف الأول فيه ساكناً⁽⁴⁾. فمن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والناث والرابعة والثنية خرج اللام، ومن خرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام مخرج الراء⁽⁵⁾. فاللام أستانني لثوي والراء لثوي⁽⁶⁾.

وما يميز إدغام الراء في اللام أن تواشجاً صوتياً حاصلًا بينهما يبعث على إقراره، ولنا أن نستشرفه مهتدين بأقوال مرسلة من اللغويين تستقيم مع ما لمجد أن نبهه:

(1) الكتاب، (4/ 448).

(2) الكشف، (1/ 357).

(3) تفسير البيضاوي، البيضاوي، دار الفكر، بيروت، (1/ 584).

(4) ينظر: الخصائص، (2/ 141).

(5) سر صناعة الإعراب، (1/ 47).

(6) ينظر: فن الكلام، (202).

- إن الراء واللام تقعان ضمن حروف الذلق، قال الخليل: إعلم أن الحروف الذلق والشفوية ستة هي: (ر، ل، ن، ف، ب، م)، وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً؛ لأن الذلاقة في المنطق إنما هي بطرق أسلة اللسان والشفيتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة منها ثلاثة ذلقية (ر، ل، ن) تخرج من ذلق اللسان من (طرف غار الفم) ولا ينطق طرف اللسان إلا بالراء واللام والنون... ثم الراء واللام والنون في حيز واحد⁽¹⁾. وهكذا يقضي التقارب الذلقي إلى تقبل الإدغام أو التداخل بينهما.

- وفي منحى آخر من التقارب يستجمع سيويه ثلاث شعب من صفات الأصوات من حيث الشدة والرخاوة، فالأولى حروف شديدة، والثانية حروف رخوة، والثالثة - هي مقصدنا - بين بين، أي: بين الرخاوة والشدة، وفيها: الراء والنون واللام⁽²⁾، وأطلق عليها الدارسون المحدثون الأصوات المائعة⁽³⁾ (Liquid) أي: السائل أو المائع.

- جوز ثلة من علماء اللغة إدغام الراء في اللام، وهو الأصح⁽⁴⁾ عند السيوطي، وعن أجازته كبير البصريين ورأسهم أبو عمر بن العلاء (154هـ) وتلميذه يعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة الرقاسي والكسائي والفرّاء، وأجازوه عن العرب فوجب قبوله...⁽⁵⁾ واحتج بعضهم بأن الراء إذا أدغمت اللام صارت لأمّاً ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام وهي مقاربة للفظ الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد⁽⁶⁾.

والحق أن مقتضى السهولة، أو الخفة التي نادى بها القدماء قد امتد إلى الدراسات الصوتية المعاصرة العربية والفرّية، فأكدت بفحص مستأنف أن المرء بطبيعته يميل إلى السهولة، وإلى الاقتصاد في الجهد، وذلك بصورة لا شعورية⁽⁷⁾.

(1) المين، (1/ 51-52).

(2) ينظر: الكتاب، (4/ 435)، مع الموامع، (3/ 495).

(3) ينظر: في علم الأصوات اللغوية وعيوب النطق، البدرائي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1994، (332).

(4) مع الموامع، (3/ 489).

(5) البحر المحيط، (2/ 377-378).

(6) ينظر: الإدغام الكبير، (72)، شرح المفصل، (10/ 143).

(7) الأصوات اللغوية، (225).

- يقع ابن جني على سبيل آخر من التقارب عماده الإبدال بين الحرفين والمقصد واحد، قال: **أقرمة** وهي الفقرة تحز على أنف البعير، وقريب منه قلمت أظفاري؛ لأن هذا انقفاض للظفر، وذلك انقفاض للجلد، فالراء أخت اللام، والعملان متقاربان، وعليه قالوا: الجرفة وهي من (ج ر ف)، وهي أخت جلقت القلم إذا أخذت جلقتة وهذا من (ج ل ف) ⁽¹⁾.

الظاء في التاء: في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [سورة الشعراء: 136]، روي عن أبي عمرو والكسائي إدغام الظاء في التاء في (وعظت) وبالإدغام قرأ ابن عيص، والأعمش، إلا أن الأعمش زاد ضمير المفعول فقراً (أوعظتنا)، وينبغي أن يكون إضفاء؛ لأن الظاء مجهورة مطبقة والتاء مهموسة مفتحة، فالظاء أقوى منها والإدغام إنما يحسن في المتماثلين، أو في المتقاربين إذا كان الأول انقص من الثاني، وأما إدغام الأقوى في الأخف فلا يحسن، وإذا جاء شيء من ذلك في القرآن بنقل الثقات وجب قبوله، وإن كان غيره أفصح وأقيس ⁽²⁾.

إن مما يحسب للألوسي عدم طعنه بالقراءة الواردة عن الثقات، وإن خالفت أقيسة اللغويين، إلا أن هذا المنحى لم يمنعه - هنا - من التصريح بأن الأنصح والأقيس في التقاء الظاء مع تاء الفاعل هو الإظهار - وهو الماثور - والإدغام بعيد لأن الظاء حرف مطبق إنما يدغم فيما قرب منه جداً، وكان مثله وغرجه ⁽³⁾، فالظاء إذا وقعت ساكنة وبعدها تاء الخطأب وجب على القارئ بيان الظاء؛ لثلاث بقرب من لفظ الإدغام، فالظاء مظهرة في (أوعظت) بغير اختلاف في ذلك بين القراء ⁽⁴⁾.

لكن رؤية الألوسي لم تستوف أطراف الحديث في قراءة أبي عمرو والكسائي بإدغام الظاء في التاء، مما يبقي القراءة في مدار التضعيف أو التلحين كقول الداني فيما جاء عن أبي عمرو والكسائي ما لا يصح الأداء، ولا يؤخذ به في التلاوة ⁽⁵⁾.

(1) الخصائص، (2/147).

(2) روح المعاني، (19/132)، وينظر: البحر المحيط، (7/32).

(3) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة (13/125).

(4) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحان، ط2، دار عمان، عمان، 1404هـ-1984م، (222).

(5) التحديد في الاقنات والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، تحقيق: غام قدوري، مكتبة دار الأنبياء للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1988، (59).

ولكي يبيح الكلام أخذاً بعضه ببعض، ومشفقاً من جرأة رد القراءة ومكماً لرؤية الألووسي نستهدي بمعطيات تراثية تقيء إلى مدعاة إدغام الظاء في التاء، مستهلين بإطار لهجي عام مفاده أن الإدغام هو سمة من سمات لغة قبائل شرق الجزيرة، ولا سيما تميم، والبيان أو الإظهار أو فك الإدغام لغة الحجاز⁽¹⁾، فليس ببعيد أن يكون رافد الإدغام لهجياً ومستقره في لهجة تميم. ويزيد الأمر تسليماً أن الظاء والتاء والذال أخوات الطاء والذال والتاء لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام؛ لأنهن في حيز واحد، وليس يمتنع إلا ما بين طرف الثنايا وأصولها⁽²⁾، فمخرج التاء يقترب من مخرج (الطاء والذال والتاء) فالتاء ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والأصول الثلاثة بما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا⁽³⁾، ولكنها تخالفهن في الصفات فهي شديدة والثلاثة رخوة، ولا تتفق إلا مع التاء في الهمس⁽⁴⁾.

فلا تثريب علينا بعد تلكم المعطيات أن نعدّ - والله تعالى أعلم - حدوث الإدغام جائزاً، وهو ما تلمسه بعضهم بالقول إن تاء الفاصل إذا وردت بعد حروف الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء) فإن التاء تدغم فيها؛ لأنها شبيهة هنا بفاء افتعل. وهذه الحروف في فعلت ساكنة كما كانت ساكنة عندما كانت فاء فصارعت عند بعضهم افتعل، فتكون (أوعظت) في السمع مثل (أوعدت) من الوعد، وهو جائز⁽⁵⁾.

1-3 تحقيق الهمزة وتسهيلها:

إن القارئ في مدونات اللغة والتجويد يلقي طولاً لبثاً في حديث أربابها عن آلية النطق بالهمزة، ووصفها جهراً أو همساً، وللإمساك بزمam حديثهم، وللنفاد إلى تصورهم نستهل، بقول الخليل: «أما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضبوطة، فإذا رف عنها لانت، فصارت الباء والواو والألف من غير طريقة الحروف الصحاح»⁽⁶⁾.

(1) ينظر: البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بيروت، 1391هـ (1/285).

(2) ينظر: الكتاب، (4/464).

(3) ينظر: سر صناعة الإعراب، (1/47).

(4) ينظر: الكتاب، (4/434).

(5) ينظر: المنصف، (2/332-333).

(6) العين، (1/52).

ويفصح ابن جني عن صيرورة الهمزة حرف مد ولين بالترفيه الذي ذكره الخليل قائلاً: 'فإذا اتسع مخرج الحرف، حتى لا يقطع الصوت عن امتداده واستطالته استمر الصوت ممتداً حتى ينفذ فيضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فيقطع بالضرورة عندها إذا لم يجد منقطعاً فيما فوقها⁽¹⁾.'

وبطالعنا ابن سينا بتوصيف فونولوجي يقارب الدراسات المخبرية الحديثة فيذكر أن الهمزة تحدث من حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير، ومن مقاومة الطرجيالي⁽²⁾ الخاصر زماناً قليلاً لحفز الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معاً⁽³⁾.

فحدّ صوت الهمزة عند القدماء من أقصى الحلق⁽⁴⁾، ووصف بالشديد المجهور⁽⁵⁾، فيكون صوتاً انفجارياً ينتج عن انطباق الوترين انطباقاً كاملاً بحيث لا يسمح للهواء بالمرور، فيحبس داخل الحنجرة، ثم يخرج على صوت انفجار⁽⁶⁾.

ونبصر اختلافاً بين المحدثين ممن كان منهم له علم من الصوت، فذهب بعضهم إلى أن الهمزة صوت مهموس شديد مرقق، وأن الوترين الصوتيين لا يهزمان أثناء النطق بها⁽⁷⁾. ويرى آخرون أن الهمزة صوت ليس بالمجهور، ولا بالمهموس، وهي أكثر الأصوات الساكنة شدة، وعمليات النطق بها من أشق العمليات الصوتية؛ لأن خروجها فتحة المزمار التي تنطبق عند النطق بها، ثم تفتح فجأة، فنسمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسميه الهمزة المحققة⁽⁸⁾. فهي عندهم (Neutral Consonant)⁽⁹⁾، في حين عده كاثينو - من المستشرقين - صوتاً مهموساً⁽¹⁰⁾.

وسمى رهب من الدارسين إلى راب الصّدع في توصيف الهمزة بين القدماء والمحدثين، فالليل لم يخطئ في تقدير موضع مخرج الهمزة؛ لأن أقصى الحلق هو اللسان المزمار ومحاذاً للحنجرة،

(1) سر صناعة الإعراب، (7/1).

(2) الطرجيالي: أحد الغضاريف الثلاثة التي تتكون منها الحنجرة (Arytenoids Cartilage).

(3) أسباب حدوث الحروق، (72).

(4) ينظر: الكتاب، (4/104).

(5) ينظر: المختضب، (1/195).

(6) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (17).

(7) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات، حسام التميمي، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1989، (31).

(8) ينظر: في اللهجات العربية، (77).

(9) ينظر: علم اللغة العام، الأصوات، كمال محمد بشر، ط1، مصر، 1979، (112).

(10) ينظر: علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، الكويت، 1973، (23).

وفهم من قوله: فإذا رفه عنها لانت....، أنه أدرك أن الهمزة إن كانت محققة فمخرجها من أقصى الحلق، وأنها قد يرفه عنها فتلين، فإن لانت أصبحت حرف مد ولين، وخرجت في حالتها الجديدة عن طريق الحروف الصالح⁽¹⁾.

ويرى أحدهم أن الاختلاف بين السلف والمحدثين حول مخرج الهمزة إنما هو اختلاف لفظي فحسب، وليس جهلاً بهذه المنطقة المهمة، فالخلاف في الأسماء ومسمياتها. فاقصى الحلق في القدم يعادل الخنجرة حديثاً، وقد كانوا يطلقون الحلق على منطقة ما نعرفه اليوم بالخنجرة، والحق وأقصى الحنك، وعليه يصبح مقصودهم من أقصى الحلق هو الخنجرة، إذ تقع في أسفل الفراغ⁽²⁾.

ويمكن أن نسلم لهذا التقريب، لكن لا سبيل إلى إنكار الاختلاف بين السلف والخلف في وصف الصوت - كما مر آنفاً -، نتيجة آلية نطقها، وموطن الأهمية في هذه المقايسة أن آراء القدماء ما فتأت دأبة التأثير في الدراسات الحديثة، واستند المحدثون على كثير من مفاهيمها في الاستقراء والتحليل.

ومن تمام الإحاطة بالمسألة أن نسوق قول ابن الأنباري (304هـ) نقلاً عن الفراء: إن للعرب في الهمزة ثلاثة مذاهب: التحقيق، وترك الهمز وهو يرا، والإبدال منه، فمن حقق الهمز قال: استهزأت ومستهزون، ومن ترك الهمزة، وهو يريده قال: استهزأت بغير همز، وقال: مستهزون بكسر الزاي وتسكين الواو من غير مد ولا همز⁽³⁾.

وتأسيساً على تلكم الحقائق فقد رصدت الدراسة في تحقيق الهمز⁽⁴⁾ رويتين:

إحداهما: همز ما كان أصله مهموزاً، والأخرى: همز ما ليس مهموزاً.

ومثل الأولى قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾ [سورة الأعراف: 111]، وأصل أرجه أرجئه بهمزة ساكنة وهاء مضمومة دون واو، ثم حذفت الهمزة وسكنت الهاء لتشبيه المنفصل بالمتصل، وبذا قرأ أبو عمرو، وأبو بكر، ويعقوب. وقرأ ابن كثير وهشام وابن عامر (أرجئوه) بهمزة

(1) ينظر: فراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، علي توفيق الحمد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، 2م، ع (25-26)، (1984)، (78).

(2) ينظر: الظواهر الصوتية في رواية شعبة عن عاصم، رسالة دكتوراه، محمد أمين النمرات، إشراف، سمير شريف استيتية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2003.

(3) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1971، (400).

(4) يستعمل الصوتيون في هذا المصطلح مصطلحات: الهمز، أو التبر، وأحياناً الهت.

ساكنة، وهاء متصلة بواو الإشباع، وقرأ نافع في رواية ورش وإسماعيل والكسائي (أرجهي) بهاء مكسورة بعدها ياء من أرجيت، وفي رواية قالون (أن أوجه) بحذف الياء للاكتفاء عنها بالكسرة، وقرأ ابن عامر برواية ابن ذكوان (أرجته) بالهمزة وكسر الهاء، وضم الهاء وكسرها، والهمز وعدمه لغتان مشهورتان⁽¹⁾.

وطعن الحوفي في القراءة على رواية ابن ذكوان فقال: إنها ليست بمجيدة، والفارسي على أن كسر الهاء مع الهمزة غلط؛ لأن الهاء لا تكسر إلا بعد ياء ساكنة أو كسرة، ورد الألوسي بأمرين: أحدهما أن الهمزة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، فكان الهاء وليت الجيم المكسورة؛ فلذا كسرت، والآخر: أن الهمزة عرضة للتغيير كثيراً بالحذف، وإبدالها ياء إذا سكنت بعد كسرة، فكانها وليت ياء ساكنة، فلذا كسرت.

وأورد على ذلك أبو شامة أن الهمزة تعد حاجزاً، وأن الهمزة لو كانت ياء كان المختار الضم؛ لأصلها. وليس بشيء بعد أن قالوا: إن القراءة متواترة، وما ذكر لغة ثابتة عن العرب⁽²⁾.

حقيق على أن لا يكون هذا الطرح - تحقيق الهمزة - إلا الحق، وتشهد طائفة من أقوال العلماء بذلك، قال الأخفش: أرجته وأخاه، وترجى من تشاء⁽³⁾؛ لأنه من أرجأت، وقد قرأت أرجه وأخاه، خفيف بغير همز، وبها نقرا... وهي لغة، تقول: أرجيت، وبعض العرب يقول: أخطيت، وتوضيت، لا يهمزون⁽⁴⁾.

فتحقيق الهمز وتركه لغتان فاشيتان قرئ بهما⁽⁵⁾، وألهمز جيد حسم لولا مخالفته السواد، إلا أنه يحتج لذلك بأن مثل هذا يحذف في الخط⁽⁶⁾.

وتأصيل الهمز وارد في لغات العرب، قال ابن الجوزي - نقلاً عن الفراء -: بنو أمسد تقول: أرجيت الأمر بغير همز، وكذلك عامة قيس وبعض بني ثميم يقولون: أرجأت الأمر بالهمز⁽⁷⁾.

(1) روح المعاني، (26/9).

(2) ينظر: روح المعاني، (26/9).

(3) يشير إلى قوله تعالى: (ترجي من تشاء منهم...) [سورة الأحزاب، الآية 51].

(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش، (2/308، 337)، وينظر: التفسير الكبير للرازي، (14/162).

(5) الحجة في القراءات السبع، الحسين أحمد بن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق، بيروت، 1401هـ (159).

(6) إعراب القرآن للنحاس، (2/143).

(7) زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ (293/3).

ونحن نعرف بأن الهمزة صوت شديد، والنطق بها يحتاج إلى جهد؛ لذلك كان النطق بها أمراً طبيعياً يلائم ما عرف عند البدو من غلظة وجفاء في الطبع.

فمزية الهمز أملتها ظروف أنتظام الإيقاع النطقي، كما حتمتها ضرورة الإبانة عما يريد - البدوي - من نقطة لمجموعة من المقاطع المتتابعة السريعة الانطلاق على لسانه، فمواقع النبر في نطقه كانت دائماً من أبرز المقاطع، وهو ما كان يمنحه كل اهتمامه وضمنه⁽¹⁾.

وللتخصيص بعد التعميم يمكن وصف لهجة تميم بنبر التوتر، ووصف لهجة الحضر بنبر الطول أو المد⁽²⁾.

والقراءة بالهمز (أرجته) من بعد ثابتة متواترة، روتها الأكابر عن الأئمة، وتلفتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية⁽³⁾. وما حققوه في الأفعال قول الشاعر:

أرى عيني ما لم تراها كلانا عالم بالترهات⁽⁴⁾

أما همز ما ليس مهموزاً، وجاء على قراءة المصحف فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْهِسُ أُقْتَتَ﴾ [سورة المرسلات: 11]، قرئ (أقتت) بالهمز، وتخفيف القاف، و(وقتت) بالواو على الأصل؛ لأن الهمزة مبدلة من الواو المضمومة ضمة لازمة، وهو أمر مطرد. وقال عيسى: وقتت لغة سفلى مضر، وقرأ عبد الله بن الحسن، وأبو جعفر، وقتت بواو واحدة، وتخفيف القاف. وقرأ الحسن أيضاً وقتت واوين على وزن فوعلت⁽⁵⁾.

إطراد الهمز بعد قلب الواو واخل في تضاعيف كلام القدماء، فقد عقد سيبويه باباً سماه: ما كانت الواو فيه أولاً، وكانت فاءً، قال فيه: أعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في: ولد الد، وفي وجه أجوه⁽⁶⁾. ومدعاة صنعهم أنهم يستقلون الضمة على الواو؛ لأن الضمة في الواو بمنزلة واو،

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (30).

(2) المصدر نفسه، (36).

(3) البحر المحيط، (4/360).

(4) البيت لسراقة البارقي، المحتسب، (1/128).

(5) روح المعاني، (29/231).

(6) الكتاب، (4/330-331)، وينظر: المختضب، (1/63).

فكانه اجتمعت واوان؛ ولذلك لما أرادوا التخلص من هذا الثقل، بحثوا عن حرف يتحمل الحركة، ويؤدي إلى الخفة، فقلبت الواو المضمومة همزة في: أجوه، وأقت، كما همزت في نحو: السوق، وعلى سؤوقه، وكذلك الشأن فيما يماثل هذه الأمثلة⁽¹⁾.

وعند ابن يعيش (643هـ) أنهم قلبوا الواو المستقلة همزة لا ياء؛ لفرط التقارب بين الواو والياء، والهمزة أبعد شيئاً، فلو قلبت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستقل باق⁽²⁾. فمن قرأ بالهمز استقل الضمة على الواو، فقلبها همزة، ومن قرأها بالواو أتى الكلام على أصله، وهما لهجتان من لهجات العرب، وقلب الواو همزة لهجة الكثيرين وهي لغة فاشية⁽³⁾، وعدم قلبها لهجة قميم، وسفلى مضر⁽⁴⁾.

ونرقب في هذا الشأن أمرين:

- عول جل اللغويين على هذا الشاهد - أقتت - لإثبات مسائل في إبدال الواو همزة، أو تحقيق الهمز، أو في الكشف عن لهجات العرب⁽⁵⁾.
- لعلنا لا نهاب الصواب إذا جعلنا هذا الشاهد أيضاً في مضممار الإبدال، وذلك بإبدال الواو المتحركة همزة، وهو أمر مطرد في مظان اللغة.

أما تسهيل الهمز: فنرصد فيه رؤية نسيها به: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وذلك من ضروب العرب في التسهيل، والشاهد قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [سورة النجم: 50]، قرأ قوم (عاد الولي) بمحذف الهمزة، ونقل ضمها إلى اللام قبلها، وقرأ نافع وأبو عمرو (عاد الولي) بإدغام المنقول إليها حركة الهمزة المحذوفة، وعاب هذه القراءة المازني والمبرد، وقالت العرب في الابتداء بعد الثقل الحمر والحمر فهذه القراءة جاءت على الحمر، فلا عيب فيها. وأنى قالون بعد

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع، (360/1)، الحجة لأبي علي الفارسي، (69/6-70)، الخصائص، (49/3)، شرح المفصل، (10/11-12).

(2) ينظر: شرح الشافية، (78/3).

(3) الكشف، (257/2).

(4) البحر المحيط، (396/8).

(5) ينظر: المقتضب، (93/2)، سر صناعة الإعراب، (80/1)، (92/1)، (98/1)، همع الموامع، (468/3).

ضمه اللام بهمزة ساكنة في موضع الوار، كما في قوله أحب الموقدين إلى موسى، وكما قرأ بعضهم على سوقه^(١)، وفيه شذوذ^(٢).

صفوة هذا المنحى النقدي أنه قائم على استفراد ملحظ تسهيل الهمز، بآلية حذف الهمزة، ونقل حركتها إلى اللام الساكنة قبلها؛ لتفضي إلى درء الطعن الواقع على تلك القراءة.

فالمأزني (249هـ) - ممن رد قراءة نافع وأبي عمرو - قال: أساء عندني أبو عمرو في قراءته؛ لأنه أدهم النون في لام المعرفة، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة، وليس بحركة لازمة، والدليل على ذلك أنك تقول: الأحمر، فإذا طرحت الهمزة على اللام تقول: لحر، ولم تحذف ألف الوصل؛ لأنها ليست بحركة لازمة⁽³⁾.

وتبع المأزني تلميذه المبرد، قال: ما علمت أن أبا عمرو لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إلا في ﴿يُؤَذِّنُ إِلَيْكَ﴾ [سورة آل عمران: 75]، وفي ﴿وَأَنذَرُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾⁽⁴⁾.

ولا عبرة بهذه الطعون؛ لأننا نؤمن بأن القراءة القرآنية تعلو على التقييدات اللغوية، ولا تحمل على أقيسة العربية.

والقراءة صحيحة متواترة، والوجه فيها أن الأصل (عاداً الأولى) بهمزة لفظية (الأولى)، فنقلت حركة الهمزة، وهي الضمة إلى اللام قبلها، وحذفت الهمزة فصارت (عاداً لولى)، ثم أدهم التثنية في اللام فبقي (عاداً لولى)، والتثنية نون ساكنة، وإدغام النون في اللام يكون بقلب النون لاماً وإدغامها في اللام⁽⁴⁾.

(١) يروم الآية في سورة الفتح (فاستغلظ فاستوى على سوقه..)، (29).

(٢) روح المعاني، (84/27).

(3) حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق: يعبد الأفغاني، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م، (687).

(3) إعراب القرآن لتحامس، (237/1).

(4) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1969، (400/1).

ومما ينبغي الإلماح إليه أن أبا عمرو ونافع من الثقات، قال أبو عبيدة: إن أبا عمرو أسلم الناس بالقراءات وأيام العرب والشعر، وكانت دفاتره ملاء بيته إلى السقف⁽¹⁾. وقرأ نافع فقد على سبعين من التابعين وهم عرب فصحاء⁽²⁾.

أما همزة (الأحر)، فإذا خففت همزة الأحر على طريقها فتحركت لام التعريف اتجه لهم في ألف اللام طريقان: حذفها وهو القياس، وإبقاؤها، لطروء الحركة فقالوا: لحر والحر، ومثل لحر عاد لولي في قراءة أبي عمرو، وقولهم من لان في من الآن، ومن قال لحر قال من لان بتحريك النون⁽³⁾.

ومن فضل البيان القول: إن تخفيف الهمزة هي خاصية حضرية امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربها، وعزا علماء العربية هذه الظاهرة إلى قريش وأكثر الحجازيين. فالقبائل الحضرية كانت متأنية في نطقها، متتدة في أدائها، ولم يشتهر عنها إدغام أو إمالة، ولذا لم تكن بها حاجة إلى التماس المزيد من مظاهر الأناة، فأهملت همز كلماتها، أعني المبالغة في النبر والتوتر، واستعاضت عنها بوسائل عبر عنها النحاة بعبارات مختلفة كالتسهيل، والتخفيف، والتلييس، والإبدال، والإسقاط⁽⁴⁾.

2. التغيرات الفونيمية في الصوائت

1-2 الإمالة:

لم يفت سيبويه تلمس هذه الظاهرة، قال في باب ما قال فيه الألفات: وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقرئوها منها⁽⁵⁾. وقال: والألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقرئوها منها⁽⁶⁾.

(1) ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الشافعي النهدي، شعيب الأرنؤوط (مشرف)، تحقيق: حسين الأسد، بشار عواد معروف، يحيى هلال السرحان، مرسدة الرسالة للطباعة، بيروت، 1992، (407/6)، (ت 167).

(2) البحر المحيط، (37/7).

(3) الفصل، (491)، وينظر: الأصول في النحو، (400/20)، الخصائص، (91/3).

(4) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (32).

(5) الكتاب، (117/4).

(6) المصدر نفسه.

وعقب أيضاً: 'وما يميلون ألفه كل شيء من بُناة الياء والواو... والياء أخف عليهم فنحو نحوها'⁽¹⁾. ويشترك فيها الاسم والفعل، بأن تنحو بالألف نحو الكسرة، فتميل الألف نحو الياء؛ ليتجانس الصوت⁽²⁾.

ويراها علماء القراءات بأنها تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة⁽³⁾، وفي وعي المحدثين هي الاتجاه بصوت اللين طويلاً كان أم قصيراً إلى وضع يكون نطقه فيه شيئاً وسطاً بين صوتين من أصوات اللين⁽⁴⁾.

ولا يذهبن عنا أن القدماء قد تعرضوا لغرض الإمالة، فقضوا بأن القصد منها تقريب الصوت من الصوت وتجانسها، وطلب التشاكل؛ حتى لا تختلف الأصوات فتتأثر، وكذلك المناسبة بين الفتحة والألف من جهة، والكسرة والياء من جهة أخرى⁽⁵⁾. وإذا أخذنا بالحسبان هذا القصد، فإننا وجاه ظاهرة تفضي إلى الانسجام الصوتي، وسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانهدار أخف على اللسان من الارتفاع⁽⁶⁾.

وما نستذكره في هذا المقام أن الإمالة جاءت عند الفراء على نوعين: إمالة شديدة ومعناها: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيراً، ويقال لها: المحضة، والإضعاج، والبطح، وربما قيل لها الكسر. وإمالة متوسطة، وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلاً، وهي بين اللفظين، كما يقال لها أيضاً التقليل والتلطيف وبين بين⁽⁷⁾. وبحسب قرب ذلك الموضع الياء تكون شدة الإمالة وبحسب بعده تكون خفتها.

(1) المصدر نفسه، (4/118-119).

(2) ينظر: المفصل، (471).

(3) ينظر: الكشف، (1/168).

(4) ينظر: في الدراسات القرآنية واللغوية؛ الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2008، (61).

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب، (1/52)، مع الموامع، (3/414).

(6) ينظر: النشر، (20/35).

(7) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، (1/244)، الاتصاف، (102).

وإذا أطللنا على المشهد اللهجي في هذه الظاهرة، فحسبنا قولهم: إن الإمالة ليست هي لغة جميع العرب، بل شاعت بين القبائل البدوية، وأشهرها: تميم وأسد وطىء، وبكر بن وائل، وعبد القيس، وتغلب. أما قبائل الحجاز فكانوا لا يميلون⁽¹⁾.

وقد أمكننا أن نرصد بين جنبات هذه الظاهرة نقداً لبنيّتين:

الأولى: التنازع الصوتي بين صوت الراء المكرر، والصاد المستعلي، ونتمثل ذلك في قوله تعالى: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً﴾ [سورة البقرة: 7]، قرئ بإمالة أبصارهم، ووجه الإمالة مع أن حرف مستعل، وهو مناف لها لاقتضاءها؛ لتسفل الصوت، مناسبة الكسرة، واعتبرت على الراء دون غيرها لمناسبة الإمالة التريق، والمشهور عند أهل العربية أن ذلك لقوة الراء؛ لتكرره على اللسان في النطق به، فإنه يرتعد، ويظهر ذلك إذا شُدَّ، أو وقف عليه فكسوته بمنزلة كسرتين، فقوي السبب حتى أزال المانع، ولعل مرادهم أنه متكرر طبعاً كما يدركه الوجدان، إلا أنه يجب المحافظة؛ لثلاث يقع التقرير فإنه مضر في الأداء⁽²⁾.

يرمي هذا التجلي إلى خروج هذا المنزع الصوتي من قيد موانع الإمالة، ذلك أن حروف الاستعلاء السبعة: (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء) تمنع الإمالة، وقد كشف سيبويه النقاب عن أربع حالات للمنع⁽³⁾:

- إذا كان الحرف المستعلي قبل الألف، نحو: (قاعد، وغائب).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف مباشرة، نحو: (ناقد، وعاطس).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف بحرف واحد، نحو: (نافع، ونايع).
- إذا كان الحرف المستعلي بعد الألف بحرفين، نحو: (مناشيط، ومعاليق).

وأقدم على بيان علة المنع بقوله: وإثما مُنعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرة عليها في (مساجد) ونحوها، فلما كانت

(1) ينظر: الكتاب، (4/ 120)، شرح الشافعي، (4/ 3)، في اللهجات العربية، (60)، في الدراسات القرآنية واللغوية، (110-111).

(2) روح المعاني، (1/ 173).

(3) ينظر: الكتاب، (4/ 129-130).

الحروف مستعلية، وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم... ولا نعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته⁽¹⁾.

ومن هذا الهدي انطلق المحدثون ليعملوا المنع بأن أصوات الاستعلاء أصوات يصدر مؤخر اللسان عند النطق بها، مرتفعة نحو الحنك الأعلى، والفتحة التالية لها تكون مفخمة، أي أنها صوت لين خلفي، ولو أميلت هذه الفتحة مع هذه الأصوات لما تحقق الانسجام الصوتي؛ لأن الإمالة صوت لين أمامي، أي غير مفخم؛ لهذا كان الفتح مع الأصوات المستعلية أكثر مناسبة لطبيعتها⁽²⁾.

أما إمالة الألف في (أبصارهم) فليست بموضع يفار، أو شذوذ مما عُتِنَا به في مانع الإمالة، وقد الملح الألوحي أنفاً إلى علة الإمالة، وليس بضائر أن نزيد إيضاحاً بأن الراء مكررة في اللسان، ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوة، فكانها حرفان، فإذا جاءت بعد الألف مكسورة مالت الألف من أجلها⁽³⁾. فهي تقوي الإمالة أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة.

وصوت الاستعلاء إذا كان قبل الألف كان أضعف في منع الإمالة مما إذا كان بعدها؛ وذلك لأنه إذا تقدم كان الانحدار من عال إلى سافل، وذلك أسهل من العكس، لذلك تميل في مثل هذه الأمثلة⁽⁴⁾.

وما يحتمله المقام هنا أن ثمة صفة في الراء ذكرها سيبويه، وكانت مما يقوي الإمالة مع الراء، وهي شبه الراء، فقد شبه سيبويه الراء بالياء في موضعين هما: قوله: لأنها من موضع السلام وقريبة من الياء، ألا ترى أن الألف يجعلها ياءً فلما كانت كذلك حملت الكسرة عملها إذ لم يكن بعدها راء⁽⁵⁾. وقوله: لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران، وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف⁽⁶⁾.

الثانية في الإمالة: ما أميل لتدل إمالاته على أصله، ونرقبه في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [سورة الإسراء: 72]، جوز أن يكون (أعمى) الثاني أفعل

(1) الكتاب، (4/ 130).

(2) ينظر: لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، 1981، (58).

(3) المقتضب، (3/ 48).

(4) ينظر: شرح المفصل، (9/ 61-62).

(5) الكتاب، (4/ 137).

(6) المصدر نفسه، (4/ 142).

تفضيل من عمى البصيرة، وهو من العيوب الباطنة التي يجوز أن يصاغ منها أفعال التفضيل كالأحق والأبله، وبنى على ذلك إمالة أبي عمرو الأول، وتفخيمه الثاني، وبيان أن الألف في الأول آخر الكلمة كما ترى، وتحسن الإمالة في الآخر، وهي في الثاني على تقدير كونه أفعال، تفضيل، كأنها في وسط الكلمة؛ لأن أفعال المذكور غير معرف باللام، ولا مضاف، ولا يستعمل بدون من الجارة للمفضل عليه ملفوظة أو مقدرة، وهو معها في حكم الكلمة الواحدة، ولا تحسن الإمالة فيها، ولا تكثر كما في المتصرف⁽¹⁾.

جدير بالذكر أن بعضهم استمد من إمالة (أعمى) الأول، وتفخيم الثاني ضابطاً للتفريق بينهما، قال ابن خالوية: "والحجة لمن أمال الأول، وفخم الثاني أنه جعل الأول صفة، والثاني بمنزلة أفعال منك، ومعناه: ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى منه في الدنيا"⁽²⁾، وذلك أن يكون من عمى القلب، وإليه ينسب أكثر الضلال، فعلى هذا تقول: ما أعماه كما تقول: ما أحقه⁽³⁾.

ويؤكد ذلك ظاهر ما عطف عليه من قوله (وأضل سبيلاً)، وكما أن هذا لا يكون إلا على (أفعل)، كذلك المعطوف عليه⁽⁴⁾. وتحذر ابن زنجلة (238هـ) من هذا التفريق بحجة أن الإمالة والفتح لا يأتیان على المعاني، بل الإمالة تقرب من الياء، وإن كان بمعنى (أفعل)، فلا يمنع الإمالة، كما لا يمنع الذي هو أدنى⁽⁵⁾. على أن ذلك لا يمنعنا من الاحتفاء به - التفريق - لأنه مفضل إلى وهي اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني.

ويصدر عن الوجهة الصوتية في إمالة الألف المتطرفة لـ (أعمى) تعليلاً مفاده أن الألف إذا كانت في آخر الكلمة، فلا تخلو من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء، فإن كانت منقلبة عن ياء في اسم، أو فعل فإمالتها حسنة، وذلك قولك في الفعل (رمى، وقضى، وسعى)، وفي الاسم: (فتى، ورمى)⁽⁶⁾.

ولا نذر الملحظ اللهجي في قراءة حمزة والكسائي وخلف بالإمالة في الحالتين من غير التعرّيج عليه، فالإمالة عند هؤلاء الكوفيين تأتي من تأثرهم في قبائل أهل نجد التي نزع معظمها إلى

(1) روح المعاني، (15/144-145).

(2) الحجة في القراءات السبع، (219).

(3) الأصول في النحو، (1/105).

(4) الحجة لأبي علي، (5/113).

(5) حجة القراءات، (407).

(6) ينظر: الخصائص، (2/141)، المفصل، (472)، شرح المفصل، (9/64).

العراق، مع قلة هذه الظاهرة لدى قراء الحجاز كنافع، وابن كثير، وأبي جعفر المدني بتتبع قلة الإمالة في بيتهم⁽¹⁾.

ولا يمكن الإغفال عن صحة الرواية كصحة للقراءة وإن خالفت بيئة القارئ.

(1) ينظر: في اللهجات العربية، 68.

المضمار الثاني

تغاير الأبنية

نستهل مقامنا بالإفصاح عن أمر مفاده أنه حين اتسعت دائرة الافتراق - من حيث التصنيف - بين علمي النحو والتصريف عكفت طائفة على ضبط الأبنية بمقاييس وقواعد خاصة، ومن ثم "أذن ذلك بظهور مصطلح الصرف، وكان كفيلاً بتمييز قواعد هذين العلمين بعضهما من بعض.

وعن قيمة دراسة الأبنية - الشاسعة أرجاؤها - يُطلعن ابن جني عنها بالقول: "هذا القليل من العلم - أعني التصريف - يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف"⁽¹⁾.

ويعتهد في التداني من وهي المحدثين في هذا الدرس، إذ يقوم على مستويين⁽²⁾:
الأول: وصف بناء الكلمة، أي البحث عن الكلمة، وما يعترها من تغيير وتبدل في حالات الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وأحوال الفعل، ودلالته على الزمان، والهيئة.

الثاني: وظيفة الأصوات، واتصالها الوثيق بالدراسات الصرفية. فالأصوات قرينة صالحة في تفسير معظم الظواهر اللغوية.

فالدراسة البنية الصرفية إذًا، هي الدراسة التي تطلعن على التغيرات التي تطرأ على بنية مفردات المعجم، ولا سيما الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة... وذلك بعدما تكون الدراسة الصوتية، والمعجمية قد أمدتنا بمعلومات تتعلق بنشوء الكلمة، وهويتها⁽³⁾.

(1) المنصف، (2/1).

(2) ينظر: الألسنية العربية، رمون طحان، ط 1، دار الكتاب اللبناني، 1972، (1/23).

(3) الألسنية العربية، (1/129).

وإذا مضينا نتلمس هذا المتطلب عند الغربيين، فإننا نبصر أن ما يقابل الصرف في الدراسة الغربية الحديثة هو (Morphology)، واشتق من الكلمة الإغريقية (Morphe) وتعني: شكلاً أو صورة⁽¹⁾.

ويعني مصطلح (Morphology) بتناول الناحية التشكيلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية، وعندها نجد أن المصطلح قد اتحد بعداً إضافياً، تمثل في البحث في الوحدات الصرفية (Morphemes)، وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعاني الصرفية كالسوابق واللاحق، سواء أكانت هذه اللاحق صدوراً، أو أحشاءً أو أعجازاً⁽²⁾، فهو يدرس الصيغ والمفردات، من حيث ترتيب أصواتها، وأصالتها، وزيادتها، واشتقاقها الصيغ، وعلى هذا فهو أحد مستويات البحث الحديثة في اللغة، ويعتمد بهذا المفهوم إلى حد كبير على نتائج البحث الصوتي، ويبني قواعده على أساسه⁽³⁾.

ويتحرى آخرون وجهاً متقبلاً مفاده: أن الصرف ينظم بلإزاء مستويين من التحليل اللغوي، أحدهما: الفونولوجي (Phonology)، والآخر: النحوي.

وعلى هذا، فهو يمثل السقف بالنسبة للدراسة الصوتية، والاساس بالنسبة للدراسات النحوية، ومن هنا تنبع أهميته الحقيقية، فهو بوصفه علم قواعد الكلمة يشمل المدخل الطبيعي، ونقطة الانطلاق لدراسة النحو - علم قواعد الجملة - فلا يتأني لنا بحال من الأحوال أن نحكم قواعد الجملة على نحو تام ومرضي، ما لم نحكم أولاً قواعد الكلمة⁽⁴⁾.

وعلى صعيد صرفي آخر، نحي النفس - بعد الاستقراء آنف الذكر - أن نخرج على جوهر أساسي في الدرس الصرفي، عماده التغيرات في الأبنية؛ ليكون منطلقاً في الجمع المستوعب للتجليات النقدية المكنونة في التفسير.

(1) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ-1989م، (13).

(2) ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط1، القاهرة، 1955م، (170-175).

(3) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، مصر، 1971م، (11).

(4) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، (11).

والأبنية هي صيغ الكلمات التي تنشأ عن التصريف، الذي أشار إليه ابن عصفور في قوله: «هو جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، وهي حروف الكلمة، وحركاتها، وسكناتها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه»⁽¹⁾.

وقد صنف الراسخون في علم الصرف، الأبنية الصرفية إلى أبنية أسماء، وأبنية أفعال، وفرقوا - من خلال هذين القسمين من الأبنية - بين الأحرف الأصول، والأحرف الزوائد في كل بنية صرفية.

وسلك الصرفيون سبيل المعيارية في ضبط الكلمات، من حيث حروفها: أصلتها وزيادتها، والمتحرك من حروفها والسكن، وما يعترضها من تغيير كحذف أحد أصولها، أو قلبه، وما إلى ذلك. فالجأهم إلى الميزان الصرفي.

فهو إذن: مقياس دقيق تعرف بواسطته أحوال أبنية الكلمة، وحركات أحرفها، وعلى أساسه يتم التمييز بين الحروف الأصول، وبين ما يحدث للكلمة المفردة من الإضافة والحذف⁽²⁾.

ثم بدا لهم من بعد ما رأوا ميزان الكلمات أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصليين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي⁽³⁾.

واستقام لهم أن غالبية الألفاظ ثلاثية الأصول؛ فاختاروا لمقاييسهم - عن وعي - مادة ثلاثية الأصول توزن بها جميع الألفاظ، وهي (ف - ع - ل).

ولا مراء في أن التغيرات قد اعتور الأبنية الصرفية، وجرى تأثيره فيها من جانب ما طرأ على حروف الكلمة من تغييرات منشودة، الفرض منها أداء معنى من المعاني، ومن جانب تجاوز الصيغة إلى دلالات معنية مقصودة.

وبتحديد التغيرات، وضبطه يحترز عن الخطأ اللساني في بناء المفردات، ويسلم ما يطرد في العربية، وما يقل، وما يندر، وما يشد من المجموع، والمصادر، والمشتقات، وبمراجعة قواعده تخلو مفردات الكلام من مخالفة القياس التي تُخلُ بالفصاحة، وتبطل معها بلاغة المتكلمين⁽⁴⁾.

(1) المتع في التصريف، (22).

(2) صور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر من خلال الريع الثاني من القرآن الكريم، رابع بو معزة، دار

رسلان، سوريا، 2008، (23).

(3) النصف، (18/1).

(4) دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مطبعة السعادة، القاهرة، 1958م، (6-7).

ونغتدي مقحمين في جداد الأبنية الصرفية ذات القيمة النقدية عند الألوسي:

1. التفاير في أبنية الاسماء

إن مزيد نظر في المدونات التصريفية ينبي عن إفراد سائر في تفاير أبنية الاسماء، جعله منار اهتمام الدارسين؛ واستكمالاً لاستشراف هذه الظاهرة نتلمس - من خلال ما أدركناه من رؤى نقدية في التفسير - المواضع الآتية:

1-1 أصالة الحرف وزيادته في الكلمة:

ومن الأمثلة التي ندخل بها إلى مضمار التطبيق بعد التنظير، قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ ^{أَتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنَكَبُوتِ أَخَذَتْ بَيْتًا}﴾ [سورة العنكبوت: 41]، التاء في (العنكبوت) زائدة كشاء طالوت، فوزنه فعللوت، ويقع على المذكر والمؤنث. وفي القاموس: العنكبوت معروف، وهي: العنكبة، والعنكباء، والعنكبوه، والعنكباء، والمذكر عنكب، وهي عنكبة، وجمعه: عنكبوتات، وعنكب، والعنكاب، والعكب، والأعكب، أسماء الجموع، وتعقب بأن عد ما عدا ما ذكر أولاً اسم جمع لا وجه له؛ لأن أعكب لا يصح فيه ذلك⁽¹⁾.

وذكروا في جمعه أيضاً عناكيب، واختلف في نونه، فقليل: أصلية، وقيل: زائدة كالتاء، وجمعه على عنكاب يدل على ذلك. وذكر السجستاني (255هـ) عن سيويه، أنه ذكر عنكب في موضعين، فقال في موضع: وزنه فناعل، وفي الآخر: فعال، فعلى الأول: النون زائدة، وهو مشتق من العكب، وهو الغلظ، ولعل الأقرب على ذلك كونه مشتقاً من العكب بالفتح، بمعنى: الشدة في السير، فكانه لشدة وثبه لصيد الذباب، أو لشدة حركته عند فزاره، أطلق عليه اسم العنكبوت⁽²⁾.

والحق أنه مرجح حول زيادة التاء، والنون في (العنكبوت) مقولات عدة، خلص الألوسي إلى تحقيق زيادة التاء، مع عدم استبعاد زيادة النون، بحجة اشتقاقها من العكب.

ونرى أن أشراف الصحة تتوافر في زيادة التاء، قال سيويه في باب: علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف: وقالوا: العنكباء، فاستقلوا منه ما ذهبت فيه التاء ولو كانت التاء من نفس الحرف لم تحذفها في الجميع، كما لا يحذفون طاء حضرفوط، وكذلك تاء

(1) روح المعاني، (191/20).

(2) روح المعاني، (191/20).

تخربوت..... ويطبق اللغويون على أن تاء العنكبوت في آخرها مزيدة؛ لأنها تسقط في التصغير والجمع، وقد حكى أنه يقال: عنكب، وعنكبة، قال الشاعر:

كَأَنَّمَا يَسْتَقْطُ، مِنْ لُغَايِهَا بَسِيتُ عَنْكَبًا عَلَى زِمَامِهَا

وتصغر فيقال عنكب⁽¹⁾.

أما حجة زيادة النون؛ لأنها مشتقة من (عنكب)، فتسير على استحياء بجانب حجة زيادة التاء، قال الزبيدي (1205هـ): وكلام الجوهري، أو صريحه أن النون زائدة؛ لأنه لم يعمل لها بناءً خاصاً، بل أدخلها في (عنكب) من غير نظر... وأن أصالة النون هو الصحيح، وهو مذهب سيبويه لجمعه على عناكب⁽²⁾.

ويمكننا أن نستظهر رافداً آخر يعزز القول بضعف زيادة النون في اللفظة، يقوم على ملحظ سياقي، فقولهم: إنها مشتقة من (عنكب) ويعني الغلظ يتعارض مع مقصد الخطاب القرآني المستهجن لصنيع الذين اتخذوا من دون الله أولياء، والموسوم بالضعف، والمتعين في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْسَرَ الْبُيُوتِ لَأَعْنَكِبُوتٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة العنكبوت: 41].

ومن الشواهد التي تلحق بركب ما تقدم قوله تعالى: ﴿فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ بَآئَةٌ حَبِيبَةٌ﴾ [سورة البقرة: 261]، (سنبلة) على وزن فعلة، فالنون زائدة؛ لقولهم: أسبل الزرع، بمعنى: سنبل، إذا صار فيه السنبيل. وقيل: وزنه فعلة، فالنون أصلية، والأول هو المشهور⁽³⁾.

روية الألوسي منبثة عن بصائر بأصل اللفظة، وبعضها:

- ما ورد في حديث مسروق: لَا تُسْبِلُ فِي قَرَاخٍ حَتَّى يُسْبِلَ. أسبل الزرع إذا سنبل. والسبيل؛ السنبيل، والنون زائدة⁽⁴⁾.
- تكاثر (أسبل) في الشعر العربي، ومنه قول الأعشى:

(1) ينظر: الكتاب، (4/316)، الجامع لأحكام القرآن، (13/346).

(2) تاج العروس، عنكب.

(3) روح المعاني، (3/39).

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر، (2/340).

فهاجست شوق عززون طروب فأسبل دَمْعَةً فِيهَا مِجَاجاً⁽¹⁾

- ما أفضت إليه المعجمات العربية، جاء في اللسان: أسبل الزرع إذا سنبل، والسبل أطراف السنب، وقيل: السبلُ والسنب، وقد سنبل الزرع أي خرج سنبه⁽²⁾.
- أورد المفسرون قولاً متصلاً بزيادة النون، مفاده أن: سنبلة (فعللة)، من أسبل الزرع، أي: أرسل ما فيه كما ينسبل الثوب، أو إذا صار فيه السنب، أي: استرسل بالسنب كما يسترسل الستر بالإسبال⁽³⁾.

وتنحو طائفة إلى جعل النون في (سنبلة) أصلية، وتكون على وزن (فعللة)، ولعل ما يزيد الأمر وضوحاً أنهم جمعوها على (فعال) فقالوا: سنابل. ولسان الصرفيين في الاسم الخماسي: أن لا يجمع جمع تكسير، وقد استكروهوا له هذا الجمع؛ لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه. وتكسيه يزيده ثقلاً بزيادة ألف الجمع، فجمعه جمع سلامة؛ لأن زيادة هذا الجمع لا تعد من الكلمة نفسها، إذ هي زيادة بعد سلامة لفظ المفرد، فإذا كان الاسم علماً أو صفة من يعقل، جمعه جمعاً سالماً بالواو والنون، وإذا كان غير ذلك جمعه بالألف والتاء، فإذا أريد جمعه جمع تكسير حذف خامسه، وهو الذي أثقل الكلمة ورُد إلى الأربعة⁽⁴⁾.

ولفتنا في هذا الشأن أطراح بعض المحدثين للأحكام المتعلقة بأحرف الزيادة، قارَين بأن كثيراً من القدماء لجؤوا إلى أحكام اعتبارية في تقرير زيادة بعض الحروف، ثم كانت هذه الأحكام خاطئة، ومنها أنهم عدّوا واو (ترقوة) وتاءها زائدتين، وكذا نون (قلنسوة) وواوها وتاءها، وياه (زينب)، و(رغيف)، وواو (عنكبوت) وتاءها... الخ، إذ ليست في اللغة: (ترق، وقلس، وزنب، ورغف... الخ). والظاهر أنهم عدّوا بعض الأحرف في بعض الكلام زائدة؛ في سبيل الوصول بالألفاظ التي تشملها إلى جذور مفترضة، تساعد على وضعها في المعاجم⁽⁵⁾.

(1) ديوان الأعشى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1966م، (216).

(2) لسان العرب، سبل.

(3) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، (3/ 304)، المحرر الوجيز، (1/ 256).

(4) ينظر: المهذب في علم التصريف، هاشم طه شلاش، صلاح مهدي الفرطوسي، عبد الجليل حسن، مطبعة وزارة التعليم العالي العراقي، الموصل، 1989م، (201).

(5) ينظر: في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، 1969، (176-177).

إلا أن هذا الاستدراك لا ينبغي أن يترك على عواهنه، فسعي القدماء يذكر ويشكر في إيجاد عائلة تنتسب إليها كل لفظة مستعملة، وتحري أصول الألفاظ وهو ما صنى إليه وعي الدارسين، وأعانهم على جمع مفردات اللغة، وإحصائها، وتصنيفها.

2-1 ضبط عين الكلمة:

وعما رصدناه قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَتَنَفِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [سورة النساء: 145]، قرأ الكوفيون (الدرك) بسكون الراء، وهو لغة كالسَطَر والسَطْر، والفتح أكثر وأصح؛ لأنه ورد جمعه على أفعال، وأفعال في فَعَلَ الحرك كثير مقيس، ووروده في الساكن نادر، كفسرخ وأفراخ، وزُئِد وأزناد، وكونه استغنى بجمع أحدهما عن الآخر جائز، لكنه خلاف الظاهر، فلا يندفع به الترجيح⁽¹⁾.

لو قصدنا المعارضة بين النقد الحاصل وما جاء من آراء - بهذا الصدد - في مدونات التفسير، لرأيناها تنزل منزلتها، قال الطبري: وهما قراءتان معروفتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ لاتفاق معنى ذلك، واستفاضة القراءة بكل واحدة منهما في قراءة الإسلام، غير أنني رأيت أهل العلم بالعربية يذكرون: أن فتح الراء منه في العرب أشهر من تسكينها، وحكموا سماعاً منهم: أعطني دركاً أصل به جبلي، وذلك إذا سأل ما يصل به حبله الذي عجز عن بلوغ الركبة⁽²⁾.

ويرأى لمن يصندرون عن اختيار الفتح (الدرك) أنه يجمع على (أدراك)؛ لأنه ينقاس في جمع (فَعَلَ) صحيح الفاء والعين على (أفعال)⁽³⁾، نحو: صَقَدَ وأصفاد، وخَمَلَ وأحمال، وَيَصَرَ، وأبصار، وفَتَن، وأفنان... الخ⁽⁴⁾.

ونسترشد في توارد الفتحة والسكوت على الأسماء بمقولة سيبويه في معرض حديثه عن باب ما يسكن استخفافاً، وهو في الأصل متحرك، قال: 'وأما ما توالى فيه الفتحتان، فلمنهم لا يسكنون منه؛ لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر'⁽⁵⁾.

(1) روح المعاني، (5/209).

(2) جامع البيان، (5/238).

(3) ينظر: معجم المراجع، (3/349).

(4) ينظر: الأصول في النحو، (2/436)، المذهب في علم التصريف، (184).

(5) الكتاب، (4/115).

وعلى ذلك يوجه ابن جني قراءة الأصمعي عن أبي عمرو (مَرَض) بالسكون، في قوله تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [سورة البقرة: 10]، قال: لا يجوز أن يكون (مَرَض) مخفف من (مَرَض)؛ لأن المفتوح لا يخفف، إنما ذلك في المكسور والمضموم، كإبل، وفخذ، وطئب، وعَضُد، وما جاء منهم في المفتوح، فإذا لا يقاس عليه⁽¹⁾، وقد يحمل أحياناً التسكين في المفتوح على المبالغة في التخفيف⁽²⁾.

وخلص بعضهم بعد طول لبث، في استقراء الصيغ وإحصائها، أن الشواهد التي حلّ فيها السكون محلّ الفتح هي قليلة بالمقارنة مع الشواهد التي حلّ فيها محلّ الضمة والسكون⁽³⁾. وإذا رُمنا الحديث عن قراءة السكون (الدرك)، وما نجم عنها في حكم القدماء - وتبعهم الألويسي - بندرة تكسير (فَعَل) على (أفعال)⁽⁴⁾، فيظهر لنا أن المحدثين في أمر هذا التقعيد على قسمين:

الأول: وافق حكم القدماء، وعده استقراءً دقيقاً، وليس أدلّ على ذلك من ضبطهم لبعض المفردات الشاذة في الشعر، فالقول بالشذوذ في هذا الباب هو الصواب، وأن ما حُمل من (فَعَل) على (أفعال) شذوذاً لا يعدو ما نقله سيبويه؛ إذ عدّ ستة ألفاظ في هذا الباب⁽⁵⁾.

الثاني: عارض القدماء، وعدهم غير مصيبين في قولهم: إن فَعلاً لا يجمع على أفعال إلا في مواضع عدة، وما شُع من جموع (فَعَل) على (أفعال) أكثر مما شُع من جموعه المطردة على: أفعل، أو فِعال، أو فُعل، لذا يكون (فَعَل) مقيساً في (أفعال)⁽⁶⁾.

ولا يرتاب الباحث - والله تعالى أعلم - من مجيء (فَعَل) على (أفعال)؛ لأنها مسموعة عن العرب كقول الأعشى:

(1) الخسب، (1/ 53).

(2) المصدر نفسه، (2/ 99).

(3) ينظر: بنية الكلمة العربية - دراسة جغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية -، جمال حسين أمين إبراهيم، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1429هـ - 2008م، (282).

(4) ينظر: الكتاب، (3/ 568)، المختضب، (1/ 229)، سر صناعة الإعراب، (2/ 607).

(5) ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايع، ط 1، دار جرير، عمان، 1432هـ - 2011م، (110).

(6) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، (37-38).

وَجِدْتَ إِذَا امْتَاعُوا خَيْرِهِمْ وَزَنَدَكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهِمَا⁽¹⁾

وقول الخطيئة:

مَادَا تَقُولُ لَأَفْرَاحٍ يَلِي مَرَحٍ ذُخْبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ⁽²⁾

وعلى شاكلتها مثل كثيرة نحو: أَنفَ وَأَنَافَ، وَقَرْدَ وَأَفْرَادَ، وَكَبِشَ وَكَابِاشَ، وَرَهَطَ وَأَرَاهَاطَ، وَجَفَنَ وَاجْفَانِ، وَأَلَفَ وَأَلَّافَ.

ومن تمام القول: إنَّ جمعهم (فَعْلٌ) على (أفعال) يشف عن وعيهم في التفريق بين المعاني، وإن لم تتداعى القرائن؛ تحقيقاً لدره اللبس.

ومما يحتمل على ذلك جمع (فَرْدٌ)، فالفَرْدُ الوتر، والجمع أفراد وفرداى على غير القياس، كانه جمع فردان، والفَرْدُ نصف الزوج، والفرد المنحسر، والجمع فِرَادَ⁽³⁾.

1-3 الاسم المنسوب:

ونأتي بشاهد من قوله تعالى: ﴿الزَّجَّاجَةُ كَأَنَّهُ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [سورة النور: 35]، يتوسع فيه الألويسي بذكر آراء السابقين في لفظة (دُرِّيٌّ)، ويثبت رؤيته، قال: (دُرِّيٌّ) منسوب إلى الدر، فوزنه (فُعَلِيٌّ)، وجوز أن يكون أصله (دُرِيٌّ) بهجمة آخره، كما قرأ به حزة، وأبو بكر، فقلبت ياء وأدغمت في الياء، فوزنه (فُعِيلٌ)، وهو من الدرء بمعنى الدفع، فإنه يدفع الظلام بضوئه، أو يدفع بعض ضوئه بعضاً من لمعانه، وجوز أن يكون من الدرء بمعنى الجري، وليس بذلك... ولا يخفى على المتتبع أن فُعَيْلاً قليل في كلامهم، ففي اللباب: (فُعِيلٌ) غريب لا نظير له إلا مُرَيْقٌ لحب العصفور، أو ما سُمن من الخيل، وعُلَيْتٌ، ومُرَيْتٌ، ودُرَيْتٌ، قاله أبو علي. وفي البحر سُمع أيضاً مَرِيخُ الذي في داخل القرن اليابس، وفيه لغتان: ضم الميم، وكسرها، وقال الفراء: لم يسمع إلا مُرَيْقٌ، وهو أعجمي، وسيبويه عد ذلك من أبنية العرب، ولم يثبت بعضهم هذا الوزن أصلاً، وقال أبو عبيد:

(1) ديوان الأعمشى، (61).

(2) ديوان الخطيئة، جدول بن أوس، شرح: أبو سعيد السكري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1967م، (208).

(3) لسان العرب، فرد.

أصل دريء ذروة كسبوح فجعلت الضمة كسرة؛ للاستقلال، والواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، كما قالوا في عتو: عتي، فوزنه فعول⁽¹⁾.

وعرض قراءات أخرى، فقرأ قتادة وزيد بن علي والضحاك (ذري)، بفتح الدال، وروي ذلك عن نصر بن عاصم، وأبي رجاء، وابن المسيب، وقرأ أبو عمرو والكسائي، (ذريء) بالكسر والهمزة آخره، وهو بناء كثير في الأسماء نحو: سَكَيْن، وفي الأوصاف نحو: سيَكِير. وقرأ قتادة أيضاً، وإبان بن عثمان، وابن المسيب، وأبو رجاء، وعمرو بن قائد، والأعمش، ونصر بن عاصم (ذريء) بالهمز وفتح الدال، قال ابن جني: وهذا عزيز لم يحفظ منه إلا السكينة، بفتح السين، وشد الكاف في لغة حكاها أبو زيد، وقرئ (دعري) بتقديم الهمزة ساكنة على الراء، وهي نادر الشواذ⁽²⁾.

إخال أن العرض النقدي قائم على استقراءات حصيفة تستجمع ما دار في فلك (ذري) من ضبط عينها، وهمز آخرها، والقراءات الواردة فيها.

ولعل الأمر يعزوه فضل بيان، نجهد في استظهاره بالآتي:

- - - - -
ينعقد الاتفاق على أن (ذري) منسوب إلى الدر في حسنه وبهائه، واستقام على الصيغة العامة للنسب، وهي إلحاق الياء المشددة في آخر الاسم، ولا ريب أن اللغويين قد عاجلوا هذه الظاهرة في مظانهم، وقربوها - بأمثلتهم وشروحهم المبينة - إلى أذهان المتلقين زُلْفَى.
قال سيبويه في باب أطلق عليه الإضافة: أعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل، فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياء الإضافة، فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياء الإضافة، وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حي، أو قبيلة، وأعلم أن ياء الإضافة إذا لحقت الأسماء، فإنهم ما يغيرونه عن حاله، قبل أن تلحق ياء الإضافة⁽³⁾.

ويكسر لأجل الياء المشددة ما قبلها (كهاشمي)، وإنما كسر تشبيهاً بياء الإضافة، وهذا التغير يسمى تغييراً لفظياً، وهو أحد التغيرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه⁽⁴⁾.

(1) روح المعاني، (8/ 196).

(2) المصدر نفسه، (8/ 196).

(3) الكتاب، (3/ 335).

(4) ينظر: معجم الغوامع، (3/ 393).

وظل الحيل موصولاً في موضوع النسبة عند المحدثين، فألحقه أهل النظر اللغوي منهم بنظرية المورفيم، ويعد أصغر وحدة صرفية في بنية الكلمة⁽¹⁾، وقد فاقوا إليه في جذوة التحليل الصرفي، وما عنّ لهم من أبنية الألفاظ، وعدّوا ياء النسبة من المورفيمات اللواحق (Suffixes Morphemes)⁽²⁾، وهي ظواهر إلصاقية مورفيمية تحدث في بعض الأبنية العربية، ومنها تاء المبالغة، وياء النسبة.

ولا يعرى الاسم المنسوب من أغراض مستكنة في رَحْمِهِ مؤداها: التخصيص، والتوضيح، ببيان وطن المنسوب، أو قبيلته، أو مدينته، أو عمله، أو جنسه، أو غير ذلك⁽³⁾. وهو متعين في (دُرّي) الذي يُدرا الظلام بضوئه⁽⁴⁾.

- دُرّي، على (فُعيل) بضم الأول وهمز الآخر، ونرى - والله تعالى أعلم - أن متنى التحقيق يكمن في الوجهة النقدية القاضية بقلّة هذه الصيغة في كلام العرب، ولحتج لذلك بثلاثة بواحي:

الأول: عدّ سيبويه هذه الصيغة من أبنية العرب، قال: «وهو قليل في الكلام، قالوا: المريق»⁽⁵⁾.

الثاني: نظفر بتأصيل هذه الصيغة من لفظة (دُرّي) - بضم الدال وتشديد الراء، فيحتمل أن يكون أصله الهمز، فأبدل، وأدغم⁽⁶⁾. وهي قراءة حمزة من الثقات، وتنطوي على معنى: الدرد، وهو الدفغ... بمعنى أن بهاءها يدفع خفاءها⁽⁷⁾.

الثالث: لا يماري أحد أن استقراء العلماء للألفاظ - ومنها جاء على هذه الصيغة - يظل عفوفاً بمحاذير النقص، فليس بالضرورة أن يستوفي الاستقراء جميع ما صدر عن العرب من ألفاظ،

(1) ينظر: أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة: أحمد غنار عمر، جامعة طرابلس، ليبيا، 1973، (53).

(2) ينظر: ظاهرة اللبس في العربية، جدل التواصل والتفاضل، مهدي أسعد عرار، ط. دار وائل، عمان، 2003، (38).

(3) المهذب في علم التصريف، (376).

(4) ينظر: الكشف، (247/3).

(5) الكتاب، (368/4).

(6) البحر المحيط، (419/6).

(7) المحرر الوجيز، (184/4).

لذا يبقى هذا الوضع بمنأى عن الحسم، ومن ثم يكون الحكم بقلة هذه الصيغة في كلام العرب خيراً من إطرأها عن أبنية العرب، كما ذهب الفراء بقوله: إنه لا يكون في الكلام فُعَيْل إلا عجمياً⁽¹⁾.

- أما مناط الأمر في القراءات الأخرى، فقد تلبّث اللغويون في تخريجها، قال السجستاني: (دري) كسر أوله حملاً على وسطه وآخره؛ لأنه يثقل عليهم ضمة بعدها كسرة وياء، كما قالوا: كُوسِي لَكُوسِي، و(دُرِيء) مهموز (فُعَيْل)، من النجوم الدراري، التي تدرأ، أي: تسير متدافعة، يقال: درأ الكوكب، إذا تدافع منفضاً، فتضاعف نوره⁽²⁾. و(دُرِيء) مأخوذ من درأه الكوكب، إذا جرى في أفق السماء، وبالهَمْز (دُرِيء) من درأته وهمزها وجعلها على (فُعَيْل) مفتوحة الأول، وذلك من ثلاثه⁽³⁾.

ها نحن أولاء نؤوب إلى الملحظين: الصوتي واللهجي؛ لتفسير اختلاف حركة عين اللفظة بين الضم، والفتح، والكسر، وتحقيق الهمز من عدمه، فيقضي بعض المحدثين بأن يُفسر اختلاف الحركات في ضوء فهم الأقدمين لإيثار بعض الحروف، التي لها مخرج معين حركة معينة، كإيثار حروف الحلق للمفتحة مثلاً، ليكون العمل من وجه واحدة، كما يقولون⁽⁴⁾.

ويرى آخرون أن: الهمز في مثل هذه الكلمات من باب فصل عنصرَي الصوت المركب فيها؛ وصولاً إلى النبر المنشود⁽⁵⁾. ونحن لا نرى - والله تعالى أعلم - نشوراً لمثل هذه التخريجات؛ لأن المبدأ العام في وجهتها يقوم على قوانين المجانسة الصوتية.

ولا يرحب إبراهيم أنيس (1977م) عن الجانِب اللهجي في تفسير مثل هذه الظواهر، فالقبائل البدوية مالت بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة؛ لأنه مظهر من مظاهر الحشونة البدوية، فعين كسرت القبائل المتحضرة وجدنا البدوية تضم⁽⁶⁾. في حين تعال نكير آخرين

(1) معاني القرآن، (252/2).

(2) غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عزيز السجستاني، تحقيق: محمد أدب عبد الواحد حمدان، دار تقيّة، 1416هـ-1995، (223).

(3) ينظر: لسان العرب، درأ.

(4) بنية الكلمة القرآنية، (251).

(5) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، (130).

(6) في اللهجات العربية، (91).

على فكرة الخشونة في البداوة، والركة في الحضرة، وعدّوا ذلك خارجاً عن التعليل اللغوي الذي يرى أن اللغة منطقها الخاص بها⁽¹⁾.

ولا يتطرق إلينا أدنى شك في قيمة التفسير اللهجي - أنف الذكر - إلا أن إسباغ العمومية في تفسير ما طرأ على الألفاظ بهذا المسلك يجعلنا في تردد من قبوله؛ لأن بعض الظواهر غير مهيئة للتخريج اللهجي.

2. التباير في أبنية الأفعال

إن تمام ما تدب اللغويون أنفسهم لدراسته في الأفعال، وتفصيلاً له تلكم الجوانب المستعملة على: تتبع ألفاظ الأفعال، وتدبر وجوها، واشتقاقها، وتفقد مواقعها في كلام العرب، وترتيب صيغها، وأوزانها، واستقرار كل منها في نصابه، وتفصيل القول في زمنها، وتعديها، ولزومها، وزيادتها، وصحتها، واعتلاها، وبنائها للمعلوم أو المجهول.

وما ينتسب - من هذه التجليات - انتساباً حقيقياً لمطلب هذا المبحث، أنهم عدّوا أبنية الفعل الأصول في العربية على نوعين: ثلاثية، ورباعية، ولم يبلغ عندهم الفعل خمسة أصول؛ لعل لفظة ذكرها ابن جني، بقوله: "وذلك أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني نحو: حروف المضارعة، وتاء المطاوعة، وألف الوصل... فكروها أن يلزمها ذلك على طولها"⁽²⁾.

واستقر في منطق العارفين باللغة، أن الفعل الذي تكون كل حروفه أصلية ولا تسقط في أحد التصاريف، إلا لعل تصريفية، يسمى فعلاً مجرداً عن الزيادة، والفعل المجرد يقسم على: ثلاثي، ورباعي، قال الزجاجي (377هـ): "إعلم أن الأفعال تكون على ثلاثة أحرف، وعلى أربعة أحرف، وتبلغ بالزيادة ستة أحرف"⁽³⁾.

فإذا نظرنا إلى بناء المجرد الثلاثي في صيغة الماضي، وجدنا له ثلاثة أوزان، حسب حركة عينه: مفتوحة، ومضمومة، ومكسورة، (فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ)، والمضارعة ستة أوزان معروفة تسمى

(1) ينظر: هجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلق، دار الحرية للطباعة، العراق - بغداد، 1398هـ - 1978م، (139).

(2) المنصف، (1/ 28).

(3) الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: محمد بن أبي شبيب، ط2، باريس، 1975، (396).

الأبواب، وكلها سماعية، هي ⁽¹⁾: (فَعَلَ، يَفْعُل) نحو: نَصَرَ، يَنْصُرُ، (فَعَلَ، يَفْعِل) نحو: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، (فَعَلَ، يَفْعَل) نحو: فَتَحَ، يَفْتَحُ، (فَعِلَ، يَفْعَل) نحو: فَرِحَ، يَفْرَحُ، (فَعُلَ، يَفْعُل) نحو: كَرُمَ، يَكْرُمُ، (فَعِلَ، يَفْعِل) نحو: حَسِبَ، يَحْسِبُ. وقد نظروا في هذا التقديم إلى عين الفعل في الماضي والمضارع، وليس للفعل الرباعي إلا وزن واحد هو: (فَعَّلَل) نحو: زلزل ⁽²⁾.

والتأمل بروية، ولطف نظر في نوايس اللغة ونظامها، يجد أن مسلكين للإبانة عن بناء ألفاظ الأفعال، اتبعتها العربية، أحدهما: التحول الداخلي، القائم على أساس اختلاف الحركات في صياغة أبنية جديدة في الأفعال المجردة ⁽³⁾. الآخر: الزيادة، يُالحاق الكلمة ما ليس فيها فيها. وتكون بطريقتين: الأولى: تضعيف حرف من الكلمة نفسها، فتكون الزيادة من جنس حروفها، الثانية: زيادة أحرف معينة، قد تكون حرفاً، أو حرفين، أو ثلاثة أحرف، وحروف الزيادة جمعوها في: سألتمونها ⁽⁴⁾.

وبعد هذا التأسيس، أرصد ما دار في فلك النقد من مضامين تعالج تغاير أبنية الأفعال المبهوثة في التفسير:

1-2 في بناء ماضي الثلاثي المجرد

من وجوه هذا الضرب ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتَ﴾ [سورة البقرة: 133]، الفعل (حضر) على (فَعَلَ)، وقرئ (حضر) بالكسر، ومضارعه أيضاً (يحضر) بالضم، وهي لغة شاذة وقيل: إنها على التداخل ⁽⁵⁾.

إن الباعث في شواذ (حَضِرَ، يحضِر) هو خروج هذه القراءة - حَضِرَ - القياس، (حَضَرَ، يحضِر) بفتح عين الماضي، وضم المضارع. قال أبو حيان: ويقال (حَضِرَ) بكسر العين، وقياس المضارع أن يفتح فيه، فيقال: يحضِر لكن العرب استغنت فيه بمضارع فَعَلَ المفتوح العين، فقالت: (حَضِرَ يحضِر) بالضم، وهي ألفاظ شذت فيها العرب، فجاء مضارع (فَعِلَ) المكسور العين على

(1) ينظر: المهذب في علم التصريف، (56-57).

(2) ينظر: همع الهوامع، (3/301).

(3) ينظر: المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية، مي فاضل الجبوري، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1994، (67).

(4) شرح المفصل، (1/154)، همع الهوامع، (3/454).

(5) روح المعاني، (1/479)، أي: تداخل اللغات، وسيأتي لاحقاً.

(يفعل) بضمها. قالوا: نعيم ينعم، وفضيل يفضّل، وحضر، يحضر، وميت تموت، ودمت تدوم⁽¹⁾،
ونكل ينكل، ونجد ينجّد، وأنكر الأصمعي التداخل في الأخيرتين⁽²⁾.
وأقرب ما يُقبل في (حضر) أنها: لغة⁽³⁾ من لغات العرب، قالوا: حضرت الصلاة، وأهل
المدينة يقولون: حضرت، وكلهم يقولون: يحضر⁽⁴⁾.
وقال جرير:

ما من جفانا إذا حاجائنا حضرت كمن لنا عند التكريم واللف⁽⁵⁾

والذي عند اللغويين أن (حضر) هي اللغة الفصحى المشهورة، قال الأزهري: واللغة
الجيدة حضرت تحضر بالضم⁽⁶⁾.

وجاء الفتح مناسباً لصوت الإطباق (الضاد)، إذ المعروف أن أصوات الإطباق تؤثر الفتح،
لما فيها من تفخيم يتناسب مع صامت الفتح، كما أن الفتح مماثل مع صوائت الصيغة المفتوحة
(فعل)⁽⁷⁾.

وينبغي علينا أن نرصد في هذا الموضع رأي لسيبويه المسهم في إثراء هذا التحليل، فذهب إلى
أن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة⁽⁸⁾؛ وبذا تماشى مع أكثر الأبنية وأوفرها، وأوسعها
استعمالاً.

وقد يُبلغنا استجلاء صوتي آخر مقصدهم من اختيار الفتح في هذا البناء الصرفي، ومؤداه
مخرج الصوتين - الفتحة والكسرة - فاللسان مع الفتحة مستوياً - تقريباً - في الفم، مع ارتفاع
مؤخرته قليلاً، ويكون مع الكسرة مرتفعة مقدمته تجاه الحنك الأعلى إلى أقصى درجة، فيكون النطق
بالفتحة أسهل من النطق بالكسرة، حيث تحتاج الأخيرة إلى جهد عضلي أكبر⁽⁹⁾.

(1) البحر المحيط، (1/ 568)، وينظر: الكتاب، (4/ 40).

(2) ينظر: شرح الشافية، (1/ 136-137).

(3) الكشف، (1/ 219).

(4) لسان العرب، حضر.

(5) ديوان جرير، (399).

(6) تاج العروس، حضر.

(7) ينظر: من أسرار اللغة، (252).

(8) الكتاب، (4/ 167).

(9) ينظر: الأصوات اللغوية، (31-32).

2-2 في بناء مضارع الثلاثي المجرد:

ولنا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُطْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [سورة الحجر: 56]، شاهد على رؤية نقدية في هذا الضرب، فقرأ ابن وثاب وطلحة والأعمش: (يَقْنُطْ) بكسر النون، وبإقاي السبعة بفتحها، وزيد بن علي رضي الله عنهما، والأشهب بضمهما، وهو شاذ، وماضيه مثله في الثلاث (1).

بدا لنا من بعد ما تقدم أن معالجته النقدية مجتزأة على ذكر الشاذ في قراءة الفعل، دون اللولج إلى الأنظار والوجوه الخلافية في بنيته؛ فنرى بها حاجة إلى فضل بيان وتجليه؛ لأننا أمام بنية فعلية انطوت على مواقف متباينة، وأذنت للمختصين بالتأويل والتأمل.

ولتستبين سبيل مظاهر التحول في (قنط) نستظهر الآتي:

قَنُط - يَقْنُط.

قَنُط - يَقْنُط.

قِنُط - يَقْنُط.

قَنُط - يَقْنُط.

نظر ابن خالوية (370هـ) إلى صيغة (يقنط) و(يقنط) بمنظار القياس، الذي لا يلقي عبأً ذهنياً على المتلقي، فالحجة لمن فتح النون: أن بنية الماضي عنده بكسرها، كقولك: عِلِمَ يَعْلَمُ، والحجة لمن كسر النون: أن بنية الماضي عنده فتحها، كقولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وهذا قياس مطرد في الأفعال (2).

نلتبس من ابن دستوريه (347هـ) ببيان علة مجيء (يَقْنُطْ)، و(يَقْنُطْ) من (قَنُطْ) فقال: أعلم أن كل ماضيه من الأفعال الثلاثية على فعلت بفتح العين، ولم يكن ثانيه، ولا ثالثه من حروف اللين، ولا حروف الحلق، فإنه يجوز في مستقبله (يَقْعَلْ) بضم العين، و(يَقْعِلْ) بكسرها، كقولنا: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وشَكَرَ شِكْرًا، وليس لأحدهما أولى به من الآخر (3).

(1) روح المعاني، (74/8).

(2) الحجة، (207).

(3) تصحيح الفصح، عبد الله بن جعفر بن دستوريه، تحقيق: عبد الله الجبوري، مكتبة الإرشاد، بغداد، 1395هـ-1975م، (105/1).

ولم يكن هذا الهاجس بمجائل دون رفد وجه للافتراق بين (يفعل) و (يفعل) من (فعل)، قال ابن يعيش: وقيل إن الأصل في مضارع المتعدي الكسر، نحو: ضَرَبَ يضرب، وأن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم، نحو: سَكَتَ، يَسْكُتُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ. يقال: هذا مقتضى القياس، إلا أنهما يتداخلان فيجيء هذا في هذا، وربما تعاقبا على الفعل الواحد نحو: عرشَ يعرشُ ويعرشُ، وعكفَ ويعكفُ، وقد قرئ بهما⁽¹⁾.

إذن، إن حرصهم على استرفاد ضابط القياس في الصيغتين لا يلبث أن ينخزم بالسماع عن العرب، فيغدو قياسهم غير مطرد، ليركن إلى الاستعمال الشائع عن لغات العرب. جاء في الزهر عن أبي زيد قوله: طُفْتُ في عُليا قيس وتقيم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياساً وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف، لا غير ذلك⁽²⁾.

وأخذ آخرون بالحسبان المقيس والمسموع، فقررُوا أن (يقنط) بالكسر أصح في العربية، وأجود، وأفصح⁽³⁾، وهي لغة أهل الحجاز وأسد، وهي الأكثر، ولذا أجمعوا على الفتح في الماضي في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا قَتَلُوا﴾ [سورة الشورى: 28]⁽⁴⁾.

ولا تزال طائفة من المحدثين تطلع على الوجهة الصوتية في تفسير هذا الشأن، ومن جملة ما ذكروه أن كسر النون أقرب من الناحية الصوتية لصامت (النون)، ومن ضم النون، فالكسر يوفق الصيغة، ولذلك مالت إليه الحجاز ومن تأثر فيها، وأن الضم يفخم الصيغة، ولذا ترجع أن القراءة بالضم على لهجة البدو⁽⁵⁾. في حين يخضع إبراهيم أنيس ما يقرأ على عين الماضي والمضارع من حركات لقانون المغايرة⁽⁶⁾، وذلك في الأبواب (فعل - يفعل، وفعل - يفعل، وفعل - يفعل).

أما (قنط يقنط) فلحق بركب الأفعال الشاذة التي جاءت على باب (فعل - يفعل) وهي من الصحيح الذي سلم ثنائية وثالثة من حروف الحلق. إذ نصُّ الصرفيون - بعد استقراء دقيق - أن

(1) شرح المفصل، (152/7-153).

(2) الزهر، (207/1-208).

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس، (384/2)، إملاء ما من به الرحمن، (76/2).

(4) إتحاف فضلاء البشر، (347).

(5) ينظر: الصيغ الفعلية في القرآن الكريم - أصواتاً وأبنية ودلالة - رسالة دكتوراه، ثريا عبد الله عثمان إدريس، [إشراف: أحمد

علم الدين النجدي، جامعة أم القرى، السعودية، 1989، (234).

(6) ينظر: من أسرار اللغة، (49).

ما جاء من الأفعال حلقِيّ العين أو اللام فإنه يؤثر الفتحه على عينه ⁽¹⁾، للتقارب المخرجي، واقتصاداً للجهد النطقي، وحروف الحلق هي: (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء) ⁽²⁾. وتنبئ هذه الأنظار عن مراعاة الجهد الألسني للمتكلم، وهو ما أنبه إليه ابن الحاجب (646هـ) بقوله: وإنما ناسب حرف الحلق عيناً كان أو لا ما أن يكون عين المضارع معها مفتوحاً؛ لأن الحركة في الحقيقة بعض حروف المد بعد حرف المتحرك بلا فصل... ثم إن حروف الحلق ساقطة في الحلق يتعسر النطق بها؛ فأرادوا أن يكون قبلها إن كانت لاماً الفتحه، التي هي جزء الألف التي هي أخف الحروف فتعدل خفتها ثقلها ⁽³⁾.

ولعل ابن جني يجيء أفعال - كيقْطُ - على هذا الباب، وليس ثانيها، أو ثالثها من حروف الحلق، بأنه من تداخل اللغات، قال: ألا تراهم كيف ذكروا ما جاء على (فَعِل - يَفْعَل) نحو: نَجِم - نَعِم، وذَبِت - تدوم، ومِت - تموت. وقالوا أيضاً: فيما جاء من (فَعَل - يَفْعَل) بفتح العين فيهما، وليس عينه ولا لاه حرفاً حلقياً نحو: قَلَى - يَقْلَى، وسَلَا - يَسْلَى، وجَبَى - يَجْبَى، وركَن - يركن، وقَطَط - يقطط.... واعلم أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركت ⁽⁴⁾. أي: أخذ صيغة الماضي من لغة، والمضارع من لغة أخرى، فتركب الصيغتان؛ لتنشأ منها لغة ثالثة. والعرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها ⁽⁵⁾.

وتوقف إبراهيم أنيس طويلاً في تفحص هذه الظاهرة، وأرسل قولاً مجملاً مفاده: إن أمر التداخل بعيد؛ وذلك لأن الأوزان لا تستعار، وإنما الذي يستعار هو الكلمات، ولعل ابن جني أراد بتداخل اللغات أنه قد يصادف أن نجد في لهجة من اللهجات فعلاً، أو فعلين لا يتبعان طريقة الاشتقاق في الأفعال الأخرى مثل: (نَجِم - نَعِم)، وحيث تدل على مثل هذه الأفعال بأن الماضي، أو المضارع غريب على هذه اللهجة، وأنه على هذه الصورة مستعار من لهجة أخرى تحت تأثير ظروف خاصة ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: همع الموامع، (310/3).

(2) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، (66).

(3) شرح الشافية، (118-119).

(4) الخصائص، (375/1).

(5) ينظر: المزهري، (263-262/1).

(6) من أسرار اللغة، (47).

ويرجع - في إسهام آخر - أن تكون الأفعال: نزع - ينزع، قُط - يقطع تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم⁽¹⁾.

ويشوب هذه الظاهرة - التداخل - خيالٌ في نظر بعضهم، ومنهم النجدي، فذكر أنه ليس من السهل أن يشكل العربي صيغة يأخذ نصفها، أو ماضيها من لهجة، ونصفها الآخر أو مضارعها من لهجة أخرى، فإذا عهدنا العربي يحرص على أن يقلد قومه في لغتهم، ويدفع ما سوى ذلك⁽²⁾. وأشفى التعليقات عندنا - والله تعالى أعلم - أن نأى عن المبالغة في التحرز من ظاهرة تداخل اللغات؛ لأنها تنسجم مع ناموس الاقتراض بين اللغات، وفي الوقت نفسه لا تتخذ التداخل سبيلاً نصف به كل ما يقع من أفعال في هذا الباب، فقد تكون الصيغة على لغة من اللغات، ومنه قول القرطبي في (دمت)؛ «والكسر لغة أزد السراة من دمت ثدام»⁽³⁾.

2-3 في المثال الواوي

إننا لَنَلْقَى بيان المثال الواوي من لَدُن اللغويين، بأنه ما كانت فاؤه حرف علة، وهو الواو⁽⁴⁾، ويأتي على خمسة أوجه: الأول من باب عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: وِجِل، الثاني: من باب: كَرُمَ يَكْرُم، نحو: وثق، الثالث: من باب: نَفَعَ يَنْفَعُ، نحو: ودع، الرابع: من باب: حَسِبَ يَحْسِبُ، نحو: ورث، الخامس: من باب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، نحو: وعد.

ولم يميء من الواوي على مثال: نصر ينصر، إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر، وهي قولهم: وجد يجد⁽⁵⁾. وهو في قلب عينه ينسج على منوال الفعل الصحيح في البنية، في حين لا يطرا على فائه أي تغيير، وذلك فيما يتعلق بصيغة الماضي على الأقل⁽⁶⁾.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة آل عمران:

146]، أصل الوهن الضعف، أو العجز، أو الجبن، أي: من عجزوا، أو جبنوا، والفتح قراءة

(1) ينظر: في اللهجات العربية، (170-171).

(2) اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين النجدي، الدار العربية للكتاب، طرابلس-ليبيا، 1983، (590).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (4/117).

(4) ينظر: المختضب، (1/88)، الأصول في النحو، (3/108).

(5) ينظر: شرح ابن عقيل، (4/281).

(6) بنية الفعل، قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفانس، 1996، (48).

الجمهور، وقرئ بكسرهما، وهي لغة، والفتح أشهر، وقرئ بإسكانها على تخفيف المكسور، وفي الكلام تعريض لا يخفى⁽¹⁾.

نقف على وجه من التفصيل، وضرب واضح من البيان في ضوء المتحصل من النقد، التي توخى فيه الأشهر. فالفعل (وَهَنَ)، على (فَعَلَ)، ومضارعه (يَهِنُ)⁽²⁾، من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، ولعل وجه الشهرة في هذه الصيغة من جوانب متضاربة أفضت إلى بزوغها، وهي:

- إنها قراءة الجمهور.

- إنها شائعة في كلام العرب، قال حسان:

وَرَأَحُوا بِحَزْنٍ لَيْسَ فِيهِمْ نَبِيَهُمْ وَقَدْ وَهَنَتْ مِنْهُمْ ظُهُورُ وَأَعْضُدُ⁽³⁾

- وجه صوتي يرجع إلى العلاقة بين الصامت والحنجري (الماء)، وصاتت الفتح، مع ما يترتب عليه من تماثل صوات الصيغة، وخفة الفتح⁽⁴⁾.

وينضاف إلى المتقدم ملحظ صوتي آخر، أوماننا إليه في حديثنا عن الفعل (قنط) يقضي باختيار الفتح في عين الفعل، إذا كان حلقياً⁽⁵⁾. أما قراءة (وهن) بالكسر، فعلى (فَعَلَ)، ومضارعه (يوهن)، وإنما لم تحذف (الواو) في المضارع، لأنها تنزع إلى السقوط قبل الكسرة، وإلى الثبوت قبل الفتحة، والضممة⁽⁶⁾. فالنزعة العامة تتمثل في التخلص من الواو سواء أكانت عين الفعل مكسورة أم مفتوحة، وأنها لا تثبت إلا في (فَعَلَ يَفْعَلُ)؛ لغاية تمييزية⁽⁷⁾.

(1) روح المعاني، (4/ 99-100).

(2) ينظر: المختضب، (1/ 174).

(3) ديوان حسان، (54).

(4) ينظر: الصيغ الفعلية في القرآن الكريم، (76).

(5) ينظر: الصفحة (133-134) من المبحث.

(6) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992، (129).

(7) المصدر نفسه، (129).

وتنقاس صيغة (وهن) عند أبي حيان على (وَجِل يوجل) ⁽¹⁾، وعذما ابن جني لهجة من لهجات العرب ⁽²⁾، وليعقب المطلي فيما بعد أنها على لغة تميم، وأن تُخلَق الكسرة عند التميميين مرده إلى أنها في الكلمة التميمية هي الحركة القوية المؤثرة، التي تؤثر في الحركات الأخرى، فتقلبها إلى الكسر، أو تقريبها منه ⁽³⁾. وأنهم ينجحون إلى كسر الأفعال المجردة الحلقية العين ⁽⁴⁾.

أما ثالثة الأثافي، فهي قراءة السكون، ونهجس تردداً عند الألووسي - غير موجب - في قبول حجة تخفيف الكسر بالسكون، فالعلة لا تزال قائمة على سوقها، وإن رجح النظر في مضان اللغة يؤذن باستشراف مفاده أن: السكون له أهمية في بعض اللغات توازي أهمية الحركات فيها، ذلك أنه قد يكون نهاية مقطع، أو ذا وظيفة في النبر ⁽⁵⁾.

ويقرر الراسخون في علم العربية أن أهم ظواهر السكون ظاهرة التخفيف، وهي خصيصة من خصائص لغة تميم ⁽⁶⁾. التي فاءت إلى التخفيف بحذف إحدى الحركات؛ نتيجة لتوالي الحركات، وسواء كانت هذه الحركات في اسم أو فعل، وسواء كانت في كلمة، أو كلمتين، وسواء كانت متماثلة، أو مختلفة؛ وذلك لاشتغال التميميين تواليها ⁽⁷⁾. ومن صنيعهم أنهم يخففون في (فَعِل) حلقى العين، نحو: شَهِد، شَيْد، لَعِب، لَعِب ⁽⁸⁾.

2-4 في اللفيف المتقرون

معلوم في عُرف اللغة أن هذا الفعل هو: ما كانت عينه ولامه حرفي علة ⁽⁹⁾. ولا يتضمن إلا القسمين: فَعِل (بالفتح)، وفَعِل (بالكسر)، وفي (فَعَل) ما عينه ولامه واوان، مثل: عَوَى، وأصله: عَوَوْ، وما عينه واو، ولامه ياء، وهو الأكثر، نحو: لَوَى، وأصله: لَوِي. وفي (فَعِل) ما عينه ولامه

(1) البحر المحيط، (80/3).

(2) ينظر: المختص، (74/1).

(3) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، (139).

(4) ينظر: المصدر نفسه، (176).

(5) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، (228).

(6) ينظر: المختص، (117/1).

(7) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، (148).

(8) المصدر نفسه، (151).

(9) ينظر: المختص في التصريف، (574/2).

واوان، مثل: قوي، وأصله: قوؤ، وما عينه واو، ولما ياء، نحو: ضوي، ولا نجد في هذا القسم ما عينه ولا ما ياء إن إلا فعلين هما: حيي، وصي⁽¹⁾.

ومن ذلك في التنزيل العزيز، قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُنَ أَلْسِنَتَهُمْ﴾ [سورة آل عمران: 78]، (يلوون) بالتخفيف، وقرأ أهل المدينة (يلوون) بالتشديد - فهو على حد ﴿لَوَّأَ رُءُوسَهُمْ﴾ [المنافقون، الآية 5]، وعن مجاهد، وابن كثير (يلون)، على قلب الواو المضمومة همزة، ثم تخفيفها بحذفها، والقاء حركتها على الساكن قبلها، ... على ما عرف في التصريف، ... وفيه اجتماع إعلايين، ومثله كثير، وأما جعله من (الولي)، بمعنى: القرب، أي: يقرّبون ألسنتهم بميلها إلى المحرف، فبعيد من الصحيح، قريب إلى المحرف، وقرأ (يلوون) بالهمزة في الشواذ، وهو يؤيده⁽²⁾. أي حذف الهمزة.

نعلم ظاهراً من القول أنه تعرض لموضوع الإعلال الباسق في مضان التصريف، وعُرف بأنه: تغيير يطرأ على أحد حروف العلة (الألف - الواو - الياء) بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف، أو تسكينه، أو قلبه حرفاً آخر⁽³⁾.

وأمن الألويسي النظر إلى سبيلين من سبيل الإعلال، في ضوء قراءة الفعل (يلون)؛ أحدهما: الإعلال بالقلب، وهو جعل حرف العلة والهمزة بعضها مكان بعض. قال سيبويه: وأعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة، فأنت بالخيار، إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم: في ولد: ألد، وفي وجوه: أجوه⁽⁴⁾.

ويروح بعض المحدثين بكنه هذا القلب، وذلك بسقوط الواو، أو الياء، وإحلال الهمزة النبرية محلها⁽⁵⁾، لأن ثمة علاقة تساور بين الهمزة، وأحرف العلة، علامتها: كثرة التغيير والقلب بينها في التصريف، فكثيراً ما نجد تبادلاً بين الهمزة من جانب، وأصوات المد الطويلة: (الواو، والياء، والألف) من جانب آخر، من غير أن يتغير المعنى⁽⁶⁾.

(1) ينظر: بنية الفعل - قراءة في التصريف العربي، (93).

(2) روح المعاني، (247/3).

(3) ينظر: شرح الشافية، (66/3).

(4) الكتاب، (331/4).

(5) ينظر: المنهج الصوتي لبنية العربية، (172).

(6) ينظر: في الأصوات اللغوية، (70-71).

الآخر: تخفيف الهمزة بطريقة الحذف، وإلقاء حركتها على الساكن قبلها.

قال سيبويه: «لُعِلِمَ أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن، فأردت أن تخفف حذفها، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها، وذلك قولك: من بوك، ومن مك، وكس بلك، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب، والأم، والإبل⁽¹⁾. وقد رأى أن ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأسد⁽²⁾.

ونلمس بسطاً للقول، ورفعاً للإجمال المتقدم بتعليل للظاهرة مؤداه: أن الهمزة حرف ثقيل، فأراد القارئ أن يخفف من ثقلها، فنقل حركتها إلى الساكن قبلها ثم حذفها، فبذلك يخف النطق بتلك الكلمة، كما تبقى حركة الهمزة دليلاً عليها⁽³⁾.

أما رايه في نفي أن يكون الفعل (يلوون) من الولي، فنه سديد ومتعين في استظهار المعنى، ويمكن الدارس أن يستشف ذلك من أقوال المفسرين، ومنهم القرطبي، الذي ذكر أن الفعل (يلوون) هو من قول القائل: لوى فلان بد فلان، إذا قتلها، وقلبها، ومنه قول الشاعر:

لوى يده الله الذي هو خالبه

يقال منه: لوى يده ولسانه يلوي ليا، وما لوى ظهر فلان أحد، إذا لم يصره أحد⁽⁴⁾.

2-5 في المبني للمفعول

عبر عنه الزخشري في تعريفه بالعدل، قال: «هو ما استغنى عن فاعله، فأقيم المفعول مقامه، وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ، ويسمى فعل ما لم يسم فاعله⁽⁵⁾.

ثم كان بعد هذا التحويل: أن حدثت جملة من التغيرات الصوتية الصرفية في الأفعال، وتختلف هذه التغيرات حسب المكونات الصوتية للفعل، وحسب الصفات الصرفية التي يتصف بها الفعل من صحة واعتلال، وتجرّد وزيادة، ومضي ومضارعة⁽⁶⁾.

(1) الكتاب، (3/ 545).

(2) المصدر نفسه، (4/ 177).

(3) ينظر: النشر، (1/ 317).

(4) الجامع لأحكام القرآن، (4/ 121).

(5) الفصل، (343).

(6) التنيرات الصوتية في المبني للمفعول، أبو أوس إبراهيم الشمان، مجلة جامعة الملك سعود، (43)، 4، 1412هـ-

1992م، (113).

ولا ريب أن أرباب اللغة قد توسعوا في دراسة المبنى للمفعول، فرَعَوْها حق رعايتها، ويتجلى ذلك بقوانين حددوا فيها الأفعال التي تبنى فيها للمفعول، وإن اختلفوا في بعضها، مثل الأفعال الناقصة التي أباح بناءها الكوفيون ونقض بناءها البصريون، ويُنَوِّنا صيغة الفعل، وتغييره من المبنى للمعلوم إلى المفعول وأشاروا إلى اللغات المختلفة لفعل المعتل الأجوف، والمضَعَف، ويُنَوِّنا الأفعال التي وردت غالباً مبنية للمفعول.. وذكر النحويون ما ينوب عن الفاعل من مفعول به، أو مصدر مختص، أو ظرف متصرف، أو جار ومجرور⁽¹⁾.

ونكتفي في بيان هذا الفعل عند حدود ما أسلفنا؛ لتوقف إلى قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَيَ فِي آخِرَةِ حَيٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [سورة هود: 108]، (سُعِدُوا) بالبناء للمفعول قراءة حمزة والكسائي، وحفص، ونسبت إلى ابن مسعود، وطلحة بن مصرف، وابن وثاب، والأعمش. وقرأ جمهور السبعة (سُعِدُوا) بالبناء للفاعل، واختار ذلك علي بن سليمان (599هـ)، وكان يقول: عجباً من الكسائي، كيف قرأ (سُعِدُوا) مع علمه بالعربية، وهذا عجب منه، فإنه ما قرأ إلا ما صح عنده، ولم يقرأ بالرأي، ولم يتفرد بذلك⁽²⁾.

إن النقد الذي صدر - بحسب دراستنا - في رده على من ضعف قراءة (سُعِدُوا) ولحنها، قد استندت على مُحْتَكَمِينَ:

الأول: صحة القراءة، إذ نسبت لبعض الصحابة - رضي الله عنهم - وجاءت عن أئمة ثقات في القراءات واللغة، ومنهم الكسائي الذي استطاع أن ينفذ من خلال علم القراءة إلى عدة علوم لغوية، جعلته في مجملها منافساً حقيقياً للبصريين، وقد تضافرت هذه العلوم جميعاً؛ لتكون منه شخصية بارزة تلعب درواً بارزاً في تاريخ تطور اللغة العربية⁽³⁾. فكيف نتهم إماماً كبيراً وقارئاً من القراء السبعة له اليد الطولى في القراءات باللحن⁽⁴⁾؟

(1) المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن العظيم، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

(2) روح المعاني، (2/172).

(3) قراءات النحاة الأوائل في اليزان، مصادرها-ملاحظاتها-موقف العلماء منها، محمود حسني مغالسة، ط1، دار المسيرة، عمان، 1432هـ-2011م، (178).

(4) المبني للمجهول، (124).

الثاني: ملحظ في البيان القرآني، قال الألويسي: "وما اللفظ الإشارة في (شَقُوا، وسُعدوا) على قراءة البناء للفاعل في الأول، والبناء للمفعول في الثاني"⁽¹⁾.
والمقصد المتعين من الإشارة هو: إسناد الشقاوة إلى العبد، وإسناد الإسعاد إلى الله - عز وجل -.

ويبدو في نظرنا - والله تعالى أعلم - أن ما اعتد به الألويسي ليس بكاف في درء ما يُخلّق من لبس في الصيغة، والمتمثل أن (فَعِلَ) تكثر فيه العلل، والأحزان، وأضدادها، والألوان، والخلسى، والعيوب، نحو: سَقِمَ، وحَزَنَ، وحَمِرَ، وما قاربها في المعنى، نحو: عَسِرَ، وحَزَنَ⁽²⁾، وهو في هذه المعاني يأتي لازماً؛ لأن هذه المعاني ثابتة فيمن قامت به غير متعلقة بغيره⁽³⁾.

ومن هنا وقع اللبس في صيغة (سَعِدَ)، وما بني منها للمفعول (سُعدوا) في الآية، لذا نشرع في استقراء التخريجات التي جاءت فيها:

إنا لغة⁽⁴⁾، وإن (سُعدوا) مبني للمفعول من: سَعَدَ الله فلاناً، (بفتح العين)، قال الكسائي: سَعَدَ، وأسَعَدَ لغتان بمعنى⁽⁵⁾.

وجاء في اللسان: سَعَدَهُ وأسَعَدَهُ: أهانه ووقعه⁽⁶⁾.

وآل هذا المشهد اللغوي في الفعل إلى القول بتعديته أو لزومه، وجذوة التاصيل للمسألة نظفر بها من جانبيين:

الأول: قول ابن خالويه: "والحجة لمن ضمها، أنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله، وسَعِدَ يصلح أن يتعدى إلى مفعول، وإن لا يتعدى، كقولك: سَعِدَ زيد، وسَعِدَهُ الله، وجبر زيد، وجبره الله. قال العجاج (90هـ)، فأتى باللغتين:

(1) روح المعاني، (172/13).

(2) ينظر: الكتاب، (17/4).

(3) ينظر: شرح الشافية، 73/3.

(4) ينظر: زاد المسير، (162/4)، البحر المحيط، (252/5).

(5) ينظر: حجة القراءات لابن زحيلة.

(6) لسان العرب، سعد.

قَدْ جَبَرَ السَّيِّئَ الْإِلَهَ فَجَبَّرَ وَعَوَّزَ الرَّحْمَنُ مَنْ وَلَّى الْعَوَّزَ⁽¹⁾

الثاني: مستكن في باب عقده ابن جني سماه: نقض العادة، ومن جملة ما ذكره: فأما كسي زيد ثوباً، وكسوته ثوباً، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثل - أي بالبناء - ألا تراه نقل من فَعَلَ إلى فَعَّلَ⁽²⁾. فاستقام الفعل على تعديته بتحويل حركة عين الفعل، وهي إحدى طرق التعدية بغير زيادة في الحرف.

إنها على حذف الزائد، كأنه قيل: أسعدوا⁽³⁾، قال الرازي: وإنما جاز ضم السين؛ لأنه على حذف الزيادة من أسعد، ولأن سعد لا يتعدى، وأسعد يتعدى، وسعد وأسعد بمعنى، ومنه: المسعود من أسماء الرجال⁽⁴⁾.

يمكن تعدية (سَعَدَ) بحمله على ضده (حَزَنَ)، وهو مسلك متبع في لغة العرب، أي: من حمل الضد على الضد، فقد جاء لذلك نظائر في كلام العرب نحو حملهم (رضي) على (سخط) في التعدية بـ (على)⁽⁵⁾. كقول القحيف العقيلي:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بُوْقُشْمِيرَ لَعَنَرُ اللَّهُ أَهْجِيَّيَ رِضَاهاً⁽⁶⁾

وإنما جاز هذا حملاً على التقيض، وهو سخط، وما نحن بسبيله من حمل على (حَزَنَ) نستظهره من قولهم: حَزَنَ الرجل وَحَزَنَتَهُ، على معنى: جعلت فيه حزناً، فعلى (حَزَنَ) بنفسه، وهو من باب (فَعَلَ) اللازم، فيمكن أن نحمل (سَعَدَ) عليه⁽⁷⁾.

(1) الحجة، (190)، وينظر: ديوان العجاج، تحقيق: عزة حسن، شرح: عبد الملك بن قريب الأصمعي، مكتبة دار الشروق، بيروت، 1971م، (154).

(2) الخصائص، (2/214).

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (2/715).

(4) التفسير الكبير، (18/54).

(5) الخلاف التصريفي، (81).

(6) ينظر: المقتضب، (2/320)، مع الموامع، (2/440).

(7) ينظر: الخلاف التصريفي، (81).

ويليق بالمقام - بعد هذه الملاحظ - أن ندرج قول الطبري بأنهما: قراءتان معروفتان، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب الصواب⁽¹⁾. ونزيد أن هذه التخريجات التي انتالت من المدونات لو تعالقت وجوها، ربما من خلالها يجبو نكير المعترضين على قراءة المبني للمفعول.

3- تدخل انصاط الابنية

3-1- بين التعدي واللزوم

منه في قوله - جلّ اسمه - ﴿وَنَحْنُ أَجْبَلُ هَذَا﴾ [سورة مريم: 90]، 'هَذَا' المتعدي، أي: (مهذوبة)، وجوز أن تكون من (هَذَا) اللازم بمعنى: (انهدم)، وإن يجيشه لازماً صرح به أبو حيان، وهو إمام اللغة والنحو، فلا عبرة عن أنكره⁽²⁾.

يُبررُ الاستقرار التام في مظان اللغة تبياناً مفاده:

أن صيغة المصدر (فَعَلَ) أكثر صيغ المصادر شيوعاً في كلام العرب، إلى حد جعل بعضهم يعمد هذا الوزن أصلاً للأوزان الأخرى؛ لأن كل فعل ثلاثي تحيىء المرة منه على وزن (فَعَلَة) نحو: ضربته ضَرْبَةً، وقتلته قَتْلَةً، وشتمته شَتْمَةً، فكان المصدر منها (ضَرْبٌ، وَقَتْلٌ، وَشَتْمٌ)، إنما هو جمع (فَعَلَة) نحو: حمرة وتمر، ونخلة ونخل؛ لأن المصدر إنما يدل على الجنس، كما أن التمر، والنخل يدلان على الجنس، فَضَرْبَةٌ نظيرة (ثمرة)، وَضَرْبٌ نظير ثَمَرٍ؛ ولذلك فقد جعل الخليل وسيبويه ما خالف هذا الوزن فرعاً عليه؛ لأنها لا تطرد إطراده؛ لأن (فَعَلَ) لا يمتنع منها جميعها فهو الأصل⁽³⁾. واستقام لبعضهم أن يضع قاعدة قياسية تكون فيها صيغة (فَعَلَ) مصدر لكل فعل متعد على وزن (فَعَلَ - يفعل) و (فَعَلٌ - يفعل)، (وَفَعَلَ - يفعل)، قال الرضي: قال الفراء: إذا جاءك (فَعَلَ)، مما لم يسمع مصدره، فاجعله فعلاً للمجاز⁽⁴⁾. وقال أيضاً: إن مصدر المتعدي فَعَلَ مطلقاً⁽⁵⁾. وكذلك

(1) جامع البيان، (119/12).

(2) روح المعاني، (164/16).

(3) ينظر: للتصنيف، (176/1).

(4) شرح الشافية، (51/1).

(5) المصدر نفسه.

أغلب أفعال اللازمة، ومعتلة العين التي من باب (فَعَلَ)، بفتح العين، يكون مصدرها على (فَعَلَ)، نحو: (جار - جوراً)⁽¹⁾.

بعد أن ركزنا على إبداء المقيس في صيغة (فَعَلَ)، نلاحظ أن (هَذَا) أتى على القياس من (هَذَا) المتعدي، فهو مصدر هددت، فأنا أهد هَذَا. أما ما نحن بسبيله من عدم غرابة مجيئه من اللازم - روية الألويسي - فلعلها مشفوعة بتوجيه أبي حيان على أن يكون (هَذَا) مصدرأ لهذا الحائط يهد، بالكسر هديداً وهَذَا، وهو فعل لازم⁽²⁾.

ويزيده تزكية قول الزبيدي فيما صدر عن أبي حيان: يقال هَذَا الحائط يهد إذا سقط - لازماً، ونقله السمين وسَلَّمه⁽³⁾.

وفي ضوء ما تقدم لا نحسب أن يكون التعميم القياسي المتداول في ضبط مصدر الثلاثي الجرد بمفاضة من الاعتراض؛ لأن هذا المعيار لا يلبث أن يتقص بمصادر اتخذت السميت السماعي الذي لا يخضع لقاعدة قياسية معقدة؛ وأن اعتماد وسيط التعدية واللزوم للتنبؤ بصيغة المصدر مسألة لا تخلو من تعسف بحكم افتقار هذين المفهومين لتحديد إجرائي يفصل، في المعجم، وبصورة قطعية بين طبقة الأفعال المتعدية واللازمة، وأن كثيراً من الأفعال تقبل اللازمة التي هي الأصل - لأن الأصل في الأفعال اللزوم - والقراءة المتعدية كذلك⁽⁴⁾.

ومن ذلك الفعل وَسَعَ الذي يستعمل لازماً: وَسَعَ المكان، ومتعدياً: وسعت رحمته كل شيء، من دون أن يكون لهذه الازدواجية أثر في بنية المصدر الذي يتتبعه الفعل⁽⁵⁾.

ولنا أن نحكم بعد هذا العرض على أن وزن (فَعَلَ) من أكثر الأوزان تداولاً في الاستعمال اللغوي، وأن هذا التداول كان الباعث للقول بأنه أصل الأوزان جميعاً، وقد رأينا أن هذا الوزن شائع في اللازم والمتعدي من الأفعال⁽⁶⁾، وقد كشف الواقع الوصفي لأمثلة (فَعَلَ) في الشعر

(1) تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم الفاخري، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، (175).

(2) البحر المحيط، (6/206).

(3) تاج العروس، هدد.

(4) بنية الكلمة في اللغة العربية، (174).

(5) المصدر نفسه، (174).

(6) مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، دراسة وصفية تاريخية، أسنة صالح الزعبي، ط1، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، 1417هـ-1996، (25).

الجاهلي أنها تأتي من المتعدي واللازم، دون التقيد بالقياس والسماع⁽¹⁾، وكذلك الحال بعد الشعر الجاهلي، قال حسان:

سَعْدَ بْنَ زَيْدٍ، فَأَخِذْهُ جُنْدًا لَيْسَ بِجَوَارٍ يَهْدُ هَدًا⁽²⁾

وهذا الاضطراب في ضبط المصدر دعا بعض اللغويين إلى القول بأن: مُصادر الثلاثي مقيسة وغير مقيسة⁽³⁾.

3-2 بين تَفْعُلَة وتَفْعَلَة:

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة: 195]، (التَهْلُكَة) مصدر كاهلك، والهلاك وليس في كلام العرب مصدر على (تَفْعُلَة) - بضم العين - إلا هذا في المشهور، وحكى سيبويه عن العرب: تَفْعُرَة، وتَسْرَة، أيضاً بمعنى: الضرر، والسرور، وجوز أن يكون أصلها (تَهْلُكَة) - بكسر اللام - مصدر هلك شتدأ، كالتَجْرِية، والتَبْهيرة، فأبدلت الكسرة ضمة، وفيه أن مجيء (تَفْعُلَة) - بالكسر - من (فَعَلَ) المَشْدَد الصحيح غير المهموز شاذ، والقياس (تَفْعِيل)، وإبدال الكسرة بالضم من غير حلة في غاية الشذوذ، وتمثيله بالجوار - مضموم الجيم - في (جَوَار) مكسورها ليس بشيء، إذ ليس ذلك نصاً في الإبدال؛ لجواز أن يكون بناء المصدر فيه على (فَعَال) مضموم الفاء شذوذاً، يؤيده ما في الصحاح: جاورته مجاورة، وجَوَاراً، والكسر أفصح⁽⁴⁾.
أول ما يتبادر إلى الذهن في هذا العرض - أن عدَّ (تَهْلُكَة) على (تَفْعُلَة) من نواذر المصادر قد اكتست بصيغة التوثيق من مدونات السابقين، جاء في اللسان: قال ابن بري: (التَهْلُكَة) من نواذر المصادر، وليست مما يجري على القياس⁽⁵⁾.

وعلى هذا تكون بنية هذا المصدر من الفعل (هَلَكَ)، قالوا: 'هَلَكَ يَهْلِك هلاكاً وهلكاً وتَهْلُكَة، وهذه المصادر بمعنى واحد⁽⁶⁾.

(1) أبنية المصادر في الشعر الجاهلي، وسمية عبد المحسن المنصور، ط 1، جامعة الكويت، 1984، (139).

(2) ديوانه، (57).

(3) ظاهر الشذوذ في الصرف العربي، (178).

(4) روح المعاني، (94/2).

(5) لسان العرب، هلك.

(6) معاني القرآن وإعرابه للزجاج، (1/266)، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، (2/363).

أما عدم تعويله على جعل (تَهْلُكَة) مصدر الفعل (هَلَكَ)، وأن أصله: (التَهْلُكَة) مثل التجربة، فأبدلت الكسرة ضمة كما هي في الجوار والجوار، فهو مخالف للزخشي⁽¹⁾ في هذا التخريج، ومستهز بأبي حيان في رؤيته، ومن قبلهما استدرك الرازي قائلاً: إني لأتعجب كثيراً من تكلفات هؤلاء النحويين في أمثال هذه المواضع، وذلك أنهم لو وجدوا شعراً مجهولاً يشهد لما أرادوه فرحوا به، واتخذوه حجة قوية، فورود هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق والمخالف بالفصاحة أولى بأن يدل على صحة هذه اللفظة واستقامتها⁽²⁾.

ومن وجهة قياسية، فإن (فَعَل) - بالتشديد - إذا كان صحيح اللام فقياسه، (التفعيل) نحو: سَلَّمَ تسليماً، ولكن تحذف ياء التفعيل وت عوض عنها التاء في آخره فيصير وزنه (تَفْعِلَة)، ويرد في المهموز نحو: جزأ تحمزة، وفي غير المهموز - على غير القياس - نحو: جرب تجربة، وفي معتل الآخر بالألف نحو: زكى تزكية⁽³⁾.

ومما ينبغي الإلماع إليه أن بعض الدارسين يعدّون (تَفْعِلَة) من المصادر النادرة⁽⁴⁾، كالمصدر (تَفْعَلَة)، ولا يوافق الباحث هذا المذهب لأسباب آتية:

- إن هذا المصدر شائع الاستعمال عند العرب، قال الرضي: (وَتَفْعِلَة) كثيرة، ولكنها مسموعة...⁽⁵⁾، وضرب السيوطي أمثلة في باب ما جاء من المصادر على (تَفْعِلَة): أَلْتَجِلَة تحلة القسم، وثفيرة من الضرر، وثفيرة من القوار، وثفيرة من الغرور، وثفيلة من الضلال، وتيلة من العلل، وثجرة من اجتراك الشيء لنفسك⁽⁶⁾.
- يكثر شيوعها في أمثلة الشعر الجاهلي، وتتردد في: الصحيح السالم مثل: تَكْرِمَة، والصحيح المضعف مثل: ثجلة، والمهموز مثل: تمجرة، والفعل الناقص مثل: تلهية، واللفيف المقرون مثل: ثحية⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الكشف، (1/264).

(2) ينظر: البحر المحيط، (2/67)، التفسير الكبير، (5/116).

(3) ينظر: شرح المفصل، (6/58)، أوضح المسالك، (3/238)، المذهب في علم التصريف، (245-246).

(4) ينظر: مصادر الأنعام الثلاثية في اللغة العربية، (114)، صراع الأنماط اللغوية، رانيا سالم الصرايرة، ط1، دار الشروق، عمان، 2002، (137).

(5) شرح الشافية، (1/164).

(6) للزهر، (2/143).

(7) ينظر: أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، (240-241).

- لا غرو أن اللغويين في جلٍّ من الاستقراء التام للصيغ بشكل عام، وللصيغة (تفعلة) على وجه الخصوص، إذ يصعب حصر تلك الصيغ حصراً مانعاً جامعاً، وما أوردوه منها في حدود ما استطاعوا رصده من التداول في الاستعمال اللغوي.

ويستوفنا في هذا المضمار استشراف إسماعيل عمارة للالتباس البنيوي للمصدر (تفعلة) مستنداً إلى ملاسبات المنهج التاريخي المقارن، قال: «وقد عرفت العربية إلى جانب وزن تفعيل وزناً آخر في بناء المصدر هو (تفعلة)، فيقال: كرمته تكريماً وتكرمة، وعظمته تعظيماً وتعظمة، واحسب أن الدافع وراء نشوء هذا النوع من المصدر تلك الصعوبة النطقية النسبية المترتبة على بناء الأفعال الناقصة مشددة العين (معتلة اللام)، فلو استعملنا (تفعيل) لقلنا في مصدر (رَبَّى): تربي (tarbiyy)، وبالإدغام يُقَصِّرُ الصائت الطويل (i) وتُشَدُّ الياء (tarbiyy)؛ وبذلك تخلصاً من المقطع الطويل المغلق (biy) بتحويله إلى مقطع قصير (biyy)، ولكن المقطع القصير المغلق ينطوي على صعوبة أخرى في النطق، نتيجة التشديد، ولذا استعِضُ بالياء المربوطة عن (iy) بدون تشديد، أو (iyy) المشدّد، وعلى هذا تكون المصادر ذات الأفعال الصحيحة مثل: كَرَّمَ تَكْرُمَةً، التي جاءت على هذا الوزن قياساً متوهماً على هذا النمط من الأفعال الناقصة (أي: معتلة الآخر) مشددة العين من وزن (فَعَّل) ⁽¹⁾.

وسواء كشف هذا التمرس بالتحصيل، والإفاضة في الاطلاع عن شكل الصيغة أم لم يكشف، فإن الأقرب إلى تناول الفكر أن يُرَدُّ هذا التنوع في صيغتي (تفعلة) و(تفعلة) إلى الفضاء اللهجي، فلا يخلو الأمر من أن الأوزان الثلاثة (تفعلة وتفعلة وتفعلة) من أثر اللهجات، وذلك في حركة العين، وإلا فإن هذه المصادر الثلاثة هي في المعنى مصدر واحد، بمعنى أن التفسير النوعي في الحركة لم ينفذ معنى جديداً ... فما عدُّ شائعاً في الاستعمال قد يكون صحيحاً في بيئة أو بيئات لغوية سمعها رواة اللغة، وأما النادر الاستعمال، فقد يكون كذلك في بيئات معينة، ولا يعني هذا الحكم بالضرورة أنها كانت في بيئات أخرى ⁽²⁾.

(1) التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية دراسة مقارنة، (250).

(2) ينظر: صراع الأنماط اللغوية، (138).

3-3 في الصيغة السماعية (فَعُول):

وجاءت في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَلَمَلِكُ الْقُدُّوسُ﴾ [سورة الحشر: 23]، قرأ أبو السمال، وأبو دينار الأعرابي (الْقُدُّوس) لفتح القاف، وهو لغة فيه لكنها نادرة، فقد قالوا: (فَعُول) بالضم كثير، وأما بالفتح فيأتي في الأسماء كـ (سَمُور، ثُور، هُبُود - اسم جبل باليمامة -) وأما في الصفات فنادر جداً، ومنه مَبُوح يفتح السين⁽¹⁾.
إن الملحوظ الذي نود الإشارة إليه في أمر الصيغة (فَعُول) هو مجيء لفظة (الْقُدُّوس) منفردة في القرآن الكريم على هذه الصيغة، وقد تكررت اللفظة مرتين: الأولى في آية الحشر - مدار الرؤية - والأخرى في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَمَلِكُ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [سورة الجمعة: 1].

نلمح في هذا المقام أن سيبويه قد عقد باباً سماه: باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل، أفاض فيه الحديث عن هذا الضرب، وأغناه بالأمثلة المستعملة عند العرب، ومن جملة ما أورده ويكون على (فَعُول) فيهما فالاسم سَفُود، وكَلُوب، والصفة سَبُوح وقُدُّوس، ويكون على (فَعُول) قالوا: سَبُوح وقُدُّوس، وهما صفة⁽²⁾. وزاد غيره في الفتح: ثُور، وسَمُوط، وشَبُوط.
وجاء في التاج: قال يعقوب سمعت أعرابياً يقول عند الكسائي يكنى أبا الدنيا يقرأ الْقُدُّوس بالفتح... وعن الشهاب أن القراءة بالفتح، وإن كانت لغة لكنها نادرة⁽³⁾.
ونقل القرطبي حن ثعلب: أن كل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول إلا السَبُوح، والقُدُّوس فإن الضم فيهما أكثر، وقد يفتحان، وكذلك الدَّرُوح بالضم، وقد يفتح⁽⁴⁾.
وباستجماع تلكم الآراء جنباً إلى جنب نرى - والله تعالى أعلم - أن التخريجين الآتين ليس بضارهم شيئاً في تعيين المراد، وإزالة المشكل:
أما أولهما، ف (الْقُدُّوس)، و (الْقُدُّوس) لثنتان، وقد نص على ذلك كثير من المفسرين⁽⁵⁾.

(1) روح المعاني، (74/28).

(2) الكتاب، (275/4).

(3) تاج العروس، قدس.

(4) الجامع لأحكام القرآن، (46/18).

(5) ينظر: المحرر الوجيز، (292/5)، تفسير البضاوي، (324/5)، البحر المحيط، (249/8).

وأما ثانيهما، فيقع في كنف الدراسات الحديثة، وهو قائم على استشراف ملحظ التطور التاريخي للألفاظ، فصيغتا المبالغة (سُبُوح وقُدُّوس) هما الصيغتان السماعيتان، على وزن (فُعُول)، ولعل الأصل في هاتين الصيغتين هو: (سَبُوح وقُدُّوس) على وزن (فُعُول) ثم حدثت عملية التاثير، فأصبحت الصيغتان (قُدُّوس وسُبُوح) على وزن (فُعُول) [Subbuh < sabbuh] [kuddus < kaddus]⁽¹⁾.

3-4 بين المصدر واسم المفعول

تبرز في هذا المطلب وجهة نقدية في قوله تعالى: ﴿فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مِّسُورًا﴾ [سورة الإسراء: 28]، (الميسور) اسم مفعول من يَسُر الأمر، بالبناء للمجهول، مثل: سَعَدَ الرجل ومعناه: السهل، أي: قل لهم قولاً سهلاً ليناً، وعدم وعداً جليلاً...، وقيل: مصدر وجعله صفة مبالغة، أو بتقديره مضاف أي: قولاً ذا ميسور، أي: يسر، والحق أن اعتباره مصدرًا خلاف الظاهر⁽²⁾.

إن تأملنا لهذا العرض يجعلنا على بصيرة بأنه يحمل في طياته جوانب نحوية ودلالية وصرفية، آتوها الألووسي في توثقه إلى الإحاطة بتخريج هذه الصيغة.

أما ما يأتينا من الجانِب النحوي - وليس هذا مقامه - فتفكيكا الإشارة إلى أنه مؤثر وقوع الحذف بعنصر لفوي داخل التركيب، هو الموصوف، مستدلاً عليه بقرينة غير لغوية مثلها السياق اللغوي. في حين نستشف في جانب الدلالة من تقديره للآية دلالة النسب في الصيغة، وهي متعينة - من غير أن يلمح الألووسي عليها - في تقدير التركيب الإسنادي، ولا تكون للدلالة الصرفية قيمة في ذاتها ما لم تكن في سياق ملائم، أو تركيب ملائم⁽³⁾.

‘ وإذا صرفنا إبصارنا تلقاء ما رقنه في البنية الصرفية (ميسورا) أمكننا أن نقرر - من غير تحفظ - مستهدين بالأدبيات اللغوية، أن المصدر واسم المفعول يتعاوران في بعض الصيغ، فالمصدر يهيء ويؤاد به اسم المفعول في طائفة من الألفاظ التي ذكرها الصرفيون، قال سيبويه: لَبَنُ حَلَبٍ، إنما

(1) صراع الأنماط اللغوية، (73).

(2) روح المعاني، (15/75-76).

(3) الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كتروش المصطفى، ط 1، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، 2007.

تريد محبوب، وكقولهم: الخلق إنما يريدون المخلوق⁽¹⁾. وذكر الفراء أن الكذب في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [سورة يوسف: 18]، معناه: مكذوب، والعرب تقول للكذب: مكذوب، وللضعف: مضعوف⁽²⁾.

وفيما نحن بسبيله - (ميسورا) - لم يرتض سيبويه مجيء المصدر على زنة اسم الفاعل، قال: وأما قوله: دَعَهُ إِلَى مَسُورِهِ، وَذَغَ مَعْسُورَهُ، فإنما مجيء هذا على المفعول كأنه قال: دَعَهُ إِلَى أَمْرٍ يُسَرُّ فِيهِ، أَوْ يُعْسَرُ فِيهِ، وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه، وله ما يصنعه⁽³⁾. وما تقدم يعضد منهاه النقدي، وكذا قولهم: يُسَرُّ يَكُونُ لازماً ومتعدياً، فميسور من المتعدي، تقول: يسره لك كذا، إذا أهدته، ويقال: يُسَرُّ الأمر، وعُسِرَ مثل: سَعِدَ ونَحَسَ، فهو مفعول⁽⁴⁾.

ويزيدنا تسليماً بتعين اسم المفعول على المصدر ما انتهى إليه إسماعيل عمايرة في دراسته المقارنة للمشتقات، قال: يُتَرَجَّعُ أن تكون الأشكال المطردة قياسياً كاسم الفاعل، واسم المفعول، أحدث تاريخياً من الأشكال غير المطردة، فكأنما هيأ لها الإطراد نوعاً من النضج والاستقرار والدعم⁽⁵⁾. ولا يمنع أن يكون تخريج التعاور بين المصدر واسم المفعول قائماً على أن تكون أشكال المصادر المتبانية أصولاً عتيقة تاريخية تخصصت فيما بعد في الدلالة على أنواع المشتقات، ومن ذلك أن ينتقل المصدر: عَذَلَ، ليدل على الصفة، في نحو: رجل عَذَلٌ، ورجل عادل⁽⁶⁾. أو نركن في تحليل التحول بين الصيغتين إلى تعدد صيغ المصدر كأن تكون فيه لهجتان أو أكثر على المعنى الواحد، فتتطابق إحدى صيغ المصدر مع صيغ المفعول، فتقع موقعها⁽⁷⁾.

(1) الكتاب، (4/ 43).

(2) معاني القرآن للفراء، (2/ 38).

(3) الكتاب، (4/ 97).

(4) ينظر: الكشف، (2/ 620)، البحر المحيط، (6/ 28).

(5) المشتقات، نظرة مقارنة، إسماعيل أحمد عمايرة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (ع56)، (ص23)، 1419هـ- 1999م، (64).

(6) المصدر نفسه، (64).

(7) للاستزادة ينظر: التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحاسب لابن جني، عمر محمود حوني، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 1999، (188).

المسعى الثالث

رجع النظر النقدي في أنماط النحو وتجليات الدلالة

الرجع الأول

أنماط مستنفاة من النحو

يمكن أن نفيد في هذا الإيجاز العابر أن ظهور النحو كخلاصة لمعطيات عدة - انعكاس لرغبة واعية باستظهار قواعد اللسان العربي وأنظمتها، ومعرفة معاني الكلم، وأضحى هذا الانعكاس أميناً للفكر العربي في عصور مختلفة، وهو انعكاس لطبيعة كل عصر من العصور، فنحاة القرن الثاني كانت وظيفتهم كبيرة في سبيل وضع قانون اللغة لبواحث مختلفة، ونحاة القرن الرابع كانت الفرصة أمامهم كبيرة في البحث والتمحيص، وفي الوقوف على العلة النحوية بعد ما صاغ الفكر العربي هذه العلل من قوانين نحوية⁽¹⁾.

ونؤثر أن نتوقف إلى ما وصلت إليه مصنفات من يتسمنون أسئمة الدرس النحوي، ويستعرضون لقضاياها، فقد تجاوز هذا الدرس مظاهر الإعراب الشكلية، وأضحى قائماً على الأسس الآتية:

- مجموعة من المعاني النحوية عامة - معاني الجمل والأساليب ، ولا سيما معاني الأبواب كالفاعلية والمفعولية.
- مجموعة من العلاقات الرابطة بين معاني الأبواب، مثل: علاقة الإسناد أو النسبة أو التبعية، وهي قرائن معنوية تدل على معاني الأبواب.
- مجموعة من القرائن الصوتية، كالحركات والحروف، أو الصرفية، مثل: مباني التصريف، والتقسيم، أو مجموعة من القيم الخلافية⁽²⁾.

(1) في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1988، (4)

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1988م، (151).

وهذه النظرة الشمولية لم تمنع آخرين من القول إن النحو كان يحقق مطلبين رئيسيين: -
مطلب يتجه نحو قرينة الإعراب موضحاً أنه مكون أولي يتصل بصحة التركيب اللغوي، والنحو
الدلالي: الذي يكشف أسرار التركيب اللغوي، ويبين المعاني الناتجة عن تقليب وجوه الأداء
اللغوي، وبذلك يظهر أثر علامة الإعراب في بيان علاقة الشكل بالمعنى⁽¹⁾.

ولما ورد مهدي المخزومي (1993م) الموروث النحوي وجد عليه موضوعين مهمين، لا
ينبغي أن يفرط الدارسون في واحد منهما:

الأول: الجملة من حيث تأليفها ونظامها، ومن حيث طبيعتها، ومن حيث أجزائها، ومن
حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التأليف من تقديم وتأخير، ومن إظهار وإضمار.

الثاني: ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي تستخدم لهذا الغرض،
كالتوكيد وأدواته، والنفي وأدواته، والاستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني التي سيعبر عنها
بالأدوات، والتي تليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول⁽²⁾.

وعلى صعيد مسلك معالجة الدرس النحوي نلقي أن بعضهم قد استظهر من المكنون
النحوي القديم شواهد أثبت عليها شروحهم، وعززت دراساتهم، لاسيما الوصفية منها، في حين
يطالعنا آخرون بمعنى قراءة النحو القديم بمفاهيم حديثة، تعفد الدرس اللساني الحديث بنظرياته
ومراميه المختلفة.

وأجمل بهذا المسعى المقارب إن قصد منه وضع النحو العربي في إطار جديد يتقابل فيه
القديم العربي والحديث الغربي⁽³⁾، فيسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته
ومنتقلاته وأبعاده بعد طول إلف به في الفئة الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي⁽⁴⁾.
ومن الأنظار الواعية التي تجلي مطلبنا بما لا يحسن تركها قول الجرجاني (471هـ): 'وليس
المزية براجبة لمعاني النحو بأنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني

(1) علامة الإعراب: مقارنة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، عبد الله هنري، دراسات مجلة علمية محكمة، الجامعة
الأردنية، م 25، 1، شباط 1418هـ-1998.

(2) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط 2، دار الراية العربي، بيروت-لبنان، 1406هـ-1986م، (17-
18).

(3) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،
1980، (21).

(4) المصدر نفسه، (21).

والأغراض التي يوضح لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، ولذا قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليست لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها⁽¹⁾.

بات واضحاً أن النحو لا يمثل الجانب النظري بتطبيق القواعد على النصوص اللغوية فحسب، بل يبحث في معاني التراكيب، وأسرار حسنها وقوتها منطلقاً من المباني بغية الوصول إلى المعاني⁽²⁾، وأن هذا اليقين الساري في الدرس النحوي يجعل دراسة المعاني مؤذبة باستشراق مقصدين:

أحدهما المعاني النحوية العامة، ويراد منها مجموعة أبواب مختلفة المعنى ومتفقة في علامة المبني، وتمثل هذه المعاني مفهوم النحوية، فالرفع يشكل حداً مشتركاً بين أبواب مختلفة كالمبتدأ، وخبر إن وأخواتها، ولا التي تنفي الجنس، مما يدل على اختلاف المعنى الدلالي الذي يتألف عليه كل تركيب، وأن كانت تتفق في علامة المبني، أو ما يعرف بالمعاني النحوية العامة⁽³⁾.

ومثل نهاد الموصى ذلك المنحى، فكشف في مقارنته سبق ابن هشام إلى قاعدة: ما ينحصر وما لا ينحصر، التي صدر عنها جومسكي، وفيها: أن اللغة تقوم على نظام من الأحكام المحددة يتعين بها تأويل مادة من الجمل، وأمثلة من الكلام لا تنحصر، وأن ابن هشام نفذ إلى مضمون هذه الملاحظة في تقرير غير ملتبس، فذكر أموراً كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية⁽⁴⁾.

الأخر: المعاني النحوية الخاصة، وتنشأ من تركيب الألفاظ بالإسناد، أو الإضافة، وهو ما يصطلح عليه بالمعنى الوظيفي⁽⁵⁾.

وأوجه وجهي - بعد الاستقراء المتقدم - شطر أنماط نحوية اصطفتها من ذلكم العنوان العريض - المعنى - ، وهي معقودة في شعب آتية :

(1) دلائل الإحجاز، (69).

(2) يقول تمام حسن في الفرق بين علم النحو وعلم المعاني : فالنحو يجعل نقطة البداية هي المباني، وينطلق منها للوصول إلى غايته من المعاني، أم علم المعاني فرمياً اتجه مكاملاً لانجاء النحو، ينظر: الأصول، 312.

(3) علامات الإعراب مقارنة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، 39.

(4) ينظر: نظرية النحو العربي، 64.

(5) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

1- المعنى والعلاقات النحوية:

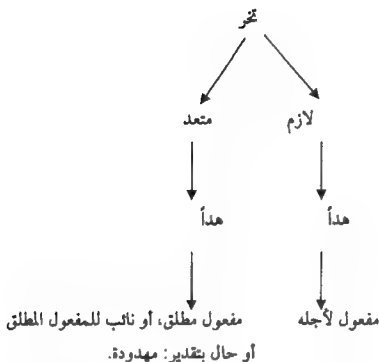
مما تسكن النفس إلى تأمله في مدعاة التعدد الإعرابي، ملحظ العلاقة النحوية للمنصوبات بين الاسم والفعل، فالاسم يطلب الحال والتمييز، والفعل يطلب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول لأجله والظرف، ولهذا يمكن أن تحمل صورة الاسم المنصوب على متطلبات الاسم، فتكون حالاً أو تمييزاً بأدنى ملائمة من المعنى مع الاسم، وقد تكون مفعولاً به، أو مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً لأجله بأدنى ملائمة من المعنى مع الفعل⁽¹⁾.

ودوننا قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرَّ الْجِبَالُ هَدًا﴾ [سورة مريم: 90] (هداً) نصب على أنه مفعول مطلق لتخر؛ لأنه بمعنى: تنهد، وجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً لتنهد مقدراً، والجملة في موضع الحال وقيل: هو مصدر بمعنى المفعول منصوب على الحال من هد المتعدي أي: مهددة، وجوز أن يكون مفعولاً له أي: لأنها تنهد على أنه من هد اللازم بمعنى: انهدم، ويجيء لازماً مما صرح به أبو حيان، وهو إمام اللغة والنحو، فلا عبرة بمن أنكروه، وحيث أن يكون الهد من فعل الجبال، فيتحد فاعل المصدر والفعل المعلن به، وقيل: إنه ليس من فعلها لكنها إذا مهدها أحد يحصل لها الهد، فصح أن يكون مفعولاً له⁽²⁾.

ويفطن إلى أن النظام النحوي يسمح بنشأة علاقة بين المنصوب والفعل لازماً أو متعدياً، ويكون كما في الآية:

(1) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، (55).

(2) روح المعاني، (16/ 164).



وتتعهد بعض المراجع باكتناه استعمال الفعل، قال الزبيدي (1205هـ) في التاج: قال الأصمعي: هذا البناء يهدأ، إذا كسره وضغضعه، وقولهم: ما هذه كذا: ما كسره، قلت: هذا هو المعروف في هذا الباب، أعني: تعديته⁽¹⁾، وأبان أبو حيان عن استعماله لازماً، هـد الحائط يهد، إذا سقط لازماً⁽²⁾، ونقله السمين الحلبي، وسلمه⁽³⁾.

ذلك ما تهيأ لنا من القول في تنازع المنصوبات، ولا نعدم مناسبة المفعولية المطلقة لبيان نوع الخرورج أي: سقوط الهدم، وهو أن يتساقط شظايا وقطعا⁽⁴⁾، فهو مناسب للسياق الاستنكار والافتراء من المجرمين.

ومن أنماط العلاقة بين متطلب الاسم أو الفعل، وبين المنصوب ما جاء في قول الحق تعالى:

﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهٖ أَنْ نَبْعِثَ لَيْلَةً﴾ [سورة الأعراف: 142]، ونصب (أربعين) قيل: على الحالية

(1) تاج العروس، هدد

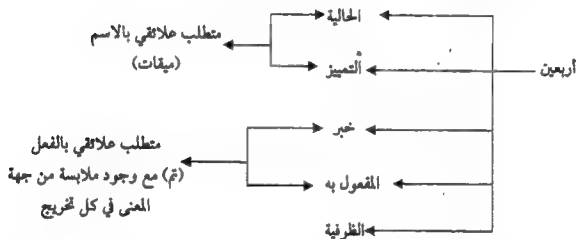
(2) البحر المحيط، (206).

(3) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م، (10/172).

(4) التحرير والتنوير، (85/16).

أي: بالغا أربعين، ورده أبو حيان بأنه على هذا يكون معمولاً للحال المحذوفة لا الحال، وأجيب بأن النحويين يطلقون الحكم الذي للعامل لمعموله القائم مقامه، فيقولون: زيد في الدار، إن الجار والمجرور خبر مع أن الخبر إنما هو متعلقة، وتعقب بأن الذي ذكره النحاة في الظرف دون غيره، فالأحسن أنه حال بتقدير معدوداً، وفيه أن دعوى تخصيص الذكر في الظرف خلاف الواقع كما لا يخفى على المتتبع، وأن ما زعمه أحسن مما تقدم يرد عليه ما يرد عليه، وقيل: إنه تمييز وقيل: إنه مفعول به بتضمنين (تم) معنى بلغ، وقيل: إن (تم) من الأفعال الناقصة، وهذا خبره، وهو خبر غريب، وقيل: إنه منصوب على الظرفية، وأورد عليه أنه كيف تكون الأربعين ظرفاً للتمام، والتمام إنما هو بآخرها؟ إلا أن يتجاوز فيه⁽¹⁾.

ويمكن أن تكون هذه النظرة الفاحصة عينها متحصلة بالآتي:-



وكان تماماً على تقدم من الملحظ النقدي، وتفصيلاً لها أن نقول: إن النصب على الحالية وجه متقبل، والمعنى: 'تم بالغا هذا العدد'⁽²⁾، أو 'مقدراً هذا القدر'⁽³⁾، أما النصب على التمييز، فيظهر لأبي حيان أنه تمييز محول عن الفاعل، وأصله: فتم أربعون ميكات ربه أي: أكملت، ثم أسند التمام لميكات، وانتصب أربعون على التمييز، والذي يظهر أن هذه الجملة تأكيد وإيضاح، وقيل:

(1) روح المعاني، (9/ 51-52)،

(2) الكشف، (2/ 114)، وينظر: التفسير الكبير، (2/ 144).

(3) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ (1/ 301).

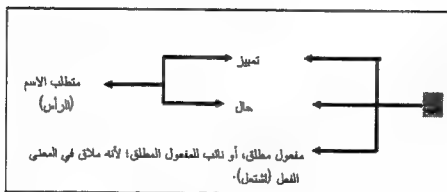
فائدتها إزالة توهم العشر من الثلاثين؛ لأنه يحتمل إتمامها بعشر من الثلاثين، وقيل: إزالة أن تكون عشر ساعات أي: أتمناها بعشر ساعات⁽¹⁾.

والنصب على المفعولية يكون كقولهم: بلغت أرضك جريين⁽²⁾، ويصح عند ابن عطية أن تكون (أربعين) ظرفاً من حيث هي عدد أزمته⁽³⁾، والمعنى لا يرشحه؛ لأن علة العدد التي ذكرها ليست قيداً من ضابط الظرف، والتجوز الذي قصده الألويسي لمسوغ الظرفية هو أن كل جزء من أجزاء الوقت، سواء كان أولاً أم آخرأ، إذا نقص ذهب التمام⁽⁴⁾.

ولا تثريب على الألويسي برمي الأثر الوارد عن نقصان الفعل (تم)، وجعل (أربعين) خبره بالغربة؛ لأن التعميم الاستقرائي لمظان اللغة لا يؤذن بهذا التوجيه.

وقريب من مطلب الاسم أو الفعل في المنصوب، ما ورد في قول الحق تبارك اسمه ﴿وَأَشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم: 4]، أخرج (شيباً) خرج التمييز للمبالغة، وإفادة الشمول... وزعم بعضهم أن (شيباً) نصب على المصدرية؛ لأن المعنى (اشتعل الرأس) شاب، وقيل: هو حال أي شائباً، وكلا القولين لا يرتضيهما كامل كما لا يخفى⁽⁵⁾.

نستيقن أن الكلام الذي نحن في صفته يتخرج على:



(1) البحر المحيط، (4/379).

(2) التبيان في إعراب القرآن، (1/539).

(3) المحرر الوجيز، (2/449).

(4) الدر المنصور، (253-254)، وينظر رؤى لسانية، (56).

(5) روح المعاني، (16/71).

وخليق بالمنحى النقدي المتبع من الألوسي أن يكون متعين في ظل استشراق من مائور سابق للزغشري نص فيه على أن: تشبيه الشيب بشواظ في بياضه، وانتشاره في الشعر وفشوه فيه، وأخذه منه كل مأخذ باشتعال النار، ثم أخرجه مُخرج الاستعارة، ثم اسند الاشتعال إلى مكان الشعر ومنبته، وهو الرأس، وأخرج الشيب مميّزاً، ولم يصف الرأس؛ اكتفاءً بعلم المخاطب أنه رأس زكريا، فمن ثم فصحت هذه الجملة، وشهد لها بالبلاغة⁽¹⁾.

ويؤذن الزركشي (794هـ) بصك هذا المعنى في ذلكم المبنى، فعُدُّ التفاضل بين العبارتين من وجوه: أحدها المعاني الإفرادية، بأن يكون بعضها أقوى دلالة، وأفخم مسمى، وأسلس لفظاً، ولحوه الثاني: المعاني الإعرابية، بأن يكون مسماها أبلغ معنى، كالتمييز مع البدل في قوله تعالى: ﴿وَأَمْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ مع: اشتعل الرأس شيبه، وهذا أبلغ من (اشتعل شيب الرأس)⁽²⁾، فغدا توجيه التمييز هو المشهور، وهنا منقول عن الفاعلية، إذ الأصل: اشتعل شيب الرأس⁽³⁾.

ويؤثر النحاس قول الأخفش - باتخاذ تضمين الفعل (اشتعل) معنى (شاب) - مسلكاً لاختيار النصيب على المصدرية، قال: «وقول الأخفش أولى؛ لأنه مشتق من فعل، والمصدر أولى به»⁽⁴⁾. ونرصد في هذا المضمار تجليات أخرى تكتنف استعمالاً علاقياً لمسرح المعنى عماده: العلاقة التركيبية للإضافة بين الفاعل والمفعول، ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُتَنَبِّهِينَ وَدَعِ أَذْنَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [سورة الأحزاب: 48]، (أذاهم) مصدر مضاف للفاعل، وقال أبو حيان: الظاهر أنه مصدر مضاف للمفعول، لما نهى ﴿عن طاعتهم﴾ أمر بترك إيذاهم وعقوبتهم، ونسخ منه ما يخص الكافرين بآية السيف، والأول أولى⁽⁵⁾.

أن تقليب الإضافة بين الفاعل والمفعول محتمل في الآية كما يرى الزغشري، قال: (أذاهم) محتمل إضافته إلى الفاعل والمفعول، يعني ودع أن تؤذيههم بضرب، أو قتل، ونخذ بظواهرهم، وحسابهم على الله في باطنهم، أو ودع ما يؤذونك به ولا تجازهم عليه حتى تؤمر⁽⁶⁾.

(1) الكشف، (6/3).

(2) البرهان في علوم القرآن، (2/120).

(3) الرد المصون، (10/109).

(4) إعراب القرآن، (3/5).

(5) روح المعاني، (22/54).

(6) الكشف، (3/556).

نمعى: أن تؤذيهم أن تكون الإضافة إلى الفاعل، ومعنى: أن يؤذونك أن تكون الإضافة إلى المفعول.

ولا غرو أن النص القرآني أعظم النصوص وفاءً بتقديم القرائن عندما يعرض اللبس في اللفظ، أو في التركيب⁽¹⁾، وحسبنا ما تنطوي عليه الآية من سياق خارجي يكون كفيلاً ببيان المقصود، وإن تكلم القرنية تظهر في وقائع السيرة النبوية الشريفة إذ كان المشركون هم الذين يؤذون النبي ﷺ⁽²⁾، ومن ثم فإن رؤية الألوسي ربما تكون مشفوعة بهذا الذي قدمناه.

2- مشكل آت من الفصائل النحوية:

لعلنا لا نقف دون القصد، ولا نزل عن الغرض الذي عقدناه لو قلنا إن: تحديد الفصائل النحوية: النوع، والعدد، والجنس، والزمن، والحالة الفعلية، والتبعية، التي تستعملها لغة ما خطوة مهمة في الدراسات اللغوية، لا سيما ما يتعلق بتوجيه الإعراب، وما يتوقف على التذكير والتأنيث في تركيب الجملة، كاختلاف الضمير العائد باختلاف مرجعه، واستعمال أسماء، والموصولات، والإتياع...، وكذلك ما يرتجى من المنطق الخاص للجنس اللغوي من بيان التأنيث الحقيقي، والمجازي، واللفظي، ومضامين أخرى يعتري كل منها حكم مقرر لها، وألحق أن السياق البنيوي يعمل على رفع جل مظاهر الاحتمال الآتية من هذا الباب⁽³⁾.

ويتبوأ بحث الفصائل النحوية مكانةً متخلقةً في الدراسات اللغوية المعاصرة، لا سيما الدراسات التقابلية التي تعنى بالمقارنة بين اللغات، وما عنيت به الدراسات اللسانية من صلة تلكم الفصائل بالتفسير النفسي للأحداث اللغوية.

أما ما نعرضه من تحليلات نقدية في هذا الميدان فيتمثل بالجوانب الآتية:-

1-2 محدد التذكير والتأنيث:

ومن الشواهد التي تظهر هذا المتطلب قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَصْرَبُوهُ بَعْضُهَا﴾ [سورة البقرة:

73]، الهاء في (أصْرَبُوه) عائد على النفس؛ بناء على تذكيرها، إذ فيها التأنيث - وهو الأشهر - والتذكير، أو على تأويل الشخص، أو القتيل، أو أن الكلام على حذف مضاف أي: ذا نفس، وبعد

(1) اجتهادات لغوية، تمام حسان، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2007، (185).

(2) المصدر نفسه، (204).

(3) ظاهرة اللبس في العربية، (108).

الحذف أقيم المضاف إليه مقامه، وقيل: الأظهر أن التذكير لتذكير المعنى، وإذا كان اللفظ مذكراً والمعنى مؤنثاً، أو بالعكس فوجهان، وذكر هذا الضمير مع سبق التانيث؛ تفشياً، أو تمييزاً بين هذا الضمير والضمير الذي بعده توضيحاً⁽¹⁾.

يسلمنا هذا العرض إلى الأنماط الآتية :-

اضربوه ← فعل وفاعل ومفعول ← اضربوا النفس (مذكراً ومؤنثاً)

اضربوه ← فعل وفاعل ومفعول ← اضربوا القتل

اضربوه ← فعل وفاعل ومفعول ← اضربوا ذا النفس ← اضربوا النفس

وتسكن النفس إلى النمطين الأولين؛ لأن التامل بروية في كلام العرب يحد أن النمط الأول متعين في كلامهم، وواقع في جيلة اللغة، وذلك يحمل الكلام على اللفظ تارة، وعلى المعنى تارة أخرى، وتزيدنا إلماحة أبي حيان يقيناً، إذ روعي بعود الضمير مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَآذَرْتُمْ فِيهَا﴾ [سورة البقرة: 72]⁽²⁾، أما عوده إلى القتل فمُسَلَّم لا شية عليه، لأنه يقينا مشكل التقديرات.

ويغضي بنا الثالث إلى تداخل التقديرات، وتواردها، وليس في تشكيل الجملة، فيقتضي مزيد فضل وتدبر، فقله (كذلك يحى الموتى) اللاحق الكاف في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف تقديره: يحيى الله الموتى إحياء مثل ذلك، وفي الكلام حذف تقديره: فاضربوها فحييت⁽³⁾، أو أن (كذلك) حال من المصدر المعروف أي: ويريكم الإراءة حال كونها مشبهة ذلك الإحياء⁽⁴⁾.

2-2 مرتبة التذكير أو التعريف:

حظ هذه الجزئية في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة النور: 51]، نصب (قول) على أنه خبر كان، وأن مع ما في حيزها في تأويل مصدر اسمها، ونص سيبويه في مثل ذلك

(1) روح المعاني، (1/ 362).

(2) البحر المحيط، (1/ 424).

(3) لبيان في إعراب القرآن، (1/ 78).

(4) الدر المنثور، (1/ 329).

على جواز العكس، فيرفع (قول) على الاسمية، وينصب المصدر الحاصل من السبك على الخبرية - وعليه قراءة الرفع - ، قال الزخشري: والنصب أولى؛ لأن الأولى للاسمية ما هو أوغل في التعريف، وذلك هو المصدر الذي أول به أن يقولوا؛ لأنه لا سبيل عليه للتنكير، بخلاف (قول المؤمنين) فإنه يحتمله، كما إذا اختزلت عنه الإضافة.

وقيل في وجه أعرفته أنه لا يوصف بالضمير، ولا يخفى أنه لا دخل له في الأعرافية، ثم أنت تعلم أن المصدر الحاصل من سبك أن والفعل لا يجب كونه مضافاً في كل موضع، ألا ترى أنهم قالوا في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾ (سورة يونس: 37) إنه بمعنى: ما كان هذا القرآن افتراءً، وذكر أن جواز تنكيره مذهب الفارسي، وهو متعين في نحو: أن يقوم رجل، إذ هو مؤول قطعاً بقيام رجل، وهو نكرة بلا ريب. وفي إرشاد العقل السليم - تفسير أبي السعود - أن النصب أقوى صناعة، لكن الرفع أقعد معنى، وأوفى لمقتضى المقام، لما أن مصب الفائدة، وموقع البيان في الجمل هو الخبر، فالأحق بالخبرية ما هو أكثر إفادة، وأظهر دلالة على الحدث، وأوفر اشتمالاً على نسب خاصة بعيدة من الوقوع في الخارج، وفي ذهن السامع، ولا ريب في أن ذلك ها هنا في أن مع ما في حيزها أتم وأكمل، فإذا هو أحق بالخبرية، وأما ما تفيدته الإضافة من النسبة المطلقة الإجمالية، فحيث كانت قليلة الجدوى، سهلة الحصول خارجاً وذهناً كان حقها أن تلاحظ ملاحظة مجملة وتجعل عنواناً للموضوع، ولا شك أن الأنسب في مدحه الإخبار عن، لا الإخبار به، فينبغي أن يجعل (أن تقولوا سمعنا وأطعنا) اسم كان، و(قول المؤمنين) خبرها، وفي ذلك مدح لقولهم سمعنا وأطعنا⁽¹⁾.

يتجلى لنا أن هذا العرض ينهض بألية تراعي مرتبة التعريف فهي، سلية فلسفتهم في فهم النص القرآني، وتوجيه إعرابه في الآية، قال ابن جني: أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب القول، وذلك أن في شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أحرف من خبرها، وقوله تعالى (أن يقولوا سمعنا وأطعنا) أحرف من (قول المؤمنين)، وذلك لشبه (أن) وصلتها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصف المضمر، والمضمر أصرف من (قول المؤمنين)، فلذلك اختارت الجماعة أن تكون (أن) وصلتها اسم كان، ومثله: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ

(1) روح المعاني (18/232).

قَالُوا أَتَيْنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِیْنَ ﴿٢٩﴾ (سورة العنكبوت: 29) أي: إلا قولهم على ما مضى^(١).

ولعمري إن قول ابن جني أمانة واضحة على تعيين رؤية الألوحي بنصب القول، ومن ثم جعلنا على بصيرة من استشراف الوجه الإعرابي في الآية، أخذين حذرنا بأن مراتب التنكير والتعريف لا تقصد لذات موضوع النواسخ، والوقوف على أسمائها وإخبارها بله اقتضتها مباحث أخرى كالنداء، والحال، والتمييز، والعدد وتمييزه، وعمل المصدر، أو اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، وغيرها؛ لذا فإن التعريف والتنكير قرنية تعين على معرفة الأحكام النحوية، وتحديد مواقعها، وعلامات إعرابها في ضوء معرفة معانيها^(٢).

3- في إظهار نوايس الجملة :-

نصدر عن قناعة ترسخت بعد طول مكث بالمصنفات النحوية تتمثل: بأن محتوى تفصيلات القدماء في تحديد مفهوم الجملة قد استقام سوقه على جانبين - هما قطب الرحي في حديثهم :- الإسناد والإفادة.

فالإسناد: رابط بين المسند والمسند إليه، قال الرضي: أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي: الإسناد الذي هو الرابطة، ولا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل يصلح لكونه مسنداً لا سند إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما^(٣). والإفادة: ضابطها أن تتضمن الجملة معنى يحسن سكوت المتكلم عليه^(٤).

ونأسياً على الإفادة المركوزة في الجملة أمكن لفاضل السامرائي أن يعرض ما يتصف به المعنى في الكلام ليصبح مقبولا:

- أن لا يكون المعنى الذي يوديه التعبير لا فائدة فيه؛ لكونه مبتذلاً لا معلوماً لكل أحد، ويستثنى من ذلك الكلام الذي ليس غرضه إفادة مخاطب، وإنما قد يكون من باب الإفصاح عما في النفس من شعور، ومعان كالخزن والسرور.

(١) المحاسب، (115/2)، وينظر: إنحاف فضلاء البشر، (431).

(٢) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، (190-191).

(٣) شرح الكافية، (33/1).

(٤) شرح ابن عقيل، (14/1).

- أن لا يكون الكلام متناقضاً.
- أن لا يؤدي التعبير إلى الخلل.
- أن يفيد الجزء الثاني من الكلام ما لا يفيد الجزء الأول، فإن لم يعط الجزء الثاني فائدة غير ما أفاده الجزء الأول، لم يصح الكلام.
- أن يكون التعبير صحيحاً من الناحية اللغوية، جازياً على سنن الكلام الفصيح⁽¹⁾.

وإذا غادرنا منطق القدماء، وعرجنا على ما تابعه المحدثون في دراسة الجملة، فنجد أن الدراسة اللغوية البنوية تخصص النحو بدراسة الجملة، وتحديد خصائصها استحصاناً ورفضاً، وما تركيزهم على الجملة، واقتصار تحليلاتهم عليها سوى نتيجة حقيقة لنظرتهم إليها بوصفها أعلى وحدة تحليل لغوية، ولكونه هو ذاته - المتخصص بالنحو - نموذجاً متخصصاً بوصف الكفاية اللغوية الباطنة للمتكلم، وقدرة على إنتاج جمل كثيرة غير محددة في لغته، وقدرته على فهمها؛ ولهذا تجلّى موقف هذا الاتجاه البنوي في أمرين مهمين: الأول: أن اللغة هي إجمال الجمل كلها، الثاني: أن النحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة⁽²⁾.

ونهجس - تمحيلاً لما سبق - أنهم جعلوا الكلام عملاً، وسلوكاً، وحركةً، ونشاطاً أدائياً، واللغة حدود هذا العمل، ومعايير هذا السلوك، ونظام هذه الحركة، وقواعد ذلك النشاط الأدائي، والجملة هي الصورة اللفظية الصغرى، والوحدة الأدنى من ذلك العمل، والسلوك، والحركة، والنشاط، والأداء⁽³⁾.

ولا يمكن أن نغض الطرف - ونحن نروم رصد رؤية نقدية في هذا الجانب - عن تشبث بعض المحدثين بهدي القدماء في مبحث الجمل، فلم يخرجوا عن نهجهم، لا سيما في تعريف الجملة، وتقسيماتها⁽⁴⁾، وربما وأودهم إحساس محض مفاده: إن النقد الموجه من بعض المعاصرين على القدماء في تناوهم للجملة العربية لم يفن الدرس النحوي، لا سيما من تحامل على التراث، وجردّه

(1) ينظر: الجملة العربية والمعنى، (7-8-9-10-11).

(2) ينظر: نحو نظرية أسلوبية لسانية، فيلي سانديرس، ترجمة خالد جمعة، ط1، دار الفكر، سوريا، 2003م، (144-145).

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، (33-34)، اللغة العربية معناها ومبناها، (31).

(4) مما وصلناه في هذا السبيل من مدونات: النحو الوافي لميلاس حسن. الجمل وأشياء الجمل لفخر الدين قباوة، ط1، دار العلم، سوريا، 1989. الجملة العربية والمعنى لفاضل السمرائي. من أسرار الجمل الاستثنائية، أيمن عبد الرزاق الشواف، ط1، دار الفوّهاني، دمشق، 2006.

من النفع، وإن المتأثرين بالأنظار اللسانية الحديثة على اختلاف منطلقاتها واتجاهاتها من: بنوية، ووصفية، وتحويلية، ووظيفية، سجلوا ملاحظات مفيدة، بها بمقايير متفاوتة إلا أنها لست كافية، فقد سيطر على كثير منها انظار، وفرضيات لا تتواءم وطبيعة العربية ومنطقها⁽¹⁾.

وبهذا الذي قدمناه ونحو مما امسكنا عنه؛ لأنه مطرد في مظان سابقة ينساق إلينا المقام إلى القول: إن تعدد الأعاريب في الجملة الواحدة كان ادعى لرحابة النص، وأعنى في التعبير، وذلك باختلاف المعاني المترتبة على توجيه الجمل إلى الحالية، أو الوصفية، أو الاستثنائية، وما وراء ذلك من الغوامض، والهواجس، وكان رصيد الجملة من التمهيص، والتحليل الأوفر في مصنفات معاني القرآن والتفسير؛ لذا ليس بغريب أن نعتد على آراءهم مدخلاً، وعلى نظراتهم زاداً، وعلى توجيهات التحوين مسنداً، وعلى بعض إشارات المحدثين مقوماً، وذلك في معالجتنا للنقد في أنماط من الجمل.

3-1 الجملة بين الاستثناء والحال أو الخبر:-

ونستوضح هذا التعدد من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدْيَنَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [سورة يوسف: 30]، (قد شغفها حباً) إما خبر ثان، أو حال من فاعل (تراود)، أو من مفعوله، والمقصود منها تكرير اللوم، وتأكيد العذل ببيان اختلاف أحوالها القلبية كأحوالها القلبية، وجوز أبو البقاء كونها استثنائية، فهي حيثئذ على ما قيل: في موضع التعليل لدوام المراودة، وليس بذلك؛ لأنه إن اعتبر من حين الإنية كان مصيره إلى الاستدلال بالأخفى على الأجل، وإن اعتبر من حيث اللمية كان فيه ميل إلى تمهيد العذر من قبلها، وليس المقام له⁽²⁾.

إذا تلمسنا جوانب التفسير، ونصبت لها من استقراء مذاهب القوم وآرائهم، توافر لدينا برهاناً ورأياً صريحاً في تعيين الإعراب:-

(1) دراسات في اللسانيات العربية-بنية الجملة العربية-التركيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، عبد الحميد السيد، ط1، دار الحامد، عمان، 2004، (15-16).

(2) روح المعاني، (270/12)، وقوله: الإنية واللمية من مصطلحات المناطقة والفلاسفة في البرهان، فالإنية ما كان تصديقا بدافع نفسي صرف، فله أساس في النفس فقط، واللمية ما كان بعالم المادة، وتكون العلة قوة مادية محسوسة، فله أساس (علة) في الخارج، فيتبع العقل.

- فالاستثنائية على التعليل يكون المعنى: إن سبب مراودتها لفتاها عن نفسه يرجع إلى أن حبها له قد سيطر عليها، وتكن منها، وإلا فما الذي يجعلها تلتفت إلى مملوكها؟ وهي في أعلى الدرجات من العز والرفعة، فهي زوجة العزيز، ولهذا كان أمرها مع فتاها مستغرباً عندهن، فهذا التعليل وجد هؤلاء النسوة ما يبرر فعلتها باعتقادهن، فهو تكرير للوم، وتأكيد للعذل منهن لها⁽¹⁾.
- والحالية على تقدير: امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه حال كونها دخل حبه في شغافها، فحبه أحاط بقلبها مثل إحاطة الشغاف بالقلب، وحالها إنه قد وصل حب يوسف عليه السلام إلى شغاف قلبها، قد دخل تحتها حتى غلب على قلبها⁽²⁾.
- يظهر مما تقدم أن استبعاد الاستئناف تهن أمام القدر المعنوي الذي يحققه القول: باستئناف الجملة على التعليل، وكذا القول بالحالية، ويزيدنا يقينا أن عادة بعض النحويين جرت على ذكر ما يشبه جملة الحال في مبحث الحال، وهي جملة الاعتراض والتفسير والاستئناف⁽³⁾؛ لأن الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عسير أحيانا، لا يفي فيه الاعتماد على ظاهر العبارة، وما فيها من روابط لغوية، ولا بد من الاحتكام إلى المعنى الذي تتضمنه العبارة⁽⁴⁾.

وربما يكون الفیصل فی تحديد الحالية والاستثنائية هو النظر إلى مدى ارتباطها بما قبلها وتقييدها، بها فمن حيث الاتصال والربط هي جملة حالية، ومن حيث الفصل وعدم التعلق هي جملة استثنائية، والحدود بينهما متقاربة⁽⁵⁾.

3-2 نمط التركيبي لجملة الشرط:-

يمكننا أن نلتصق هذه المادة في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَتْكُمْ مِنَ الْحَقِّ مُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ حَرَجْتُمْ جِهَدًا فِي سَبِيلِي وَابْتِغَاءَ مَرْضَاتِي﴾ [سورة

(1) ينظر: التحرير والتنوير، (54/12).

(2) الجامع لأحكام القرآن، (176/9).

(3) ينظر: ارتشاف الضرب، (372/2).

(4) الجمل وأشباه الجمل، (41).

(5) من أسرار الجمل الاستثنائية دراسة لغوية قرآنية، (334).

الممتحنة: [1]، جواب الشرط (أن كتتم جرحتم) محذوف دل عليه ما تقدم، وجعله الزمخشري حالاً من فاعل (لا تتخذوا)، ولم يقدر له جواباً أي: لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء، والحال أنكم خرجتم؛ لأجل الجهاد، وطلب مرضاتي، واعترض بأن الشرط لا يقع حالاً بدون جواب في غير أن الوصلية، ولا بد فيها من الواو، وأن ترد حيث يكون ضد المذكور أولى، كأحسن إلى زيد وإن أساء إليك، وما هنا ليس كذلك، وأجيب بأن ابن جني جوزوه وارتضاه جابر الله - الزمخشري -، لأن البلاغة وسوق الكلام يقتضيانه، فيقال لمن تحققت صداقته من غير قصد التعليق والشك: لا تحذلي إن كنت صديقي؛ تهيجاً للحمية، وفيه من الحسن ما فيه، فلا يضر إذا خالف الجمهور⁽¹⁾.

الفحص الناقد ثاب في جانب أنظار سابقة تجوز عجيء الجملة الشرطية حالاً في مثل هذا التركيب، فالكعبري في معرض إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَيَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ أَنْتَ بَيِّنَاتٍ يُؤْذِمُ إِلَيْكَ﴾ [سورة آل عمران: 75] قال: كما يقع الشرط خبراً يقع صلته وصفة وحالاً⁽²⁾، وصرح ابن هشام بجواز القول: لأضربه إن ذهب وإن مكث؛ لأن المعنى لأضربه على كل حال، إذ لا يصح وجود الشيء وعدمه لشيء واحد⁽³⁾، فجاز وقوع الشرطية فيه حالاً، وإن كانت مصدرة بدليل استقبال - أن -، ويقع تحت هذا التخريج ما ذكره السيوطي في باب وقوع الحال جملة، إذ نقل مذهب ابن جني في المسألة ومن الخبرية الشرطية، فتقع حالاً خلافاً للمطرزي نحو: افعل هذا إن جاء زيد، فقبل: بلزوم الواو، وقيل: لا تلزم، وعليه ابن جني⁽⁴⁾.

ويجهر آخرون بمنع وقوع الجملة الشرطية حالاً، قال الصبان (1206هـ): وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال: إن الجملة الشرطية تقع حالاً، قال المطرزي*: لا تقع جملة الشرط حالاً؛ لأنها مستقبلية، فلا نقول: جاء زيد إن يسأل يعط، فإن أردت صحة ذلك قلت: وهو إن يسأل يعط، فتكون الحال جملة اسمية⁽⁵⁾.

ويستوي هذا المنع عند محمد عبي الدين عبد الحميد (1973هـ)، فيستعري شروطاً لكي تقع حالاً، قال في الشرط الرابع في هامشه على شرح ابن عقيل: أن لا تكون مصدرة بعلم استقبال،

(1) روح المعاني، (80/28).

(2) التبيان في إعراب القرآن، (272/1).

(3) مفني اللبيب، (520/1).

(4) جمع المواعظ، (320/2).

(5) حاشية الصبان، (92/1).

وذلك نحو: سوف، ولن، وأدوات الشرط، فلا يصح أن تقول: جاء محمد إن يسأل يعط، فإن أردت صحة ذلك فقل: جاء زيد وهو إن يسأل يعط، فتكون الجملة اسمية خبرية⁽¹⁾.

الظاهر من القول: إنه يمنع وقوع الشرطية؛ لكونها مصدرة بعلم الاستقبال، نعم قد أوقعوا الجملة الشرطية موقع الحال، ولكن بعد أن أخرجوها عن حقيقة الشرط⁽²⁾، ويصح - والله تعالى أعلم - أن تنتهي بعد هذا العرض الدال بالاعتضاب على ما اعترى رؤية الألويسي إلى القول: إن الجملة الشرطية كنظائرها من الجمل التي تأتي جزءاً من جملة أخرى، وتقع في الاستعمال الجاري مواقع عدة محتفظة بتركيبها الداخلي، وتسلك سلوكاً وظيفياً معيناً بحسب ما جاءت من أجله، فلا ريب أن تشاطر غيرها من الجمل في الأداء الوظيفي، ولعل (إن) شابهت (إن) الوصلية، و(لو) الوصلية؛ لذا وجهت إلى أن تكون (إن) كنتم خرجتم متعلقة بـ (لا تتخذوا) يعني: تعلق الحال بعاملها أي: 'والحال حال خروجكم في سبيل الله، وابتغائكم مرضاته، بناء على أن شرط (إن) و(لو) الوصليتين يعتبر حالاً، ولا يعكرو عليه أن شرطهما يقترن بواو الحال؛ لأن ابن جني والزنجشري سوفاً خلوا الحال في مثله عن الواو، والاستعمال يشهد لهما⁽³⁾، ولا يذهبن عنا أن جل العربين عدوها جملة شرط حذف جوابها لدلالة ما قبله عليه⁽⁴⁾.

3-3 - في إطار التعلق المعنوي لشبه الجملة:

من المسائل التي لا تفك عما نحن بسبيله في قضايا الإعراب والتعليق هو: بيان ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي تقيده، وتتضمنه، وتسدعيه؛ لطلب الفائدة، واستقامة الكلام⁽⁵⁾، ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيراً متبادلاً، فشبّه الجملة تقيده الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدد زمانه، أو مكانه، أو سببه والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهراً، أو تقديرأ، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين هو المراد بما نسميه تعلق شبه الجملة أو تعليقها⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، (2 / 281).

(2) الدر المصون، (7 / 314).

(3) التحرير والتنوير، (28 / 122)، وينظر: النحو الوافي، (4 / 255).

(4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، (18 / 53)، البحر المحيط، (8 / 251).

(5) ينظر: وصف المباتي، أحمد عبد النور المالقي، جمع اللغة العربية، دمشق، 1975، (81).

(6) إعراب الجمل واشباه الجمل، (274).

وعما ينبغي التحوط له أن ابن مضاء القرطبي (592هـ) في ثورته على العوامل النحوية قد جعل جزءاً من استقرائه لموضوع شبه الجملة، فأصر على أن النحويين ألزموا أنفسهم ما لا يلزم في تعلق شبه الجملة، نحو: زيد في الدار، فيزعم النحويين أن قولنا: (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: (زيد مستقر في الدار)، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهراً كقولنا: (زيد قائم في الدار)، كان مضمراً كقولنا: (زيد في الدار)، ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها (في)، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك⁽¹⁾.

ونبصر - بعد تتبع التفسير - أن الألوحي قد نأى بجانبه عن الأخذ برأي ابن مضاء، وتمسك بنهج الأقدمين في إعراب شبه الجملة، ولم يغب عنه حمل الإعراب على أحسن الوجوه، وأبعدها من التكلف، وأسوغها في لسان العرب، وأقربها إلى المتعين من الآية، ودوننا رؤيته في قوله تعالى: ﴿وَأَضْرَبَ لَهُمْ مَثَلًا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [سورة الكهف: 45] (كماء) استثناء لبيان المثل، أي: هي كماء (أنزلناه من السماء)، وجوزا أن يكون مفعولاً ثانياً لأضرب على أنه بمعنى صير، وتعقب بأن الكاف تنبؤ عنه إلا أن تكون مقحمة، ورد بأنه مما لا وجه له؛ لأن المعنى صير المثل هذا اللفظ، فالمثل بمعنى: الكلام الواقع فيه التمثيل، وقال الحوفي: الكاف متعلقة بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي: ضرباً كماء، وليس بشيء⁽²⁾.

فلا شبه على ملحظ النقد؛ لأن الذي عليه المعربين أن يكون (كماء) خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو كماء، وأن يكون بمعنى: صير، فيكون (كماء) مفعولاً ثانياً⁽³⁾.

وينعقد النظر على تبصرة إعرابية تسترشد - على بصيرة - تعلق الجار والمجرور بالفعل في قوله الحق تبارك وتعالى: ﴿وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [سورة الفجر: 9] (بالواد) الباء للظرفية، والجار والمجرور متعلق بمجاووا، أو محذوف هو حال من الفاعل، أو المفعول، وقيل: الباء

(1) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988م، (87).

(2) روح المعاني، (332-333/15).

(3) إملاء ما من به الرحمن، (2/104).

للآلة، أو السببية متعلقة بمجابوا أي: جابوا الصخر بواديهم، أو بسببه أي: قطعوا الصخر، وشقوه، وجعلوه وادياً، وعلا لمانهم فعل ذوي القوة والآمال، وهو خلاف الظاهر⁽¹⁾.

نرى أن الحكم الإعرابي الذي قدمه الألويسي قد اتسم بالدقة، والبعد عن التوقع الافتراضي للتعلق المعنوي؛ لأنه ينهض على فهم عام مؤداه: أن يكون المجرور يحذف الجر جزءاً من الوحدة التركيبية، وفهماً خاصاً مناسب المقام، والغرض المراد تأديته في الآية، فبين لنا المدلول الإضافي في معنى التركيب النحوي، إذ لا بد من أن يقوم الجار والمجرور بمهمة إتمام بنية التركيب، واستكمال بعض نقصه بما يحمله من معنى جديد⁽²⁾، وهذا لا يعني أن يكون المقصد من التعلق التركيبي ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق⁽³⁾.

وثمة رؤية إعرابية لا نقدها بها تمثلت في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ ءَاذَنْتُكُمْ

عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [سورة الأنبياء: 109]، (على سواء) في موضع الحال من المفعول الأول أي: كائنين على سواء في الإعلام بذلك لم اخص أحداً منكم دون أحد، وجوز أن يكون في موضع الحال من الفاعل والمفعول معاً أي: مستويّاً أنا وأنتم في المعادة، أو في العلم بما أعلمتكم به من وحدانية الله تعالى؛ لقيام الأدلة عليها، وقيل: ما أعلمهم صلى الله عليه وسلم به يجوز أن يكون ذلك، وأن يكون وقبح الحرب في البين، واستوائهم في العلم بذلك جاء من إعلامهم به وهم يعلمون أنه صلى الله عليه وسلم الصادق الأمين، وإن كانوا يمحذون بعض ما يخبر عناداً، وجوز أن يكون الجار والمجرور في موضع الصفة لمصدر مقدر أي: إلهذاً على سواء، وأن يكون في موضع الخبر لأن مقدره أي: أعلمتكم أنني على سواء، أي: عدل واستقامة رأي بالبرهان المنير، وهذا خلاف المتبادر جداً⁽⁴⁾.

إخال أن الألويسي قد حدس بشيء من ضرورة تحقيق التأويل المتكلف، والتقدير البعيد، فاستنار برؤيته لتعيين الإعراب، وهذا الحدس تؤكد مقولة مكّي القيسي: (على سواء) يحتمل أن يكون في موضع الحال من الفاعل، وهو النبي صلى الله عليه وسلم، أو من المفعولين وهم المخاطبون، ومثله في الجواز قوله: ﴿فَأَنذِرْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: 58]، في موضع الحال من

(1) روح المعاني، (30/ 172).

(2) الألسنية العربية، ومون طحان، (36).

(3) دلائل الإعجاز، (94).

(4) روح المعاني، (17/ 127).

النبي صلى الله عليه وسلم، ومن الكفار أي: مستوين في العلم بنقص العهد، وهذا كقولهم: لقي زيد عمراً ضاحكين وكقول الشاعر

فلئن لقيتُك خاليتن لتعلمن⁽¹⁾ أي، وأيك فارس الأحزاب

فخاليتين حال من (التاء)، ومن (الكاف)، وفيه اختلاف من أجل اختلاف العاملين في صاحبي الحال⁽¹⁾.

ولنا أن نسوغ - انطلاقاً من التوجيه السابق - وقوع الحال من الفاعل والمفعول معاً، والتعميم بصدق إذا وجد دليل يدرأ اللبس، فذلك خير مما اجترحه بعضهم من التقديرات. وقيم ابن عاشور وزناً للمتقدم من التخريج، فيرتضي أن يكون (على سواء) ظرفاً مستقراً هو حال من ضمير الخطاب في قوله تعالى: (أذنتكم) أي: أذنتكم مستوين في إعلامكم به لا يدعي أحد منكم أنه لم يبلغه الإنذار، وهذا إغذار لهم، وتسجيل عليهم، كقوله في خطبته (ألا هل بلغت؟)، ويجوز أن يتعلق المجرور بفعل (أذنتكم) يريد أن هذا مثل مجال النذير بالحرب، إذ لم يكن في القرآن النازل بمكة دعاء إلى حرب حقيقة، وعلى هذا المعنى يجوز أن يكون (على سواء) حالاً من ضمير المتكلم⁽²⁾.

(1) مشكل إعراب القرآن، (483-484)، والبيت لم يعرف قائله.

(2) التحرير والتنوير، (17، 123).

الرجع الثاني

تجليات الدلالة

غير منكور أن تنهض الدلالة (Semantics) بعلاقة اللفظ بالمعنى، ودلالة أي لفظ هي ما ينصرف إليه هذا اللفظ في الذهن من معنى مدرك، أو محسوس، والتلازم بين الكلمة ودلالاتها أمر لا غنى عنه في اللغة، وهو ما يعتد به المتكلم والمتلقي للوصول إلى فهم الحدث الكلامي، وغاياته، وأبعاده.

ويمكن أن ينوب تعريف الراغب - من القدماء - عن تعريفات أخرى؛ ذمراً للاستطراد. قال في الدلالة: "ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب، وسواء كان ذلك بقصد ممن يجعله دلالة، أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة الإنسان، فيعلم أنه حي، قال تعالى: ﴿مَا ذُهِمَّ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سورة سبأ: 14] ⁽¹⁾.

وتنضوي - في نظر أحمد مختار عمر (ت 2004م) - تحت مظلة الدلالة دراسة المعنى، فالدلالة عنده: "ذلك الفرع الذي يتناول نظرية المعنى، أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى" ⁽²⁾.

وهي - أعني الدلالة - ليست مرادفة للمعنى عند بعضهم، ففي الاتصال اللغوي، أي: نقل الأفكار عن طريق اللغة رمز دال هو اللفظ، ومدلول هو المعنى، ودلالته هي الارتباط بينهما... والعلم الباحث ما بين الألفاظ والمعاني من صلات هو مبحث الدلالة في علم اللغة ⁽³⁾.

تبث هذه الإطلالة مستصفاً من القول مفاده: أن علم الدلالة له استقلالته في فروع علم اللغة، وفيه يجري البحث في معاني الألفاظ وأنواعها، وأصولها، والصلة بين اللفظ والمعنى، والتطور الدلالي، ومظاهره، وأسبابه، والقوانين التي يخضع لها ⁽⁴⁾.

(1) المفردات في غريب القرآن، (171).

(2) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ط 1، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982م.

(3) فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ط 7، دار الفكر، القاهرة، 1981، (268).

(4) التأويل اللغوي في القرآن الكريم دراسة دلالية، حسين الحامد الصالح، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، 1426هـ-2005م.

(33).

وإذا عابنا إرهابات نشأة العلم، فإننا نجد إشارات إلى ظهور مصطلح (علم الدلالة) في نهاية القرن التاسع عشر (1883م) على يد الفرنسي ميشال بريال (Michel Breal)، (ت 1915م) قاصداً به علم المعنى، ثم نشر بالإنكليزية في عام (1900م)، وفي عام (1923) ظهر كتاب (The meaning of meaning)، معنى المعنى لصاحبه أوجدن (Ogden) وريتشارد (Richard)، فأدخلا في العلم دراسة التطور الدلالي، والعلاقات الاجتماعية كالشعور والعاطفة والإرادة والسلوك والرموز والعلاقات... الخ⁽¹⁾.

ولا يفوتنا في هذا المضمار أن نذكر الإسهامات الكبيرة التي قدمها علماء الفقه وأصوله في مباحث علم الدلالة، ولا سيما ما يتعلق منها باستنباط الأحكام من النصوص الشرعية، وكذا جهود العلماء في المصنفات القرآنية - المعاني، والغريب، والتفسير، ودورهم في معالجة مشكلات دلالية كثيرة، فبعض مباحث علم الدلالة قد أثرت وبعض أفكاره قد نوقشت على يد أعلامنا الأوائل⁽²⁾.

ومن أنظارهم الواعية ما ذكره الشريف الجرجاني (ت 816هـ) في تعريف الدلالة: هي كون الشيء بمالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في: عبارة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص⁽³⁾.

وفي سيرة استشراف معالم الدرس الدلالي، يمكن القول: إن حضور الدراسة الدلالية وعدم تغييبها يشكل فتحاً جديداً في مجال دراسة النص اللغوي، لا سيما في دراسة دلالات الألفاظ التي تتجاوز المعنى المعجمي إلى معان جديدة تكتسبها بتأثير ملاسبات داخلية وخارجية تكتنف استعمالها في الكلام.

ولم يقتصر حضور الدراسة عند هذا الحد، وإنما ألفينا في تقادم الأيام أنماطاً أخرى انضوت تحت الدرس الدلالي، وغدا بعضها متداخلاً مع بعض حتى صعب في أحيان رسم ملامح فاصلة بين معالجة وأخرى؛ لأجل تعالق هذه الأنماط مع بعضها، والمحدارها من مؤول واحد، ونؤمل النفس أن تكون الخطاطة الآتية مسترفة صنوف الدراسة الدلالية:

(1) ينظر: علم الدلالة، (22).

(2) علم الدلالة، (22).

(3) التعريفات، علي محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405، (139).

الدلالة السياقية Contextual Semantics	<p>(1) علم الدلالة</p> <p>علم الدلالة Semantics</p>	الدلالة المعجمية Lexical Semantics
الدلالة النفسية Psychological Semantics		الدلالة الصوتية Semantics Voice
الدلالة المركزية Semantics of the central		الدلالة الصرفية Semantics Morphological
الدلالة الهامشية Marginal Semantics		الدلالة النحوية Semantics Grammar
الدلالة الإيحائية Suggestive Semantics		الدلالة الفقهية Jurisprudential Semantics
الدلالة الانعكاسية reflective Semantics		الدلالة الفلسفية Philosophical Semantics
		الدلالة الاجتماعية Social Semantics

عقب هذا المنظور الاستقرائي نشرع إلى تبيان مباحث دلالية يشخص فيها المبتغى النقدي تتمثل بالآتي:

1. إيعاء الدلالة اللغوية

ينهض هذا المسعى بالدلالات الآتية:

1-1 :- الفونيمات في ذات اللفظ

يلحظ القارئ المتفحص أن هذه الدلالة مستمدة من التشكيل الصوتي للخطاب من حيث تكوينه وأدائه ونطقه، من منطلق أن الصوت مظهر من مظاهر الانفعال النفسي، ومن منطلق وجود العلاقة الوطيدة بين الصوت والدلالة، يدرك من الجرس والإيقاع المتولد من التشكيل الصوتي للخطاب نوع من التصاقب والتوافق بين صفة الصوت وصفة الحدث قوة وضعفاً، شدة وليناً، سهولة وصعوبة، فيأتي الصوت القوي مصاحباً الحدث القوي والصوت الضعيف على شاكلة

(1) للاستزادة ينظر: مصطلحات الدلالة العربية-دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، جاسم محمد عبد العبود، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م، (107 وما بعدها).

الحدث الضعيف مصوراً لها ومؤكداً لإياها، ويتسنى ذلك من خلال الربط بين ملامح الصوت، وسماته الفيزيائية والنطقية والسمعية، وطبيعة الأحداث والمواقف⁽¹⁾.

وفي مطلب استظهار ملحظ في هذا الجانب نتوقف إلى صورة من صور التماثل الصوتي في قول الحق - تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [سورة النساء: 115]، فمخالفة فك الإدغام هنا، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ﴾ [سورة الأنفال: 13]، رعاية لجانب المعطوف، ولم يفك في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ [سورة الحشر: 4]، وقال الخطيب: في حكمة الفك والإدغام أن (ال) في الاسم الكريم لازمة بخلافها في الرسول، واللزوم يقتضي الثقل، فخفف بالإدغام فيما صحبته الجلالة بخلاف ما صحبه لفظ الرسول، وفي آية الأنفال صار المعطوف والمعطوف عليه كالشيء الواحد، وما ذكرناه أولى⁽²⁾.

لا يغلو فك الإدغام من قيمة دلالية غير مقتصرة على ما ذكر الألويسي، إذ أوحى ذكر الحرفين المتماثلين إلى سعة المدة الزمنية للمشاقة والحاجة، إذ جاءت مراعية سبب النزول، فالآية في صدد الحديث عن قصة سرقة الدرع بين اليهودي وأحد العرب⁽³⁾، وفيها مدة زمنية إلى أن برأ الله ساحة اليهودي، كما أن فك الإدغام ونطق الحرفين يؤذن ببعد ترميبي، واستباح للمشاقة، وإظهار كمال شناعة ما أقدموا عليه.

والمح أبو حيان إلى أن قوله (ومن يشاقق) عام يندرج فيه صاحب القصة، وغيره من المشاقين من بعدما تبين له الهدى... على سبيل التوكيد والتشنيع⁽⁴⁾.

ولذا كان الإدغام يحدث بفناء صوت في صوت آخر، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني⁽⁵⁾، فإنه يدل على الامتزاج وانصواء شيء في شيء آخر، ومن ثم فإن الإدغام في ﴿يُشَاقِقِ﴾

(1) ينظر: علم اللسانيات الحديثة، نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ط8، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، (224-225).

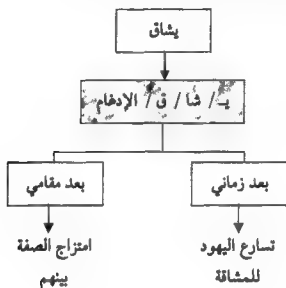
(2) ووج للمعاني، (5/ 172).

(3) ذكرت جل التفسير قصة سرقة الدرع، ينظر مثلاً: التفسير الكبير، (11/ 34)، المحرر الوجيز، (2/ 112).

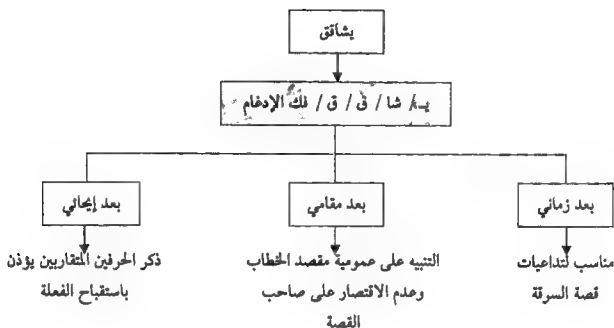
(4) ينظر: البحر المحيط، (3/ 366).

(5) الأصوات اللغوية، (178)، وللاستزادة ينظر: مبحث الإدغام في الأطروحة، (97-98).

[سورة الحشر: 4]، ناسب حال اليهود الذين امتزجت في نفوسهم المشاقة والمهاججة، فالآية نزلت في يهود بني النضير⁽¹⁾، وما صدر عنهم من المكر والمكابرة. وأما وفق منظور الزمن فإن الإدغام ينبع عن قصر الزمن في حال الخطاب قياساً بفك الإدغام، والتقصير الزمني يناسب حال اليهود، فهم لا يلبثون إلا أن يسارعوا في المشاقة والجدل. ييوح هذا العرض بأن الملحظ الصوتي القرآني قد استوعب مظاهر الدلالة في مجالاتها المتعينة في الآيات، واستوفى وجوه التعبير عنها بصور مختلفة ناطقة، ولييان مركزية الإشعاع الدلالي للفظتين، وموطن استقطابها لتأمل المتلقين نعهد إلى هذه الترسمة:



(1) البحر المحيط، (3/366).



1 - 2 - : روافد المبني

نستحضر في هذا المقام قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [سورة المائدة: 89]، (عقدتم) بالتشديد، وقراء حمزة، والكسائي، وابن عياش عن عاصم (عقدتم) بالتحفيف، وابن عامر برواية ابن ذكوان (عاقدم)، والمفاعلة فيها لأصل الفعل، وكذا قراءة التشديد؛ لأن القراءات يفسر بعضها بعضاً، وإن ذلك فيها للمبالغة باعتبار أن العقد باللسان والقلب لا أن ذلك للتكرار اللساني كما توهم⁽¹⁾.

من الواضح أننا نقف وجاه ظاهرة لغوية متواترة في الاستعمال العربي، مفادها رفد المبني بروافد تلقي بظلالها على دلالة اللفظة؛ لأن الألفاظ أدلة على المعاني، فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة⁽²⁾.

(1) روح المعاني، (12/7).

(2) البرهان في علوم القرآن، (34/3).

وتنهض الآية بنمطين لغويين:

الأول: (فعل)، وصورته رفد المبني بحرف واحد وذلك بتضعيف العين، قال سيبويه: تقول: كَسَرْتَهَا، وَقَطَعْتَهَا، فإذا أردت كثرة العمل قلت: كَسَرْتَهُ وَقَطَعْتَهُ ومزقته⁽¹⁾، فحق (فعل) أن يكون للتكثير والمبالغة⁽²⁾.

ويكشف ابن جني النقاب عن جدوى هذا الرفد النبوي، فذكر أنه لما كانت الأفعال دليلاً المعاني كرروا أقوالها، وجعلوا دليلاً على قوة المعنى المحدث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو (صرصر)، و(حقحق) دليلاً على تقطيعه، ولم يكونوا ليضعفوا الفاء ولا اللام لكرهية التضعيف في أول الكلمة، والإشفاق على الحرف المضعف أن يحمي في آخرها، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدال على قوة الفعل، فهذا أيضاً من مساوغة الصيغة للمعاني⁽³⁾.

ويزيدنا استظهاً للمراد بأن باب تكرير العين هو طريق معنوية، ألا ترى أنهم لما اعتزموا إفادة المعنى توفروا عليه، وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه، فقالوا: (قطع)، و(كسر) تقطيعاً وتكسيراً، ولم يجيئوا بمصدره على مثال (فعله)، فيقولوا: (قطعه)، و(كسره)⁽⁴⁾.

الثاني: (فاعل)، وصورته رفد المبني بحرف المفاعلة (الألف)، وقد ذكر أهل اللغة أن المعنى الغالب على (فاعل) هو الدلالة على المشاركة، وقد مثل سيبويه لهذا المبني بقوله: أعلم أنك إذا قلت: (فاعلت) فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين: (فاعلت)، ومثل ذلك: (ضاربت)، و(فارقته)، و(كأمرته)، و(عازرته)، و(خاصمتي) فخصمته أخصمه... وقد تجهيأ (فاعلت) لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على (أفعلت)، وذلك قولهم: (ناولته)، و(عاقبته)، و(عافاه الله)، و(سافرت)، و(ظاهرت عليه)، و(ناصمته) بنوه على (فاعلت) كما بنوه على (أفعلت)⁽⁵⁾.

(1) الكتاب، (4/64).

(2) الأصول في النحو، (3/116).

(3) الخصائص، (2/155).

(4) المصدر نفسه، (2/156).

(5) الكتاب، (4/68).

وإذا دلّنا من توجيهات المفسرين للصيغتين: (عقدتم)، و(عاقدم)، لألفيناها مسترشدة بمقررات اللغويين - أنفة الذكر -، فالتشديد للتكرير مرة بعد مرة، ويحصل بأن يعقدها بقلبه ولسانه، ومتى جمع بين القلب واللسان فقد حصل التكرير، أما لو عقد اليمين بأحدهما دون الآخر لم يكن معقداً، وأما من قرأ بالآلف فإنه من المفاعلة التي تختص بالواحد مثل: عافاه الله، وطارقت النعل، وعاقبت اللص، فتكون هذه القراءة كقراءة من خفف⁽¹⁾. ويحتمل أن يراد به (فاعلت) الذي يقتضي فاعلين، كأن المعنى: يؤاخذكم بما عاقدم عليه الإيمان⁽²⁾.

وليس مقام الآية توطيد اليمين بتكرارها - عند الطبري - فاختار التخفيف في الفعل. وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل (فعلت) في الكلام إلا فيما يكون فيه تردد مرة بعد مرة مثل قولهم: شددت على فلان في كذا، إذا كرر عليه الشد مرة بعد أخرى، فإذا أرادوا الخبر عن فعل مرة واحدة قيل: شددت عليه بالتخفيف⁽³⁾.

إخال - بعد هذا العرض - أن إيماءات دلالية عدة تحتلها صيغ الأفعال، وليس الأمر مقصوراً على ما وجه به الألويسي، فالتشديد يفيد المبالغة في فعل (عقد) وكذلك قراءة (عاقدم)؛ لأن المفاعلة فيه ليست على بابها، فالمقصود منها المبالغة مثل عافاه الله، وأما قراءة التخفيف فلأن مادة العقد كافية في إفادة التثبيت، والمقصود أن المواخذه تكون على نية التوثق باليمين، فالتعبير عن التوثق بثلاثة أفعال في كلام العرب: عقد المخفف، وعقد المشدد، وعاقد⁽⁴⁾.

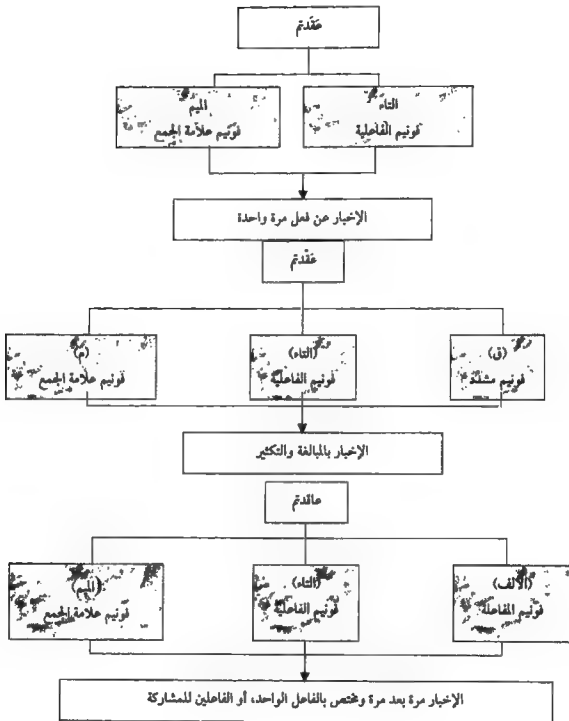
(1) ينظر: التفسير الكبير، (62/12).

(2) أغرر الوجيز، (229/2).

(3) جامع البيان، (13/7).

(4) التحرير والتنوير، (193/5).

ويمكن تبين ذلك بالخطاطة الآتية:



في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمَسَّكَ النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [سورة آل عمران: 24] وردت (معدودات) بصيغة الجمع دون ما في سورة البقرة: - ﴿وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّكَ النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [سورة البقرة: 80] - فإنه بصيغة المفرد تفنناً في التعبير؛ وذلك لأن جمع التفسير لغير العاقل يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة تارة، ومعاملة جمع الإناث أخرى فيقال: هذه جبال راسية، وإن شئت قلت راسيات، وجمال ماشية، وإن شئت ماشيات، وخص الجمع هنا لما فيه من الدلالة على القلة كموصوفة، وذلك أليق بمقام التعجيب والتشنيع⁽¹⁾.

يستظهر السيوطي الافتراق في استعمال العنصرين اللغويين بما يجلي نقد الآلوسي، إذ نقل عن ابن جماعة (733هـ) بأن: فُائل ذلك فرقتان من اليهود إحداهما قالت: إنما نعذب بالنار سبعة أيام عدد أيام الدنيا، الأخرى قالت: إنما نعذب أربعين عدة أيام عبادة آبائهم العجل، فأية البقرة تحتمل قصد الفرقة الثانية حيث عبر بجمع الكثرة، وآل عمران بالفرقة الأولى حيث أتى بجمع القلة⁽²⁾.

ويسهب فاضل السامرائي في البعد الدلالي للصيغتين، ويوضح ذلك أن المفرد المؤنث إذا وقع صفة للجمع دل على أن الموصوف أكثر منه، إذا كانت صفة جمعاً سالماً، فلنك إذا قلت: في بلدنا جبال شاهقة، دل ذلك على أن عندكم جبلاً كثيراً بخلاف ما إذا قلت: في بلدان جبال شاهقات، فإنه يدل على القلة... فالأيام المعدودة أكثر من الأيام المعدودات؛ وسبب ذلك أن المقامين مختلفان⁽³⁾، ملمحاً إلى أن الذنوب التي ذكرت في البقرة كثيرة، فأتى بما يدل على الكثرة (معدودة) وأن الذنوب في آية آل عمران أقل، فاختار ما يدل على القلة (معدودات)⁽⁴⁾.

(1) روح المعاني، (3/ 137).

(2) الإتيان في علوم القرآن، (2/ 307).

(3) التمييز القرآني، فاضل السامرائي، ط4، دار عمار، عمان، 1427هـ-2006م، (41).

(4) المصدر نفسه، (42).

وعلى عكس هذا التوجيه يرى ابن عاشور أن (معدودات) أكثر من (معدودة)؛ ولأجل هذا قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾؛ لأنهم يقلّلونها غروراً، أو تعزيراً⁽¹⁾. ولعله أخذ بالقاعدة المطردة: إن الزيادة في المبنى هي زيادة في المعنى.

إن استنطاق الأبعاد الدلالية المتحصلة من البسط السابق يقضي بنا إلى ملحظين:

الأول: إن معنى معدودة: قليلة، أو قلائل⁽²⁾، وكذلك معدودات؛ لأنها جمع قلة، بيد أن فرقاً حاصلًا في البعد الدلالي للفظتين يشكل سمة مميزة وفارقة في سياق الاستعمال، فـ (معدودة) تدل على عدد غير معين، و(معدودات) تدل على عدد معين، وبذا ينكشف مقصد الألويسي بالأليق تماماً، فالصيفتان متممكتان في موقعهما من الآيتين؛ نظراً لمناسبتها الموقف الذي ذكرنا فيه.

الأخر: إن وصف اليهود لهذه الأيام بأنها (معدودة) تارة، و(معدودات) تارة أخرى، وهي الأيام التي عبدوا فيها العجل دليل على كذب قولهم، وتخطيط مقولتهم، وفساد معتقدهم؛ لأنهم لم يستقروا على قول واحد، فالصيفتان لا تقبلان أن تتعاورا وتبدلا، إذ تضيفان على سياقهما مسحة دلالية تعكس موقف اليهود واضطرابهم.

1 - 3: إجماع الخالفة:

بفحص مستأنف نجد أن الدلالة النحوية تستمد من التشكيل النحوي بنظمه، وحركات إعرابه، وعلاقات عناصره، أو ما سماه ابن جني: الدلالة المعنوية⁽³⁾، فهي تقوم على فهم معاني الكلام، تلك المعاني التي كانت محط عناية أهل العربية كافة، فقد عني بها النحويون ودرسوها في الأبواب النحوية المختلفة، وحددوا دلالاتها، ومن المقصود بها، أهو المتكلم أم المخاطب؟ وحددوا نوعها هل هي من الخبر، أو غير الخبر؟⁽⁴⁾

ويمكن القول أن تلكم الدلالات تنهض بالعلاقة بين الأساليب النحوية ومعناها، ومن تلك المعاني تؤخذ الدلالات التي يقصد بها من استعمال أسلوب نحوي دون آخر⁽⁵⁾.

(1) التحرير والتنوير، (2/ 160).

(2) ينظر: الكشف، (1/ 251)، تفسير البيضاوي، (1/ 461).

(3) ينظر: الخصائص، (2/ 161، 3/ 100).

(4) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، (215 وما بعدها).

(5) ينظر: مصطلحات الدلالة العربية، (110).

وستلقي الضوء من جانب نقدي على دلالات وظلال موحية من قوله تعالى: ﴿وَيَكَاذِبُونَ لَا

يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [سورة القصص: 82]، (وي) عند الخليل وسيبويه اسم فعل، ومعناها: أعجب، وتكون للتحسر والتندم أيضاً، كما صرحوا به، وعن الخليل: أن القوم ندموا فقالوا متندمين على ما سلف منهم: (وي)، وكل من ندم وأراد إظهار ندمه قال: (وي)، ولعل الأظهر إرادة التعجب بأن يكونوا تعجبوا أولاً عما وقع، وقالوا ثانياً: كان إلخ...، وزعم الهمداني (336هـ) أن الخليل ذهب إلى أن (وي) للندم، و(كان) للتعجب، والمعنى: ندموا متعجبين في أن الله تعالى يسط... إلخ، وفيه أن كون (كان) للتعجب مما لم يعهد⁽¹⁾.

يمكن أن نفيد في إثارة النقد المقربة لدلالة التعجب والتندم في لفظة (وي) بالتعويل على ما صدر من السابقين من أقوال معززة.

- النحويون:

يرى الزخشري: أن لفظة (وي) للندم والتعجب، تقول: وي ما أخفله⁽²⁾، والمعنى عند سيبويه: أن القوم انتهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو نبهوا، ف قيل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا؟⁽³⁾. وعند ابن هشام: أي أعجب لعدم فلاح الكافرين⁽⁴⁾.

- أرباب معاني القرآن وعلموه:

قال النحاس: أحسن ما قيل في هذا قول الخليل وسيبويه ويونس والكسائي: إن القوم تنبهوا، أو نبهوا، فقالوا: (وي)، والمتندم من العرب يقول في خلال تندمه: (وي)⁽⁵⁾.

- المفسرون:

قال الزخشري: (وي) كلمة تنبه على الخطأ والتندم، ومعناه: أن القوم قد تنبهوا على خطئهم في تمنيمهم وقولهم: ﴿يُرِيدُونَ الْآحْيَاةَ الدُّنْيَا يَلْمِزُكَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُرُونُ﴾ [سورة القصص، الآية 79]، وتندموا ثم قالوا: (كأنه لا يفلح الكافرون)، أي: ما أشبه الحال بأن الكافرين

(1) روح المعاني، (20/146).

(2) ينظر: المفصل، (206).

(3) الكتاب، (2/154)، وينظر: الأصول في النحو، (1/251).

(4) أوضح المسالك، (4/83).

(5) ينظر: معاني القرآن للنحاس، (5/204)، الجامع لأحكام القرآن، (13/318).

لا ينالون الفلاح⁽¹⁾. أو هي للتعجب، يقول الرجل لغيره: وي أما ترى ما بين يديك؟ فقال الله: وي، ثم استأنف كان الله يسط، فאלله تعالى إنما ذكرها تعجيباً لخلقها⁽²⁾.
- المعجميون:

جاء في اللسان أن (وي) كلمة تعجب، أو حرف معناه التعجب⁽³⁾. ولن نجدنا مفترقين عن هذا الاستقراء من غير ذكر أقوال أخرى تؤذن بإيحاءات دلالية متنوعة تشع من اللفظة التي نحن بصددها:

- إن أصلها (ويلك) وقد حذفت اللام، والمعنى: ألم تعلم أنه لا يفلح الكافرون، وهو قول الفراء، وقد ضعفه العكبري لوجهين: أحدهما: إن معنى الخطاب هنا بعيد، والثاني: إن تقدير (وي) أعلم لا نظير له، وهو غير سائق⁽⁴⁾.
- قال آخر: إن (وي) تنبيه، وكان حرف آخر غيره، بمعنى: لعل الأمر كذا، واظن الأمر كذا؛ لأن كان بمنزلة اظن وأحسب وأعلم⁽⁵⁾.
- حكى ابن قتيبة عن بعض العلماء أنه قال: معنى (ويكأن) رحمة لك بلغة حير⁽⁶⁾.

1-4- فاعلية الآداة

يتمثل هذا الضرب بقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْوَةٍ وَهُمْ لَا يُتَّقُونَ﴾ [سورة الأنفال: 56]، (من) للإيدان بأن المعاهدة التي هي عبارة عن إعطاء العهد وأخذه من الجانبين معتبرة ههنا من حيث أخذه ﷺ إذ هو المناط لما نعى عليهم من النقص لا إعطاؤه - عليه الصلاة والسلام - إياهم عهده، كأنه قيل: الذين أخذت منهم عهدهم،

(1) الكشف، (438/3).

(2) التفسير الكبير، (18/25).

(3) لسان العرب، ويا.

(4) ينظر: إملاء ما من به الرحمن، (2/180-181).

(5) ينظر: جامع البيان، (20/121).

(6) البحر المحيط، (7/131).

وإلى هذا يرجع قولهم: إن (من) لتضمين العهد معنى الأخذ، أي: عاهدت آخذاً منهم. وقال أبو حيان: إنها تبعية؛ لأن المباشر بعضهم لا كلهم، وقيل: هي زائدة وليس بشيء⁽¹⁾.

نلمح أن الألوسي كان موفقاً - والله تعالى أعلم - في إشار أن تكون (من) دخلت؛ لأن العهد أخذ منهم، فشكل بعدها الدلالي كشفاً لنوايا يهود إزاء اليهود التي قطعوها مع رسول الله ﷺ، قال ابن عاشور: وتعدية (عاهدت) بـ (من) للدلالة على أن العهد كان يتضمن التزاماً من جانبهم؛ لأنه يقال: أخذت منه عهداً، أي التزاماً، فلما ذكر فعل المفاعلة، الدال على حصول الفعل من الجانبين، نبه على أن المقصود من المعاهدة التزامهم بأن لا يعينوا عليه عدواً⁽²⁾.

فهم قريظة والنضير نقضوا العهد فأعانوا مشركي مكة بالسلاح، ثم اعتدروا، فقالوا نسينا، فعاهدهم - عليه الصلاة والسلام - ثانية فنقضوا يوم الخندق⁽³⁾.

أما دلالة التبعض فتعقد في سياق الآية؛ لأن المعاهدة إنما تكون مع أشرافهم⁽⁴⁾، ثم ينقضونه⁽⁵⁾، فالمعادين بعض الكفار⁽⁶⁾، وهذا الانتفاء المنوط ببعضهم يؤذن بتقدم الرأي الأول على التبعض، فضلاً عن عدم متانة المعنى، إذ يصير الذم متوجهاً إلى بعض الذين كفروا، فهم لا يؤمنون، وهم الذين ينقضون عهدهم⁽⁷⁾.

بقي أن نومي إلى أن ثمة متضمن دلالتين ذكرنا في الحرف (من)، أحدهما: أنها صلة والمعنى: الذين عاهدتهم، والآخر: أنها بمعنى (مع) والمعنى: عاهدت معهم⁽⁸⁾.

1-5: مخطط التركيب التعليلي:

ويحمله قوله تعالى: ﴿قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [سورة النمل: 27]، (أم كنت من الكاذبين)، جملة معلق عنها الفعل للاستفهام، وكان مقتضى الظاهر: أم كذبت، وإشارة

(1) روح المعاني، (26/10).

(2) التحرير والتنوير، (9/138).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (8/30).

(4) التفسير الكبير، (15/146).

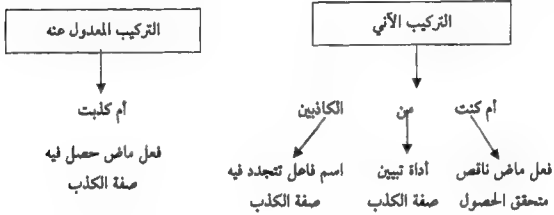
(5) الجامع لأحكام القرآن، (8/30).

(6) البحر المحيط، (4/504).

(7) التحرير والتنوير، (9/138).

(8) ينظر: زاد المسير، (2/372).

ما عليه النظم الكريم؛ للإيذان بأن كذبه في هذه المادة يستلزم انتظامه في سلك الموسومين بالكذب الراسخين فيه، فإن مساق هذه الأقاويل الملفقة مع ترتيب أنيق يستميل قلوب السامعين نحو قبلها من غير أن يكون لها مصداق أصلاً، لا سيما بين يدي نبي عظيم تحشى مسطوته، لا يكاد يصدر إلا عمن رسخت قدمه في الكذب والإفك وصار سجية له، حتى لا يملك نفسه عنه في أي موطن كان، وزعم بعضهم أن ذاك لمراعاة الفاصلة، وليس بشيء أصلاً⁽¹⁾.
يمكن أن نستعين بالترسيمة الآتية لبيان الافتراق بين التركيب المتحقق في النظم، والتركيب المعدول عنه:



نلاحظ أن المادة اللغوية المسخرة في النظم القرآني حققت بعداً دلاليّاً أدخل في نسبة الكذب؛ ليكون متناغماً مع وقع المقال الذي صدر عن الهدهد؛ لأنه إذا كان معروفاً بالانحراف في سلك الكاذبين كان كاذباً لا محالة، وإذا كان كاذباً اتهم بالكذب فيما أخبر به فلم يوثق به⁽²⁾.
ولمّا شك في خبره؛ لأنه أنكر أن يكون لغيره في الأرض سلطان⁽³⁾، ومن ثمّ يؤذن هذا النمط بتوضيح تهمته بالكذب ليتخلص من العقاب، وإيذان بالتوبيخ والتهديد، وإدخال الروح عليه بأن كذبه أرجح عند الملك؛ ليكون الهدهد مغلباً بالخوف على الرجاء، وذلك أدخل في التأديب على مثل فعلته، وفي حرصه على تصديق نفسه بأن يبلغ الكتاب الذي يرسله معه⁽⁴⁾.

(1) روح المعاني، (19/ 228).

(2) الكشف، (3/ 367)، وينظر: الدر المصون، (11/ 267).

(3) زاد المسير، (6/ 167).

(4) التحرير والتوير، (19/ 252).

ويسترعي خاطر الباحث - في ضوء المنطلقات الدلالية آنفة الذكر - أن تكون هذه الدلالة المنوطة بالتركيب أوقع من علة مراعاة الفاصلة، وإن كانت الأخيرة تكشف عن نسج إيقاعي دقيق في البناء اللغوي للفاصلة القرآنية.

6-1 : أفراد الصيغة

يتضح من خلال تفسيره لقول الحق - تعالى -: ﴿فَأَيُّهَا فِرْعَوْنُ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ أَلْعَلَّيْمِينَ﴾ [سورة الشعراء: 16]، أفرد الرسول هنا؛ لأنه مصدر بحسب الأصل وصف به كما يوصف بغيره من المصادر للمبالغة، كرجل عدل، فيجري فيه كما يجري فيه من الأوجه، ولا يخفى الأوجه منها، وعلى المصدرية ظاهر القول كثير عزة:

لَقَدْ كَذَبَ الْوَائِسُونَ مَا قُهِتُ عندهم يسير ولا أرسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ⁽¹⁾

وأظهر منه قول العباس بن مرداس (18هـ):

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي خُفَاةً رَسُولاً بَيَّنْتَ أَهْلَكَ مُتَّهَاهاً⁽²⁾

أو لاتحادهما للأخوة، أو لوحدة المرسل أو المرسل به، أو لأن قوله تعالى: (إنا) بمعنى: إن كلامنا، فصح أفراد الخبر كما يصح في ذلك، وفائدته الإشارة إلى أن كل منهما مأمور بتبليغ ذلك، ولو منفرداً⁽³⁾.

(1) الرواية في الديوان:

لَقَدْ كَذَبَ الْوَائِسُونَ مَا بَحْتُ عَنْهُمْ بَلِيلِي وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

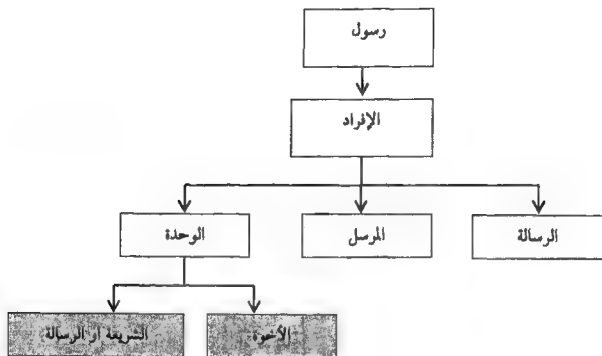
ينظر: ديوانه، (171).

(2) ديوان العباس بن مرداس، جمع: مجيئ الجيوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1968م، (35).

(3) روح المعاني، (80/19).

يلوح في أفق هذا الهدى إجماعات دلالية حملها لفظ الأفراد، ويمكن أن تنلمسها بالترسيمة

الآتية:



يظهر أن مجيء اللفظ بالأفراد؛ لاتفاقهما - موسى وهارون - على شريعة واحدة، واتحادهما بسبب الأخوة كأنما رسول واحد، وقيل: دلالة على أن كل واحد منهما رسول، أو لكونه هو الرسول خاصة⁽¹⁾.

وجعله بمعنى المرسل لا يوجب التثنية، وبمعنى الرسالة يجوز التسوية فيه، إذا وصف به الواحد والتثنية والجمع، كما يفعل بالصفة نحو: صوم وزور، قال الشاعر:

أَلَكَيْسِي إِلَيْهَا وَخَيْرُ الرُّسُو لِأَخْلَمُهُمْ بِسَوَاحِي الْخَبْرِ⁽²⁾

(1) التفسير الكبير، (24/108).

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان المهديين، دار الكتب المصرية، 1995م، (1/164)، وينظر: الكشف، (311/3).

ويموز أن يكون الرسول في معنى الاثنين والجمع، فتقول العرب: هذا رسولي ووكيلي، وهذان رسولي ووكيلي، وهؤلاء رسولي ووكيلي، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [سورة الشعراء: 77]، وقوله: ﴿هَؤُلَاءِ صِيقِي﴾ [سورة الحجر: 68]، وقوله: ﴿ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [سورة الحج: 5] ⁽¹⁾.

ولا يعدم الباحث ملحظاً مستصفاً من دلالة الأفراد مفاده: أن هذه الدلالة تتركز - والله تعالى أعلم - في الوحدة بنوعيتها: الوراثي والمكتسب، أما الأول فحملته وحدة التشريع والتبليغ برسالة السماء، وأما الآخر فحملته وحدة أخوة النسب بين موسى عليه السلام وهارون، وبخلقهما في نفسيهما قد أضفى عليها مسحة من الثبوت، وألقى مهابة في نفوس أعدائهما.

2. معالجة نقدية في تكثيف المعنى؛

أقدم في مستهل هذا المسمى لعل وصفه في هذا المقام:

أحدهما: ينهض ملحظ مفاده أن الدلالة تعد محطة مركزية تنطلق منها رحلة البحث عن المعنى، أو جهود العلوم الإنسانية منها - في أقل تقدير، ويمكن أن تجد قاسمها المشترك في البحث المنصب على الدلالة ⁽²⁾.

الأخر: يشخص تعدد المعنى على صعيد لغة التنزيل الكريم من خلال تفاسير القرآن، فالقرآن يمثل القول، بينما تمثل التفسير أمثلة ممكنة لمعنى القول تساعدنا على تبين أسس تعدد معناه، وبعبارة أخرى فإن معنى القرآن كامن فيه لا يتحقق إلا من خلال التفسير التي هي الإنجاز للمحتملات المعنوية الكامنة... فلئن كان المعنى كامناً في القول، فإنه لا يجوز الحديث عن تعدد إلا بخروج ذلك المعنى الكامن إلى حيز الوجود بالفعل من خلال تفسير ما ⁽³⁾.

ونستعين بآثارة من علم السابقين لاستكناه هذا المطلوب، مؤثرين قول ابن جني في: 'باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين: أحدهما أقوى من صاحبه أيمازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما

(1) الجامع لأحكام القرآن، (94/13)، ونظر: زاد المسير، (6/118).

(2) للاستزادة من تفصيل هذا الملحظ ينظر: المعنى بين التعيين والتضمين، زياد عز الدين العوف، مجلة الموقف الأدبي، (ع434)، 2007، (52).

(3) تعدد المعنى في القرآن، ألفه يوسف ط، دار سهر للنشر، كلية الآداب منية، تونس، 2003، (18).

دون صاحبه؟. اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع من ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً⁽¹⁾.

يدلنا هذا البسط على عنايتهم بمعنى الكلمة مفردة، وما يتصل بها ضمناً من أطر قولية ومقامية تفضي إلى فهم قصد المعنى، أو بيانه وتحديد على سواء. وهذا دأب من يروم دراسة المعنى بأن يلتزم بضوابط اللغة وسياقات النص.

ولنجني من هذه المدارسة أيضاً أن أنفتاح الكلمة لا ينبغي أن يفهم على أنه في ممارسة المانع للمعنى فحسب، بل تنفتح الكلمة لقبول المعاني التي لمجحت السياقات في منحها للكلمة؛ فالكلمة مفتوحة من ناحية على إمكانيات وفرتها بنية النظام اللساني، ولكن بمقدار ما تصير هذه العلاقة المضمرة محقة في الخطاب، ومعترفاً بها من قبل المتحدثين، يكون أثر المعنى الناتج عن هذه العلاقات راسخاً في الذاكرة ويثبت تعلقه بالعلامة بأن يهبها مضموناً، وهكذا تكون الكلمة مألحة ومستقبلية في إطار تشكل معانيها المجردة، وهكذا تكون الكلمة (مجردة) تحمل عدداً من المعاني المفتوحة القابلة للتفاعل، ومتشكلة في بنية سياقية تحمل معنى، أو عدداً من المعاني القابلة للتحديد⁽²⁾.

وعسى أن نقارب في مسعانا ملاحظ نقدية في تكثيف المعنى من خلال التعرض للظواهر الآتية:

2 - 1: الخاص والعام:

قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُشْعَلُونَ﴾ [سورة الزخرف: 44]،

(لقومك)، قيل: هم قريش على ما روي عن ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والسدي، وابن زيد، وقيل: هم العرب مطلقاً، لما أن القرآن نزل بلغتهم، ثم يختص بذلك الشرف الأخص فالأخص منهم، حتى يكون الشرف لقريش أكثر من غيرهم، ثم لبني هاشم أكثر عما يكون لسائر قريش، وفي رواية عن قتادة: هم من أتبعه ﷺ من أمته، وقال الحسن: هم الأمة، والمعنى: وإنه لتذكروا وموعظة لك ولأمتك، والأرجح عندي القول الأول⁽³⁾.

نلاحظ أن الألوحي قد أثبت المعنى الخاص للخطاب معولاً في منحاه على:

(1) الخصائص، (2/488-489)...

(2) الاتساع في المعنى، ميقول علي بشير النعمة، ط 1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1432هـ-2011م، (86).

(3) روح المعاني، (25/104-105).

- الأثر المتواتر في سبب نزول الآية؛ قال ابن عباس - رضي الله عنهما - كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على القبائل، فإذا قالوا له: فلمن يكون الأمر بعدك؟ سكت، حتى نزلت هذه الآية، فكان إذا سُئِلَ بعد ذلك قال: لقريش، فكانت العرب لا تقبل على ذلك حتى قبلته الأنصار⁽¹⁾.
 - القرينة اللفظية المتمثلة بـ (ذكر)، والمعنى: (الشرف)، من قولك: فلان مذكور⁽²⁾، فمن ذا الذي يستأهل الصدارة بعد التشريف برسول الله ﷺ وما أنزل عليه من الذكر الحكيم غير قريش؟.
 - ويمكن أن نزيد حجة من الهدى النبوي الشريف تعزز خطاب الخاص، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهما اثنان⁽³⁾.
- ولا يذهب عنا صوابية أن يكون المعنى العام هو المقصود في الخطاب؛ وذلك لتأزر حجج سياقية تؤذن بهذا المنزع:
- قوله تعالى السابق: ﴿فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ﴾ [سورة الزخرف: 43]، قال قتادة: أي القرآن⁽⁴⁾. والأمة مأمورة بأخذ أوامره، واجتناب نواهيه.
 - القرينة اللفظية المتمثلة بـ (ذكر)، أي: القرآن⁽⁵⁾. وهو منزل للناس كافة.
 - السياق اللاحق في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ تُنْقَلُونَ﴾ [سورة الزخرف: 44]، أي: يا أمة محمد - عليه الصلاة والسلام - من القرآن، وعن قيامكم بحقه، وعن تعظيمكم له⁽⁶⁾؛ وعن الشكر عليه⁽⁷⁾.

(1) المحرر الوجيز، (57/5).

(2) الكشاف، (4/73، 4/570).

(3) صحيح البخاري، باب مناقب قريش، الحديث: (3310، 3/1290).

(4) معاني القرآن للنحاس، (6/364).

(5) جامع البيان، (25/77).

(6) الكشاف، (4/570).

(7) معاني القرآن للفراء، (3/173).

2 - 2: المعنوي والحسي:

يَرِدُنَا من جانب قوله تعالى: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [سورة البقرة: 125]، والمراد من التطهير: التنظيف من كل ما لا يليق، فيدخل فيه الأوثان والأنجاس وجميع الخبائث، وما يمنع منه شرعاً كالحائض، وخص مجاهد، وابن عطاء، ومقاتل، وابن جبير التطهير بإزالة الأوثان، وذكروا أن البيت كان عامراً على عهد نوح عليه السلام، وأنه كان فيه أصنام على أشكال صالحهم، وأنه طال العهد فعبدت من دون الله تعالى، فأمر الله تعالى بتطهره منها، وقيل: المراد بجراه، ونظفاه، وخلقه، وأرفعا عنه الرفث والدم، الذي كان يطرح فيه، وقيل: أخلصاه لمن ذكر بحيث لا يشاء غيرهم، فالتطهير عبارة عن لازمة، ونقل عن السدي أن المراد به: البناء والتأسيس على الطهارة والتوحيد، وهو بعيد⁽¹⁾.

يتجلى للمتدبر عقب هذا العرض، أن التنوع المعنوي للفظ (طهراً) قد أثرى دلالتها، ووسع مقصد الخطاب، وشكل تقنية أو آلية خطابية يمكن أن تتيح للمتلقي - عبر العصور - فرصة التلمي في الإيماءات المنبثقة من شمولية المعنى لكل أمر لا يليق بالبيت العتيق، حسياً أو معنوياً، فالحسي يقع في دائرة تطهير الأمكنة والأجسام، والمعنوي يقبع في تطهير النفوس مما علق بها من أدران الجاهلية كالشرك وغيره؛ وما ذاك إلا تهية للنفوس الزكية إلى عبادة الخالق - عز وجل - حيث تتوجه شطر المسجد الحرام.

قال ابن عاشور مجلياً هذا الملاحظ: 'والمراد من تطهير البيت ما يدل عليه لفظ التطهير من محسوس، بأن يحفظ من القاذورات والأوساخ ليكون المتعبد فيه مقبلاً على العبادة دون تكدير، ومن تطهير معنوي، وهو أن يُتَبَدَّ عنه ما لا يليق بالقصد من بنائه من الأصنام والأفعال المنافية للحق كالعدوان والفسوق، والمنافية للمروءة كالطواف عرباً دون ثياب الرجال والنساء'⁽²⁾.

يخلص الباحث إلى أن عرض الألوحي لم يستوفِ النكت الدلالية المنوطة بتنوع معنى لفظ (طهراً)، فهو قاصر عن الإيفاء بالآتي:

- التنويه بالافتراق الدلالي بين الحسي والمعنوي - آنف الذكر -.

(1) روح المعاني، (1/ 467).

(2) التحرير والتنوير، (1/ 692-693).

- توجيه الدال الزمني لأمر التطهير، قال الطبري: أن يكون معناه: وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن ابني بيتي مطهرًا من الشرك والريب، كما قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ أُسِّسَ بُيُوتُهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أُسِّسَ بُيُوتُهُ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [سورة التوبة: 109]، فكذا ذلك قوله: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهْرًا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية 125]، أي: ابني بيتي على طهر من الشرك بي والريب... أو أن يكون أمرًا بأن يطهر مكان البيت قبل بنيانه، والبيت بعد بنيانه مما كان أهل الشرك بالله يجعلونه فيه على عهد نوح ومن قبله من الأوثان؛ ليكون ذلك سنة لمن بعدهما⁽¹⁾.
- التفطن إلى ملحظ ظاهر اللفظ وباطنه، قال الزركشي: قوله تعالى: ﴿أَنَّ طَهْرًا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ أن طهراً ببيتي للطائفين) ظاهره الكعبة وباطنه القلب، قال العلماء: ونحن نقطع أن المراد بخطاب إبراهيم الكعبة، لكن العالم يتجاوز إلى القلب بطريق الاعتبار عند قوم، والأولى عند آخرين: ومن باطنه إلحاق سائر المساجد به، ومن ظاهره عند قوم العبور فيه⁽²⁾.
- ومن جدوى النظر بروية يرصد الباحث تنويعات معنوية ماثلة في التفسير، مجتهداً في تحديد مشكل هذه التنويعات من خلال الخطاطة الآتية:

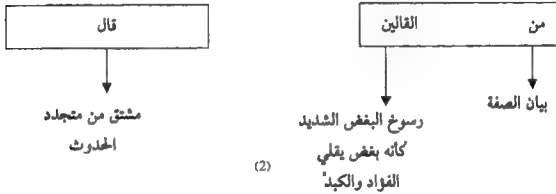
(1) جامع البيان، (1/ 538-539).

(2) البرهان في علوم القرآن، (2/ 199).

الآية	الشاهد	المعاني المحتملة	المعنى الثبت والرؤية	مشكل التنوع	موضع الشاهد في النص
﴿فَلْتَقَطْهُمَا أَمْرَهُمُ بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ [سورة المؤمنون: 53].	زبواً	أي: قطعاً جمع زبور بمعنى: فرقة، ويؤيده أنه قرئ (زُبُرًا) بضم الزاي وفتح الباء، فإنه مشهور ثابت في جمع كتب، وقيل: جمع زبور بمعنى كتاب من زبورت بمعنى كتب.	بمعنى: فرقة ولا يخفى خفاء المعنى على تفسير الكتاب، ولا يكاد يستقيم إلا تأويل.	تشكيل البنية العبرية	50-49 / 18
﴿يَنْبَغِي دَعَى الْكَاذِبِينَ نَامَتْوَا إِنْ أَرْضِي وَيَسَعَةً فَلْيُنْزِلْ فَأَعْبُدُونِ﴾ [سورة العنكبوت: 56].	أرضي	الأرض المعروفة، وذلك يجعل الخطاب للمصاحبة بأن يهاجروا من مكة، أو للمؤمنين عمومياً بالمهجرة إلى الأرض التي يتكثرون فيها إقامة حدود الله، وقيل: أرض الجنة، أصحها الله تعالى لمن أخلص له ميعاته.	الأرض المعروفة فالمن هو الممول عليه.	اللفظ موصول بالخطاب التأنيدي والزمي.	12 / 21
﴿وَمَنْ يُعْظِمِ شَعِيرَ اللَّهِ فَلْيَنْهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [سورة الحج: 32].	شعائر	هي البدن المهدايا لأنها من معالم الحج، أو علامات طاعته تعالى وهديته، وقيل: الشعائر ست: الصفاء والمروة، والبدن والجمار، والمسجد الحرام، وحرقة، والركن، وتعظيمها إتمام ما يفعل بها، وقيل: الشعائر مواضع الحج كلها من منى وحرقة، والمزدلفة، والصفاء والمروة، والبيت وغير ذلك.	البدن والمهدايا لأنها من معالم الحج، والجواهر عليه، وهو أوفق لما يعد.	ملايات القام التشريعي.	179 / 17
﴿هَلُمَّتْ صَوَابُكُمْ وَيَبِغْ وَصَلَوْتُ وَتَسْجُدُ﴾ [سورة الحج: 40].	صلوات	جمع صلاة، وهي كنيسة اليهود، وقيل: معبد التصاري دون البيعة.	كنيسة اليهود، هي الأشهر، وسميت كنيسة لأنها يصلى فيها مجازاً من تسمية المل باسم الحال، وقيل: هي بمعناها الحقيقي.	اعتبار الحقيقة والجواز.	194 / 17
﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [سورة مريم: 59].	غيّا	نهر في أسفل جهنم يسيل فيه صديد أهل النار، أو واد في جهنم بعيد القعر، أو آثار في جهنم يسيل إليها الصديد والقيح، أو السوء، أو الضلال.	إليه الضلال، وهو المعنى المشهور، وعليه قيل: المراد جزاء غي، والزجاج: غيّا من طريق الجنة.	حضور أكثر من معنى لكل أغوري غيي.	129 / 16

2 - 3: اختيار المشتق الجمعي:

ويجمله قول الحق تبارك وتعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنِّ الْقَالِينَ﴾ [سورة الشعراء: 168]، والعدول عن (قالي) إلى ما في النظم الجليل؛ لأنه أبلغ، فإنه إذا قيل: قالي لم يغد أكثر من تلبسه بالفعل، بخلاف قوله: (من القالين)، إذ يفيد أنه مع تلبسه من قوم عرفوا واشتهروا به، فيكون راسخ القدم عريق العرف فيه⁽¹⁾. يكتسب المشتق بصيغة الجمع بعداً معنوياً إثر توافقه مع الحدث الكلامي للخطاب بين المتكلم والمتلقي، والذي يتكفل بكشف ذلك البعد.



وهو كقولك: فلان من العلماء، فيكون أبلغ من قولك: فلان عالم؛ لأنك تشهد له بكونه معدوداً في زمريتهم، ومعروفة مساهمته لهم في العلم⁽³⁾. ومن مثل هذا المنحى قوله تعالى: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْكَاهِلِينَ﴾ [سورة البقرة: 67].

2 - 4: التضمين الفعلي:

دأب الدارسون على تقديم تعريف لمصطلح التضمين مفاده: إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطي حكمه، فهو يولد معنى جديداً، وفالذته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين⁽⁴⁾. وهذه الخاصية دفعتنا إلى عده من آليات تكثيف المعنى، فجاء في هذا المقام.

(1) روح المعاني، (138/19).

(2) التفسير الكبير، (139/24).

(3) الكشف، (336/3).

(4) ينظر: الجملة العربية والمعنى، (158، 232).

وأطرد هذا المصطلح في مظان اللغة والتفسير^(١)، وأدركوا قيمة الإيجابية في تفسير النصوص، على أن معنى التضمن - عند الزحشرى - هو معنى ضمني يحتاج أحياناً إلى جهد لاستنباطه، وأنه: لا يكاد يهتدي إلى تبينه إلا النقاب الحدث من علماء البيان^(٢).

ويمكن أن نستظهره من قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمٍ إِلَّا عُلَىٰ وَفَقَدُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ [سورة الصافات: 8]، قرأ الجمهور: (لا يسمعون) بالتخفيف وتعدي الفعل على قراءة الجمهور بـ (إلى)؛ لتضمنه معنى الإصغاء، أي: لا يسمعون مصغيين إلى الملاء الأعلى - وبناء على ما هو الظاهر - يسمعون - من أن الفعل لا يخالف ثلاثيه في التعدي، واستعمال تسمع مع (إلى) لا يقتضي كونه غير مضمّن، وقيل: لا يحتاج إلى اعتبار التضمن عليها، والتفعيل مؤذن بالطلب، فسمع بمعنى: طلب السماع، وقيل: ويشعر ذلك بالإصغاء، فتوافق القراءتان، وإن لم يقل بالتضمن في قراءة التشديد، ولعل الأولى القول بالتضمن^(٣).

لا جرم أن جلوة التحليل في هذا العرض تستقر في مدارسة الانزياح الفعلي عن رتبة ما هو مألوف في استعماله بتقنية التضمن، التي تأخذ موقعها المناسب في نفس المتلقي بما تضيفه من إحياءات، وتكثيف للمعاني.

ويكفي أن نذون ما يحلي هذه الظاهرة من قول الزركشي: بأن تضمن فعلاً معنى فعل آخر، ويكون فيه معنى الفعلين جميعاً، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرف، فيأتي متعدياً بحرف آخر ليس من عادته التعدي به، فيحتاج إما إلى تأويله، أو تأويل الفعل ليصح تعدي، واختلفوا أيهما أولى، فذهب أهل اللغة وجماعة من النحويين إلى أن التوسع في الحرف، وأنه واقع موقع غيره من الحروف الأولى، وذهب المحققون إلى أن التوسع في الفعل وتعديته بما لا يتعدى؛ لتضمنه معنى ما يتعدى بذلك الحرف أولى؛ لأن التوسع في الأفعال أكثر^(٤).

(١) من وجهة إحصائية، ولزبد فضل وبيان تتبع الباحث مصطلح التضمن في تفسير الألووسي، فوجده في مائة وسبعين موضعاً، وبحكم هذا العدد يصدق القول: إن يقيناً حاصل لدى الألووسي بالقيمة الإيجابية للتضمن في تفسير النصوص، وبيان مشكل الألفاظ، وأن تقليد معين قد يكون أرحى من تقديم معنى فذ. محترساً أن كثيراً من مواضع التضمن في التفسير - لم تشتمل على رؤية نقدية تلامس معنى الأطروحة.

(١) الكشف، (254/1).

(2) روح المعاني، (84/23).

(3) البرهان في علوم القرآن، (338/3).

وناسياً على القول بتوسع الفعل، وذلك بتضمينه معنى فعل آخر يكشف الزمخشري عن الافتراق المعنوي الحاصل في استعمالات الفعل (سمع)، قال: فإن قلت أي فرق بين سمعت فلاناً يتحدث، وسمعت إليه يتحدث، وسمعت حديثه، وإلى حديثه؟ قلت: المعدى بنفسه يفيد الإدراك، والمعدى بـ (إلى) يفيد الإصغاء مع الإدراك⁽¹⁾.

ولنا أن نكشف عن معنى الإدراك في الفعل المعدى بنفسه بأمثلة قرآنية، نستعملها بقوله تعالى: ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ تُخْرِجُونَهُ﴾ [سورة البقرة: 75]، فهم مدركون لكلام المولى - عز وجل - بدليل قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: 75]، ومنه قوله: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ﴾ [سورة القصص: 55]، فحين أدركوا هذا اللغو قالوا: ﴿لَنَّا أَعْتَلْنَا وَلَكُمْ أَعْتَلْنَا﴾ [سورة القصص: 55]، وآخر التمثيل في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا﴾ [سورة النبا: 35].

ونكمل الإيجاءات النابضة من تضمين الفعل بتصريح البيضاوي بأن: تضمينه معنى الإصغاء؛ مبالغة لفيه، وتهويلاً لما يمنعهم عنه، ويدل عليه قراءة حمزة، والكسائي، وحفص، بالشديد من التسمع، وهو طلب السماع⁽²⁾.

ونلحق هذا الاستقراء التحليلي بما يظهر - عن اقتناع - تكثيف المعنى في الصيغتين:

يَسْمَعُونَ



من التسمع، فيتفي فيه سماعهم، وإن

كانوا يسمعون، ويعضده قوله تعالى:

﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآية 212]⁽³⁾

(1) الكشاف، (4/ 39).

(2) تفسير البيضاوي، (5/ 5).

(3) ينظر: جامع البيان، (15/ 65).

يَسْمَعُونَ

من يسمعون بمعنى: أنهم يسمعون ولا يسمعون؛ لأن الأخبار الواردة عن رسول الله وعن أصحابه أن الشياطين قد تسمع الوحي، ولكنها ترمى بالشهب لئلا تسمع⁽¹⁾

3. بصائر النقد في العلاقات الدلالية:

دأب اللغويون على رصد العلاقات الدلالية بين الكلمات قديماً وحديثاً، ولم يغب عن أنظارهم أن: تقوم فكرة العلاقات على أن الكلمات ذات المعنى العام، والمتعدد، والمتمثل تتحدد علاقاتها، وتتخصص دلالاتها عن طريق وضع الكلمات في سياقاتها التي توضح معناها، وأن الكلمة الواحدة تعطي من المعاني والدلالات بقدر ما يُتاح لها من استعمالات، وكثرة الاستعمال تؤدي إلى خلق كلمات جديدة تليى بها مطالب الحياة⁽²⁾.

وسبيلنا في التالي لمطالب العلاقات هي رجوع النظر في ظاهرتين رئيسيتين في هذا المسعى: الترادف، والأضداد.

3-1: الترادف:

تنبه علماء اللغة والدارسون إلى هذه الظاهرة، منطلقين من تتبع الواقع اللغوي، وتعدد استعمال المفردات، وحدث بينهم خلاف في التعامل مع الظاهرة بين موافق لحدوثها، ومنكر لها، وهذا الخلاف نجده مبسوطاً في كثير من المصنفات اللغوية، وليس بنا حاجة لاستظهاره في هذا المقام⁽³⁾.

(1) ينظر: جامع البيان، (36/23).

(2) الدلالة السياقية عند اللغويين، (265).

(3) ينظر: المزهري في علوم اللغة والأدب، (316/1) وما بعدها، الترادف في اللغة، حاكم مالك لمبي، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980، 221، وما بعدها.

وقبل الانتقال إلى ميدان التطبيق بغية إرسال تجلية نقدية في هذا المضمار، يسترعي الخاطر ملاحظ مستصفاة من الآراء المتباينة في وقع الترادف، وإخال أنها تظهر قيمة البحث اللغوي للظواهر الدلالية:

- نجد من حاول التوفيق بين الإثبات والإنكار من القدماء، كالرازي، الذي مال إلى الاعتدال، وقيد ذلك بوحدة الاعتبار؛ لكي يخرج الاسم والصفة، فإنهما ليسا مترادفين؛ لأن دلالة كل منهما على المعنى باعتبار يختلف عن الاعتبار الآخر⁽¹⁾.
- ولعلّ بعض المحدثين قد استنار من هذا الهدي في نفي الترادف التام أو المطلق، والإقرار بالترادف النسبي، فراحوا يتلمسون الفروق الدلالية بين الكلمات من خلال الاستعمال، وتأكيدهم على السياق الاجتماعي بالدرجة الأولى، بإشارتهم إلى الحفوية الزمنية، أو مقام إطلاق اللفظة⁽²⁾.
- يقدم الباحث احتراضاً مضمونه: أنه يمكن استشراف فرائد وفوائد من آراء الطرفين - الموافق والمنكر - وإن تباينت، وأهم ذلكم الاستشراف على وجه الإحكام:
- إن التسليم بوجود الظاهرة النسبية يؤذن بالكشف عن ثراء اللغة، واتساعها، ويعين على امتلاك ثروة لغوية تستوعب أنماط التعبير في المقامات كافة.
- استخراج المذكورين - لنا - فروقاً دلالية دقيقة في الألفاظ، وعللوا أختلافها من موضع إلى آخر وفق مقتضيات السياق الذي يقتضي لفظه دون غيرها من الألفاظ المناظرة لها، وتتجلى آلية تعليل هذا الاختلاف من خلال ربط البنية المعجمية للفظ المتغيرة في التركيبين التماثلين بالسياق، وتفضي آلية التعليل إلى شبكة من العلاقات الدلالية بين اللفظة المتغيرة والسياق⁽³⁾.

وفي مضمار التطبيق تصادفنا إلماحة نقدية في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَصْرَبَ بِعَصَاكَ الْآحْزَرُ قَاذِفَجَرَتْ مِنْهُ أَكُنْتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [سورة البقرة: 60]، وقوله -جل اسمه-: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ

(1) ينظر: المزهري في علوم اللغة والأدب، (317/1).

(2) الدلالة السياقية عند اللغويين، (269).

(3) ظواهر أسملوية في القرآن الكريم، التركيب، والرسم، والإيقاع، عمر عبد الهادي عتيق، ط 1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1331هـ-2010م، (68).

إِذْ أَسْتَشَقَّهُ قَوْمُهُ أَرَبِ أَضْرِبَ بَعْضَالِكِ الْحَجَرِ فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ أَلْتُنْتَ عَشْرَةَ عَيْنًا ﴿[سورة الأعراف: 160]، الانفجار انفداع شيء من شيء، ومنه الفجر والفجور، وجاء هنا (انفجرت)، وفي الأعراف (انبجست)، فقيل: هما سواء، وقيل: بينهما فرق، وهو أن الانبجاس أول خروج الماء، والانفجار اتساعه وكثرته، أو الانبجاس خروجه من الصلب، والآخر خروجه من اللين، والظاهر استعمالهما بمعنى واحد، وعلى فرض المغايرة لا تعارض لاختلاف الأحوال⁽¹⁾.

الظاهر أننا نقف وجاه نوع من الألفاظ المتباعدة المبني المتقاربة المعنى، بيد أن تقارب المعنى – الذي استظهره الألوسي – لا يمكن أن نركن إليه في ظل الكشف عن دلالات فارقة بين (انفجرت)، و(انبجست)، ذكر بعضها، وأعرض، أو سها عن أخرى.

ويلوح للباحث أن افتراقاً ثنائياً حاصلًا بين الصيغتين، ينهض من داخلهما، ويمثل بـ: القوة والخفة: انبجست: انفجرت، لكنه أخف من الانفجار⁽²⁾، والانبجاس أو الانفجار⁽³⁾.

هذا الافتراق من جانب دلالة البنية العميقة للصيغتين، كما يستشف من البنية الصوتية على القوة والخفة، فـ (انفجرت) أقوى صوتاً من (انبجست) لوجود حرف الراء – ذي الصوت القوي – في الأولى، ولوجود حرف السين – ذي الصوت المهموس في الثانية... وإن (انفجرت) ذات صوت الراء القوي جاءت في سياق تعريض الله تعالى بهم (بني إسرائيل) أنهم لا يقفون باليهود، وأنهم مقبلون على أن يكونوا أول كافر بالقرآن، ويشترون بآيات الله ثمناً قليلاً، وأنهم يكتمون الحق...، إذن، هذا التعريض بالقبائح، وعدم إطاعة أوامر الله تعالى يناسبه (انفجرت)، وليس (انبجست) – أما (انبجست) ذات السين المهموس الذي يدل على الرقة واللفظ، فقد جاء قبلها كلام لطيف عن بني إسرائيل، قال تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْزِلُونَ﴾ [سورة الأعراف: 159]... فناسبها (انبجست)، وليس (انفجرت)⁽⁴⁾.

(1) روح المعاني، (335/1).

(2) المحرر الوجيز، (152/1).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (419/1).

(4) من الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم في الكلمات المتقاربة المعنى المتباعدة المبني وآيات في الإعجاز أخرى، عودة الله منبع القيسي، ط 1، دار البدايات، عمان، 1432هـ – 2011م، (38-39).

الكثرة والقلّة: قال الراغب: ينجس الماء، وانبجس: انفجر لكن الانبجاس أكثر ما يقال فيما يخرج من شيء ضيق، والانفجار يستعمل فيه وفيما يخرج من شيء واسع، ولذلك قال - عز وجل - ﴿فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ أَفْئَتًا عَشْرَةً عَيْنًا﴾، وقال في موضع آخر: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ أَفْئَتًا عَشْرَةً عَيْنًا﴾، فاستعمل حيث ضاق المخرج اللفظان، قال تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلْفَهُمَا نَهْرًا﴾ [سورة الكهف: 33]، وقال: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [سورة القمر: 12]، ولم يقل: بجنساً⁽¹⁾. فهما مختلفان اختلاف العام والخاص، فلا يتناقضان، ولعل الماء انبجس أولاً ثم انفجر ثانياً، وكذا العيون يظهر منها الماء قليلاً ثم يكثر لدوام خروجه، ولا يمتنع أن حاجتهم كانت تشتد إلى الماء، فينفجر، أي: يخرج الماء كثيراً، ثم كانت تقل، فكان الماء ينجس، أي: يخرج قليلاً⁽²⁾.

وانسجماً مع دلالة الكثرة للفعل (انفجر) فقد جاء في سياق سقيا موسى ﷺ لقومه، وانسجماً مع دلالة القلة للفعل (انبجس) فقد جاء في سياق سقيا قوم موسى⁽³⁾.

ورثمة ملحظ دلالي يستوحيه الباحث من البنية الصوتية لـ (انفجر)، فصوت (النون) صوت يخرج بكثير من الغنة والاهتزاز والحركة، و(الفاء) لرخاوته يخرج بهواء كثير، و(الجيم) صوت الشدة والقوة، و(الراء) صوت التكرار والاستمرار، فكان اللفظة تحاكي بتلك الإيماءات الصوتية الجو العام للآية، وبذا يتخلق في (انفجر) دائرة الاتساع والكثرة.

ومن التجليات النقدية على صعيد التراكيب ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنَْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [سورة الأنعام: 151]، (من إملاق): من أجل فقر، أو من خشية، كما في قوله سبحانه: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [سورة الإسراء: 31]، وقبل: الخطاب في كل آية لصنف وليس خطاباً واحداً، فالمخاطب بقوله سبحانه (من إملاق) من ابتلي بالفقر، وبقوله تعالى: ﴿خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ من لا فقر له، ولكن يخشى

(1) المفردات في غريب القرآن، (37).

(2) التفسير الكبير، (89/3).

(3) ظواهر أسلوية في القرآن الكريم، (ص 64).

وقوعه في المستقبل، ولهذا قدم رزقهم ههنا في قوله - عز وجل: (لَنَحْنُ نُرْزِقُكُمْ وَإِلَياَهُمْ)، وقدم رزق أولادهم في مقام الخشية، فقيل: نحن نرزقكم وإياكم، وهو كلام حسن⁽¹⁾.

يشير الخطاب القرآني في الآيتين إلى الفقر من خلال لفظة (إِمْلاقٍ)، وتعني: الافتقار، ورجل أملق من المال، أي: فقير منه، قد نفذ ماله، وقيل: المملق الذي لا شيء له، و(خشية إِملاقٍ) معناه: خشية الفقر والحاجة⁽²⁾.

وحدث الافتراق في التركيب من جانبيين:

- الجانب الزمني: فالسياق الزمني في الأنعام هو الزمان الحاضر، والدافع إلى قتل الأبناء هو الفقر الواقع بهم، أما السياق الزمني في الإسراء فهو المستقبل، فهم يقتلون أولادهم خشية الفقر المتوقع في المستقبل.

- الجانب الخطابي: فالخطاب في الأنعام للفقراء، والخطاب في الإسراء للأغنياء. كشف هذا البسط عن الدقة في الاستعمال، وأن كل تركيب متمكن في موضعه في الآية، ولا يمكن الاستبدال بين التركيبين.

3-2: الأضداد:

نتعرض لجانب من جوانب العلاقات الدلالية الذي ينصرف فيه اللفظ على معنيين متضادين⁽³⁾، والظاهرة كسابقتها - الترادف - انقسم أهل اللغة ودارسيها بصدد هذا على قسمين: الأول: أثبت وجودها، والآخر: أنكرها⁽⁴⁾.

ويبدو لنا أن الفريق الأول يراها حلة تزهو بها العربية على أخواتها من اللغات، تمدها بمزيد من الامتياز والثراء، أما الفريق الآخر فيراها مطعناً على العربية، يسلبها بهاء الفصحاة، ويسدّل عليها أثواب الغموض.

والذي نؤسس عليه بناء على ما سبق من التباين في معالجة الظاهر، أننا نرتاب من أطراح التوجيهات والتفسيرات التي صدرت عن المؤيدين للأضداد في تناولهم للألفاظ؛ لأن في مكنونها -

(1) روح المعاني، (64/8).

(2) ينظر: التعبير القرآني، (276-278)، ظواهر أصولية في القرآن الكريم، (62).

(3) الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1994، (99).

(4) ينظر: المزهري في علوم اللغة والأدب، (305-306).

والله تعالى أعلم - ما يثير اللغة، ويدل على عبقريتها في إعطاء اللفظ الواحد وجوها مختلفة من المعاني، وبالمقابل لا يمكن أن نخلد إلى كل ما ذكر من اللفظ التضاد؛ لأن في بعضها تكلف في التفسير، وبعد عن البنية العميقة للفظ، والأولى خروجها من دائرة الأضداد.

والذي يثير في النفس استحياساً أن نجد بعض الدراسات قد تعمقت - بوعي - في الكشف عن العلاقات المنصوية تحت ظاهرة الأضداد، وأخذت على عاتقها أن استشراف دلالات الألفاظ المتضادة من خلال الملابس الخارجية للأحداث الكلامية، كالعلاقة بين الليل والنهار: علاقة تقابل زمنية تدل على الوقت، وهي في القرآن دلالة تقسيم الأهمية، وكالعلاقة التقابلية بين الإيمان والكفر: دلالة دينية عقائدية، والسخاء والبخل: دلالة اجتماعية ذات علاقة بالنفس الإنسانية، وهناك دلالات متضادة تظهر من خلال السياق كالظن للشك واليقين: دلالة تباين اجتماعية، وهناك علاقة تضادية عكسية، مثل: يبيع ويشتري: ذات دلالة تجارية⁽¹⁾.

وعلى صعيد الأضداد في التنزيل الكريم؛ فإن أهم ما نلمسه في هذا الميدان أن: ألدفاع عن ظاهرة التضاد في اللغة العربية، والاهتمام بها من قبل اللغويين القدامى، كان لفرض الدفاع عما ورد منها في القرآن الكريم⁽²⁾، على أن أكثر الألفاظ القرآنية التي تتسبب - حسب قولهم - إلى الأضداد، قد جاء في القرآن الكريم بأحد معنييه الضدين، ولم يأت بالمعنى الآخر، إما لأنه لم يرد إلا مرة واحدة في القرآن الكريم، أو لأن القرآن قد استعمله في إحدى دلالاته دون الأخرى⁽³⁾.
نتهي - عقب هذا البسط - إلى النظر في نمطين لغويين في الخطاب القرآني:

- بين النمط الاسمي والظرفي:

والشاهد فيه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ قَطَعْتَ بَيْنَكُمْ﴾ [سورة الأنعام: 94]، (بينكم) هو من الأضداد: كالقرء، يستعمل في الوصل والفصل، والمراد هنا الوصل، أي: لقد قطع وصلكم. وطعن ابن عطية في هذا، بأنه لم يسمع من العرب أن الين بمعنى: الوصل، وإنما انتزع من هذه الآية، وأجيب: بأنه معنى مجازي، ولا يتوقف على السماع؛ لأن (بين) يستعمل بين الشيئين المتلاسين نحو: بيني وبينك رحم وصدقة وشركة، فصار لذلك بمعنى: الوصلة، على أنه لو قيل: بأنه حقيقة في ذلك

(1) الدلالة السياقية عند اللغويين، (299).

(2) التأويل اللغوي في القرآن الكريم - دراسة دلالية -، (317).

(3) المصدر نفسه، (318).

لم يبعد، فإن أبا عمرو، وأبا عبيدة، وابن جني، والزجاج، وغيرهم من أئمة اللغة نقلوه، وكفى بهم سنداً فيه، فكونه متزعزعا في هذه الآية غير مسلم⁽¹⁾.

الحق أن جلّ المفسرين قد استشعروا معنى اللفظة، ويُنسوا إشكالاتها في حالة السؤال عن الآية: كيف جاز أن يكون بمعنى الوصل مع أن أصله الافتراق والتباين؟ قلنا: هذا اللفظ إنما يستعمل في الشيتين اللذين بينهما مشاركة ومواصلة من بعض الوجوه؛ فلهذا حسن استعمال هذا اللفظ في معنى الوصلة⁽²⁾.

فيغدو المعنى ظاهراً على: نفي تواصلهم الذي كان بينهم في الدنيا، فلا تواصل بينهم، ولا تواد، ولا تناصر، وقد كانوا في الدنيا يتواصلون ويتناصرون، فاضمحل ذلك كله⁽³⁾.

وعلى قراءة الرفع (بينكم) اتسع في هذا الظرف فأسند الفعل إليه فصار اسماً، ويقويه: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [سورة الكهف: 78]، و﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [سورة فصلت: 5]⁽⁴⁾، أي: أخرج عن الظرفية، وجعل اسماً للمكان الذي يجتمع فيه، أي: انفصل المكان الذي كان محل اتصالكم، فيكون كناية عن انفصال أصحاب المكان الذي كان محل اجتماع، والمكانية هنا مجازية مثل: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [سورة الحجرات: 1]⁽⁵⁾.

والمستفاد مما تقدم أن النظر بعين العناية إلى: سياق الآية، وتركيب العبارة، وفهم الفكرة التي يرمي إليها الكلام يحدد تحديداً أكيداً المعنى الخاص الذي تنصرف إليه اللفظة، والذي لا يمكن أن تنصرف إلى غيره في هذا الموضع⁽⁶⁾.

(1) روح المعاني، (7/ 259).

(2) التفسير الكبير، (13/ 72).

(3) الجوامع لأحكام القرآن، (7/ 279)، وينظر: معاني القرآن للنحاس، (2/ 459).

(4) معاني القرآن للفرآء، (1/ 525).

(5) إتحاف فضلاء البشر، (269).

(6) الأضداد في اللغة، (525).

- النمط الفعلي:

ومثله في قوله تعالى: ﴿فَأَقْبِلُوا إِلَيْهِ يَزْفُونَ﴾ [سورة الصافات: 94]، (يزفون) يسرعون من زف النعام أسرع لخلطه الطيران بالمشي، ومصدره الزف والزفيف، وقيل: (يزفون) أي: يمشون على تودة ومهل، من زفاف العروس إذا كانوا في طمأنينة، من أن ينال أصنامهم بشيء؛ وليس بشيء⁽¹⁾. ربما تصرفنا مدارسة البواحث القادمة - بالبيان والاقتناع - عن قبول التضاد في معنى الفعل.

- باحث معجمي:

جاء في اللسان: زف يزف زفيفاً، والزفيف الإسراع ومقاربة الخطو⁽²⁾.

- باحث سياقي:

فالآية في سياق الإسراع لا الإبطاء، لأن الأمر تعلق بتحطيم آهتهم المزعومة، فيكون إقبالهم إليه يزفون بعد رجوعهم من عيدهم وسؤالهم عن الكاسر⁽³⁾. أما معنى الإبطاء لعللة العزة المتخلقة في نفوسهم، فليس فيها ما يحمل على معنى الضدية إلا بضرب من التأويل المتكلف.

- باحث استدلالي من الشعر العربي:

قال جرير:

كُـأَنَّكُمْ يـُـأَمَّرُ وَارِدَاتِ نَعَامِ الصَّيْفِ زَفَ مَعَ الرِّفَالِ⁽⁴⁾

- باحث بآتيانا من جانب مصنفات القراءات:

تُؤْجَمُ القراء على فتح الياء إلا ما قرأ حمزة من ضمها، فمن فتح أخذه من زف يزف، ومن ضم أخذه من أّزف يزف، وهما لفتان معناهما الإسراع في المشي⁽⁵⁾.

(1) روح المعاني، (23/ 147).

(2) لسان العرب، زفف.

(3) الكشف، (4/ 52).

(4) ديوان جرير، (453).

(5) الحجة في القراءات، (302).

ولعله يحسن بعدما تقدم أن نستكمل هذا الاستقراء بالإلماح إلى أنه قد تستعمل اللفظة في سياق أو تركيب يوهم بتضادها، وهي ليست كذلك لو انتزعت من ذلك التركيب⁽¹⁾، ولا يعني ذلك عدم مراعاة المتعلق باللفظة والمركب معها في قضية الأضداد، لأن تلك المقررات من أوفق السبل لتحديد معنى الألفاظ.

(1) ينظر: الأضداد في اللغة، (524).

المسعى الرابع

مقاربة نقدية لقضايا في الدراسات المعاصرة

المقاربة الأولى

المنحى الوظيفي للتراكيب

رأينا - بعد تتبع المظان- النحويين لا يمرون عجالاً حين يتعرضون لقضايا التراكيب اللغوية ، وإنما حرصوا على تحديد المنازل التي تنزل فيها أجزاء الكلام ، وذلك عن طريق التأليف بين أجزائه وتراكيبه على الوجه الذي يتشكل بموجبه المنحى الذهني، آخذين بحقيقتين متلازمتين: أولاهما: أن تركيب أجزاء الكلام، وتربيته خاضع لمقاييس وقوانين قوية، وثانيهما: أن وضع أجزاء الكلام في المنازل التي اختصت بها هي التي تعطيه الإفادة المرجوة والمنحى المراد⁽¹⁾.

وانطلاقاً من دائرة المنحى النحوي، حاول بعض الدارسين أن يفيدوا من الإمكانيات التركيبية في اللغة برصد الخصائص الشكلية التي تصيب الجملة، ووصفها بدقة .. ولا شك أن الاهتمام بالناحية التركيبية في الصياغة يرجع أصلاً إلى المنحى النحوي الذي يمثل أحد الأقسام الوظيفية للمنحى اللغوي العام، ولا شك أيضاً أن مستويات الدراسة اللغوية تتعاون فيما بينها على إفراز المنحى الذي عن طريقه تتم عملية التواصل في مستواها العادي المألوف ...، ومعنى آخر لمجد تركيزاً على المسببات التي جعلت من هذه الكلمة (فاعلاً) أو (مفعولاً)..⁽²⁾ إلخ.

والمنح المخزومي إلى أن التحليل رأى أن التركيب ظاهرة لغوية تخففت عنها الاستعمالات، وهو أيضاً ما كان مؤلفاً من كلمتين تلازمتا في الاستعمال وقد أشار سيبويه إلى مضمون هذا المنحى في كلامه عن التركيب الاسنادي⁽³⁾، إذ عبر عن معنى التلازم بقوله: «وهما ما لا يفني واحد منهما

(1) ينظر : العدول في البنية التركيبية، قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 19، ع 40، 1428، (547).

(2) ينظر: جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم، محمد عبد المطلب، ط 1، الشركة المصرية العالمية للنشر، 1995، (154).

(3) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، (191).

عن الآخر، ولا يجد منه بدأ... فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء⁽¹⁾، نفهم من هذا أنه ازدجى أوائل النحويين إلى أن يفكروا في فحص التراكيب، ودراسة معانيها، وعلاقة الألفاظ فيها بعضها مع بعض، وهو الذي أصّله سيويه، وظل يوجه الفكر النحوي في تاريخه الطويل - برأي عبده الراجحي (2010م) - فالملعى هو الأصل في اللغة، وليس للنحوي غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل من تراكيبه ليس مجرد إشكال ومبان، وإنما هي معان تتقمص مباني، ومن ثم فإن التحليل يرد المبني إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله تالياً له، فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنما هما تركيب مخصوص عن معنى معين⁽²⁾.

وبلحظ معقولة تلك الأنظار - وأنظار أخرى عرفت عن ذكرها؛ خشية أن يحيف علينا الاستطراد اضطراب المنهج - يمكن القول إنهم قد ركزوا على المعنى الوظيفي الذي تعكسه التراكيب، وتأتي لخدمته، وهكذا ينطلق الجرجاني في نظريته - النظم - من هذا المنحى، فيقول: وأعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك... وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محمول لها غير أن نعلم على اسم فتجعله فاعلاً لفعل، أو مفعولاً، أو تعتمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبر عن الآخر... أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا، أو استفهامًا، أو تمنيًا، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك⁽³⁾، فالتعليق، والترتيب، والبناء، والوجوه، والفروق، مصطلحات كثيراً ما ترددت، أو تردد معناها في كلام الجرجاني، وما ذاك إلا دليل على العلاقة الحميمة التي تجمع البنية بالوظيفة، وهي ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب، ومقتضيات الحال، وهو ما عدّه بعضهم النحو الحقيقي؛ لأنه النحو الوظيفي الذي تراعى فيه كل أطراف الرسالة من مرسلها إلى مستقبلها إلى الرسالة ذاتها، وما يحيط بها من ظروف⁽⁴⁾.

(1) الكتاب، (1/ 23).

(2) المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتوير لابن عاشور-سورة البقرة نموذجاً، الطاهر شارف، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2005-2006، (47-48).

(3) دلائل الإعجاز، (59).

(4) ينظر: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، حليفة محمد الصافي، ط1 دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1429هـ 2008م، (36).

هذا التصور للعلاقة بين الوظيفة والبنية جعل أحمد المتوكل يقول: إن النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني؛ ومن هذا حذوه من البلاغيين والأصوليين، نحو وظيفي باعتبار قيامه على مبدأ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل⁽¹⁾.

وإذا دلفنا نحو استكناه الاتجاه الوظيفي للقدمات، نجد أنه يلائم في معطياته نظرية النحو الوظيفي (the theory functional grammar) التي اقترحها سيمون ديك سنة (1978م)، وهي نظرية تعطي جل عنايتها لوظائف المكونات في الجملة، وتستند إلى البعد التداولي للغة بحكم أنها وسيلة تواصل، ويتميز الاتجاه الوظيفي من بين الاتجاهات الأخرى بأنه يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر، ولذلك نجد الوظيفيين يكتفون على الأشكال الدلالية، ويعتبرون المقام، وينظرون في القول، مقابل انكباب البنيويين والتحويليين على الأشكال الدالة، واهتمامهم بالنظام اللغوي، وبحثهم عن الجهاز المختفي وراء القول⁽²⁾.

فاهتمام النظرية بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلفتها النظريات غير التداولية في غاير حيوية ك (الكلام، وسياق الحال، وملابس الخطاب...)، وإدراج ذلك كله ضمن وصف الظاهر اللغوية وتفسيرها⁽³⁾، أخرى بعض الدارسين للأخذ بها في دراستهم النحوية، ومعالجتهم للنصوص اللغوية⁽⁴⁾، ومنها النصوص القرآنية⁽⁵⁾.

وعسانا في هذا المسعى أن ننشد مقاربة نقدية في خطاب التفسير مع أنظار من الوظيفية المعاصرة، مؤثرين استشرافها عن طريق الصعيدين الآتين:

1- على صعيد الكم:

ويأتينا من تلازم ثنائي في الاستعمال العربي يتمثل بالحذف والذكر:

- (1) اللسانيات الوظيفية-مدخل نظري-، أحمد المتوكل، ط 2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010، (97).
- (2) التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، عبد الحميد السيد، مجلة مؤنة للبحوث والدراسات، 162، ع 2 2001م، (75).
- (3) المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير، (35).
- (4) ينظر: على سبيل المثال دراسات أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986.
- (5) من الدراسات القرآنية في هذا المنحى: المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير، الوظائف التداولية الداخلية في سورة الأنعام، فاطمة بنت ناصر المخيني، ط 1، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 1430هـ-2009 م.

1-1 الحذف:

إذا قمنا على مدارسة هذه الظاهرة، فإننا نجد إدراك الأوائل لها، فسيبويه ذكر في باب ما يكون في اللفظ من الأغراض أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، وسيجذفون، ويعوضون، ويستغنون، بالشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً⁽¹⁾، ثم جاء ابن السراج بمثل ما جاء به سابقه⁽²⁾، ويمكن لنا أن نقول: إن الحذف عنده يعني: إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص، سواء في ذلك حدوث تغير إعرابي لبعض الصيغ الباقية، أو ثباتها على ما كانت عليه⁽³⁾، ولم يدخر ابن جني، ومن بعده الجرجاني جهداً من أجل توصيف ينسجم والاستعمال اللغوي للظاهرة، وقد تردد ذلك بين الجرأة واللطافة، قال ابن جني في باب شجاعة العربية: قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته⁽⁴⁾. في حين عده الجرجاني باباً دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر⁽⁵⁾.

ولا يذهبن عنا أن مظاهر الحذف كثيرة على مستوى التركيب، سواء كان الحذف لحرف من حروف المعاني، أو للاسم بكل وظائفه النحوية، أو للفعل، أو للجملة، وكل هذه الضروب لا تحدث اعتباطاً، وقد اشترط اللغويون لصحة الحذف وجود القرائن اللفظية، أو المعنوية، أو الحالية، وإن لا يكون في الحذف ضرر معنوي، أو صناعي يقتضي، عدم صحة التعبير في المعيار النحوي⁽⁶⁾. ولنا أن نلتمس - على وجه الإيضاح - شروطاً لا بد من توافرها في الجملة لكي يتم

الحذف :-

- الأول: أن يكون اللبس مأموناً - على المستوى اللفظي والمعنوي - بعد الحذف.
- الثاني: أن لا يؤدي الحذف إلى غموض في تحديد المعنى المراد.

(1) الكتاب، (1/24-25).

(2) ذكر هذه الظاهرة في باب الاتساع ينظر (256-266).

(3) أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر خلوف ط 1، دار الفكر، عمان، 1430هـ-2009م، (15).

(4) الخصائص، (2/360).

(5) دلائل الإعجاز، (121).

(6) الغربية في اللغة العربية، كوليزار كاتل عزيز، ط 1، دار دجلة، عمان، 2009، (237).

- الثالث: أن لا يكون المحذوف مؤكداً.
- الرابع: أن لا يؤدي الحذف إلى ثقل آخر أشد على الجهاز النطقي من الثقل الأول، كان يؤدي حذف التنوين مثلاً إلى التقاء همزتين، أو متماثلين⁽¹⁾.

وتحصيلاً لإتمام عقد الاستقراء في الحذف، وابتعاداً عن أي متزعزع استطرادي لا يسعه المقام، يمكن أن نحصر أسباب الحذف بالآتي:

- كثرة الاستعمال.
- طول الكلام.
- الحذف للضرورة الشعرية.
- الحذف للإعراب.
- الحذف للتراكيب.
- الحذف لأسباب صرف صوتية (التقاء الساكنين، توالي الأمثال، حذف حروف العلة للاستقلال، حذف الهمزة استئثالاً، الحذف للوقف، صيغ الجمع، صيغ التصغير)⁽²⁾.

ونتهي بعد هذه المداورة ملاحظ آتية:-

- الأول: يعترى هذه الظاهرة باعثنان، أحدهما: لغوي يهتم بأسلوب الكلام وجماليته، والآخر: مقامي يراعي نفسية المتلقين، وسياق الحال خارج التركيب اللغوي.
- الثاني: يرى المحذوثون أن ظاهرة الحذف في حقيقة أمرها انزياحات سياقية، يرمي فيها المتكلم إلى أسلوب غير مألوف من الكلام، لأسباب منها جلب انتباه السامع لأمر، وصرفها عن أخرى، وينبغي لكل قول جديد ينفلت بطبيعته من قيود القانون اللغوي أن يقدم قرائن تبرهن هذا الانفلات - الحذف -⁽³⁾.

(1) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، احمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، (276-277-278-279).

(2) 279)، أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز (77-78-79-80-81-82).

(2) ينظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (279-280)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، (27-70).

(3) ينظر: القرينة في اللغة العربية، (239).

- الثالث: إن ظاهرة الحذف أقرها الدارسون القدماء، والمحدثون على السواء، وأكدتها الملاحظة اللغوية والاستقراء، فتوصل العلماء إلى استنتاج عام بوجود هذه الظاهرة في كل اللغات، فهي ليست من خصوصيات لغة معينة، وإن كانت تتفاوت من لغة إلى أخرى، وإن هذه الظاهرة تؤكد نزوع الإنسان نحو الاختصار، وبذل أقل مجهود، لا في كلامه فحسب بل في شؤون حياته الاجتماعية كافة⁽¹⁾.

أما الصور النقدية المسخرة في هذه الظاهرة فتتمثل بالوظائف الآتية:

1-1-1 وظيفة أسلوبية:

وجدها - بعد تفحصاً بأناة - تتعقد بظواهر قادمة:

التخفيف: يدلنا إليه مقصد الخطاب في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ رَزَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْ قُلِّالٍ ذَرْوْهُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة سبأ: 22]، أي: زعمتموهم آله، كذا قدره الجمهور على أن الضمير مفعول أول، والهة مفعول ثان، وحذف الأول: تخفيفاً؛ لأن الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد، فهناك طول يطلب تخفيفه، والثاني لأن صفة أعني قوله تعالى (من دون الله) سدت مسده، فلا يلزم إجحاف بإحذفهما معاً، ولا يجوز أن يكون (من دون الله) هو المفعول الثاني، إذ لا يتم مع الضمير الكلام، ولا يلتئم النظام، وقال ابن هشام: الأولى أن يقدر زعمتم أنهم آله؛ لأن الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين الصريحين، بل على ما يسد مسدهما من أن وصلتهما. ورجح تقدير الجمهور، بأنه أبعد عن لزوم الإجحاف⁽²⁾.
يمكن أن ترصد بواحث تتضافر لتعضيد ما سبق، وتعزيز متزع التخفيف:

- الأول: وعي التقدير، قال الزمخشري: تقدير الآية: زعمتموهم آله من دون الله، فحذف الراجع إلى الموصول، كما حذف في قوله: ﴿هَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [سورة الفرقان: 41]، استخفافاً لطول الموصول لصلته، وحذف (آله)؛ لأنه موصوف بصفته (من دون الله)،

(1) الظاهرة اللغوية ومناهج وصفها وتفسيرها، الحذف في العربية نموذجاً، سهير إبراهيم، أحمد سيف، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006، (134).

(2) روح المعاني، 22/ 159.

والموصوف يجوز حذفه، وإقامة الصفة مقامه، إذا كان مفهوماً، فإذا مفعولاً (زعم) محذوفان جميعاً بسببين مختلفين⁽¹⁾، و(زعم) من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين، إذا كانت اعتقادية⁽²⁾.

- الثاني: وجه المقام، وهذا خطاب توبيخ⁽³⁾، ركز على إيصال العتاب، وعدم صرف أنظار المتلقين إلى التفصيل في أطراف الكلام، فحسن التخفيف.

- الثالث: تأصيل لاستعمال التخفيف، فلا نتحفظ على توصيف صدر عن نهاد الموسى للمنظومة اللغوية بأنها كقانون المواصلات؛ لأنه يفضي إلى تأصيل الظاهرة قال: النظام اللغوي... خلق للإفادة، أي: لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة، فهو إلى قوانين فن المواصلات أقرب منه إلى قواعد المنطق، وقد فهم النحاة العرب هذه الظاهرة فهما صحيحاً؛ إذ بنوا علم النحو على مبدأ التخفيف والفرق، وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبتته اللغويون المعاصرون⁽⁴⁾.

وحسب الاقتصاد في المجهود الكلامي (economy of effort) أن يجد مكانه في الدراسات اللغوية؛ لأنه مقيم في أوصال اللغة؛ ولأن طلب الحفظة، أو التخفيف، يعد مظهراً من مظاهر التفسير اللغوي الذي يبنى على الذوق الاستعمالي للغة، وأن ظاهرة التخفيف فسرت كثيراً من الظواهر الصرفية والنحوية التي كانت غامضة أمامنا، وقد قام بهذا التفسير العرب الفصحاء⁽⁵⁾.

الاحتباك :- يظهر هذا الضرب في قوله تعالى: ﴿لَمَّ مَعْهَهُمْ قُلٌ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَتْلٍ

إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة البقرة: 91] (إن كنتم مؤمنين)، تكرير للاعتراض؛ لتأكيد الإلزام، وتشديد التهويل، أي: إن كنتم مؤمنين فلم تقتلونهم، وقد حذف من كل واحدة من الشرطين ما حذف ثمة بما أثبت في الأخرى على طريق الاحتباك، وقيل: إن المذكور قبل جواب لهذا الشرط بناء

(1) الكشف، 3/ 588.

(2) البحر المحيط، 7/ 264.

(3) الجامع لأحكام القرآن، 14/ 295.

(4) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، (87).

(5) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، (18).

على جواز تقديمه، وهو رأي الكوفيين، وأبي زيد، واختاره في البحر، وقال الزجاج: (إن) هنا نافية، ولا يخفى بعده⁽¹⁾.

هدانا التوجيه - أنف الذكر - إلى مظهر من مظاهر بلاغة الأسلوب اللغوي، وسر من أسرار جمالها وإبداعها، وهو الاحتباك، وأصل هذه التسمية من ألحك الذي معناه: الشد والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحك الثوب سد ما بين خيوطه من الفرج، وشدّه، وإحكامه، بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرونق، ويبان أخذه منه من أن مواضع الحذف من الكلام شبهت بالفرج بين الخيوط، فلما أدركها الناقد البصير بصوغه الماهر في نظمته وجوهره، فوضع الحذف مواضعه كان حاكماً له مانعاً من خلل يطرّقه، فسد بتقدير ما يحصل به الخلل مع ما اكتسبه من الحسن والرونق⁽²⁾.

ولزيد فضل وتجليه قال الزركشي: هو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه⁽³⁾.

فالخذف في الآية ظاهر في قول أبي حيان: 'والأظهر أن (إن) شرطية، والجواب محذوف، التقدير: فلم فعلتم ذلك؟ ويكون الشرط وجوابه قد كرر مرتين على سبيل التوكيد لكن حذف الشرط من الأول وأبقى جوابه، وهو (فلم تقتلون)، وحذف الجواب من الثاني وأبقى شرطه⁽⁴⁾.

ويتعين هذا المنحى الوظيفي في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّمُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ [سورة الصف: 14]، وقد جعلت الآية من الاحتباك، والأصل كونوا أنصار الله حين قال لكم النبي ﷺ: من أنصاري إلى الله؟ كما كان الحواريون أنصار الله حين قال لهم عيسى ﷺ: من أنصاري إلى الله؟. تحذف من كل منهما ما دل عليه المذكور في الآخر، وهو لا يخلو عن حسن⁽⁵⁾.

(1) روح المعاني، (1/393).

(2) الإتقان في علوم القرآن، (2/165).

(3) البرهان في علوم القرآن، (3/129).

(4) البحر المحيط، (1/475).

(5) روح المعاني، (28/109).

أن موضع النظر، والوجه الذي يعول عليه في إثبات المقاربة هو أن يكون (الكاف) في محل نصب على إضمار القول، أي: قلنا لهم ذلك كما قال عيسى عليه السلام للحواريين⁽¹⁾، أو أقول لكم كما قال ... فحذف من الأول (حين قال لكم النبي من أنصاري إلى الله؟)؛ لدلالة الثاني عليه، وهو قول عيسى عليه السلام، ومن الثاني (كما كان الحواريون أنصار الله)؛ لدلالة الأول عليه، وهو قوله تعالى: (كونوا أنصار الله).

الإيقاع: مما يتصل بباب الحديث عن هذا الجانب ما جاء في قول الحق - تبارك وتعالى - ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [سورة طه: 13]، حذف الفاعل في (يوحى) للعلم به، ويمحسنة كونه فاصلة، فإنه لو كان مبنياً للفاعل لم يكن فاصلة⁽²⁾.

الحق أن الإيقاع في الفاصلة يشكل ظاهرة من الظواهر الأسلوبية في القرآن الكريم، وقد حدث خلاف بين القدماء من حيث تعريف الفاصلة، وعلاقتها بفن السجع، وقافية الشعر، فالفاصلة عند الزركشي والسيوطي هي: آخر كلمة في الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع في النثر، وأما أبو عمرو الداني فيرى أن الفاصلة هي الكلمة الأخيرة من الجملة، وهذا يعني أن الكلام المنفصل - عند الداني - قد يكون رأس آية وغير رأس، وكذلك الفواصل تكن رؤوس آي وغيرها، وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية⁽³⁾.

ويقطع النظر عن الولوج في تفصيلات الخلاف، فإن النسيج النحوي الإيقاعي يشمل عدداً من الأشكال اللغوية التي الملح الألوحي في رؤيته إلى أحدها، وهو الحذف، وقد عبر الزركشي عن هذا العدول بقوله: الخروج عن نسق الكلام لأجل الفاصلة⁽⁴⁾، ونقل السيوطي أن المناسبة بين الفواصل يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول⁽⁵⁾.

ولكني ينأى عن الخاطر احتمالية اللبس من مصطلحي: الخروج والمخالفة، لا سيما في التوجيه القرآني، فلعل أقرب وصف يلائم الظاهرة الإيقاعية أنها أسلوب قرآني فريد، ولا نقول في وصفه سوى أنه نسيج وحده، يصح في القرآن الكريم تحقيقاً لغايات إعجازية، وإن لم يصح في

(1) البحر المحيط، (8/ 261).

(2) روح المعاني، (16/ 201).

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن، (1/ 53).

(4) المصدر نفسه، (1/ 61).

(5) الإلتقان في علوم القرآن، (2/ 265).

غيره⁽¹⁾، وتمثل مسوغات الحذف في الفاصلة بالحرص على الإيقاع والانسجام مع السياق الدلالي⁽²⁾.

1-1-2 التداول الوظيفي في الخطاب

ننظر إلى هذا الملحظ من جانبين:

تهويل الخطاب: نستشف المنحى النقدي للمعقود له العنوان من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة النور: 10]، جواب (لولا) محذوف؛ لتهويله حتى كأنه لا توجد عبارة تحيط ببيانه، وهذا الحذف شائع في كلامهم قال جرير:

كذبَ العواذلُ لو رأينَ مُناخِنَا بمُؤَيِّزِ رامةٍ والمطِيِّ سِوَامِ⁽³⁾

ومن أمثالهم: لو ذات سوار لطمعتي، فكأنه قيل: لولا تفضله تعالى عليكم ورحمته سبحانه، أنه تعالى مبالغ في قبوله التوبة، حكيم في جميع أفعاله وأحكامه، التي من جللتها ما شرع لكم من حكم اللعان، لكان مما لا يحيط به نطاق البيان⁽⁴⁾.

ونراه سبباً وجهياً في عدم استدعاء الجواب، وهو يدل على أنه أمر عظيم لا يكتنه، ورب مسكوت عنه أبلغ من منطوق به⁽⁵⁾، فيدل تهويله على تفخيم مضمون الشرط الذي كان سبباً في امتناع حصوله⁽⁶⁾.

ولعل حسن هذا التقرير يجعلنا نميل إليه أكثر من ميلنا إلى ما عرضه الزركشي بقوله: قال الواحدي، قال الفراء: جواب لو محذوف؛ لأنه معلوم المعنى، وكل ما علم فإن العرب تكتفي بترك جوابه، ألا ترى أن الرجل يشتم الرجل، فيقول المشتوم: أما والله لولا أبوك، فيعلم أنك تريد

(1) ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم-التركيب والرسم والإيقاع-، (328-329).

(2) المصدر السابق، (333).

(3) ديوان جرير، (146).

(4) روح المعاني، (132/18).

(5) الكشف، (221/3)، وينظر: التفسير الكبير، (150/23).

(6) التحرير والتنوير، (135/18).

لشمتك، وقال المبرد: تأويله - والله أعلم - هلكتم - ، أو لم يبق لكم باقية، أو لم يصلح أمركم، ونحوه من الوعيد الموجه، فحذف؛ لأنه لا يشكل، وقال الزجاج: المعنى: لنال الكاذب منكم أمر عظيم، وهذا أجود مما قدره المبرد⁽¹⁾.

تعيين مقصد الخطأ: نتلمسه بقوله تعالى: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [سورة الصف: 2]، (لِمَ) مركبة من (اللام) الجارة، و(ما) الاستفهامية، وقد حذف الفهما على ما قال النحاة للفرق بين الخبر والاستفهام، ولم يعكس على الجواب، وقيل: لكثرة استعمالها معاً، فاستحق التخفيف، وإثبات الكثرة المذكورة أمر عسير⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن سبويه قد رأى أن كثرة الاستعمال ليست سبباً قياسياً يطرد معه الحذف دائماً، وإنما هو سماعي، أي: موقوف على النقل عن العرب، فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف، ولكن كل ما وقع فيه الحذف على هذه الشاكلة يمكن تفسيره بكثرة الاستعمال، فذكر في (لم ابل)، وفي نون المضارعة الساكنة من (كان، يكن)، بسكون اللام في الأولى، وحذف النون في الثانية، وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كثرا في كلامهم، إذ كان من كلامهم حذف النون والحركات نحو: (مذ)، و(لد)، و(قد علم)، وإنما الأصل: (لذن)، و(منذ)، و(قد علم)، وهذا من الشواذ، وليس ما يقاس عليه ويطرده⁽³⁾.

وأنبه سبويه في كثير من المواضع إلى أن أكثر ما يعتري الحروف - أجزاء الكلام - من تغيير، أو حذف يقع في حروف العلة، وفي الحروف الساكنة، ويكثر حذفها إذا وقعت في أواخر الكلمات⁽⁴⁾، وهو ما ألمح إليه ابن جني حين ذكر أن الأطراف معرضة للحذف والإجفاف⁽⁵⁾، وبهذه تلك الملاحظ استرشدت الدراسات الصوتية الحديثة، حيث تذهب إلى أن القطعة النهائية من الكلمة خائفة القوي، وأنها كثيراً ما تتعرض للتغيير، والحذف، لا سيما إذا كانت أصوات لين، أو أصواتاً ساكنة⁽⁶⁾.

(1) البرهان في علوم القرآن، (187/).

(2) روح المعاني، (99/28).

(3) الكتاب، (405/4).

(4) المصدر نفسه، (405-406).

(5) ينظر: الخصائص، (225/1).

(6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (37).

وعود على الكشف النقدي ، فإن الوجه الجامع لها يتمثل بقول ابن هشام: يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَتْ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو فيم، وإلام، وعلام، ويم، وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر⁽¹⁾، فخرجت الاستفهامية عن الموصولة والشرطية⁽²⁾.

1-1-3 وظيفة مقامية:-

مدار هذه الوظيفة في مسلكين :-

التعجيل في إيصال المعنى: ويتصل به ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقِنَهُ قَوْمُهُ رَبِّ أَصْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [سورة الأعراف: 160]، (فانبجست) العطف على مقدر ينسحب عليه الكلام أي: فضرب فانبجست، وحذف المعطوف عليه؛ لعدم الإلباس، وللإشارة إلى سرعة الامتثال حتى كأن الإيحاء وضربه أمر واحد، وأن الانبجاس بأمر الله تعالى، حتى كان فعل موسى عليه لا دخل فيه. وذكر بعض المحققين أن هذه الفاء على ما قرر فصيحة، وبعضهم يقدر شرطاً في الكلام، فإذا ضربت فقد انبجست (منه) اثنا عشرة عيناً، وهو غير لائق بالنظم الجليل⁽³⁾.

في النص جملة محذوفة أي: فضرب فانبجست، والاختيار النقدي لاشية فيه؛ لأنه واقع في تصوير الحدث، فقد يكون الهدف الإشارة إلى سرعة وقوع الحدث والفعل، وسرعة الإجابة للأمر، فيأتي الحذف أفضل وسيلة للتعبير عن هذا الهدف المراد⁽⁴⁾.

ويزيد التعويل على مقرر التعجيل ما دلت عليه الفاء من تعقيب مجازي؛ تشبيهاً لقصر المهلة بالتعقيب، ونظائره كثيرة في القرآن⁽⁵⁾.

مراعاة المنزلة: يتجلى القصد من هذا المطلب في قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [سورة النور: 1]، (سورة) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه سورة، وأشير

(1) مفني اللبيب، (3/ 393).

(2) ينظر: معجم المراجع، (3/ 462).

(3) روح المعاني، (9/ 101).

(4) أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، (182).

(5) التحرير والتنوير، (8/ 324).

إليها بهذه؛ تنزيلاً لها منزلة الحاضر الشاهد، وجوز أن تكون (سورة) مبتدأ محذوف الخبر، أي: مما يتلى عليكم، أو فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها...، وفيه خلاف بأن هذه الآية أريد منها الإخبار، فلا يتحقق حذف الخبر هنا، أو أريد الامتنان والمدح والترغيب، لا فائدة الخبر، وجوز ابن عطية أن تكون: (سورة) مبتدأ، والخبر قوله تعالى: ﴿الْزَايِغَةُ وَالزَّانِي﴾ [سورة النور: 2] وفيه من البعد ما فيه، والوجه الوجه هو الأول⁽¹⁾، وعلى قراءة النصب (سورة) بالنصب على أنها مفعول فعل محذوف أي: أتلى، أو تكون نصباً على الإغراء، أي: دونك سورة، أو بالنصب على الاشتغال، أو على الحال، قال: ولا يخفى أن كل ذلك تكلف لا داعي إليه مع وجود الوجه الذي لا غبار عليه⁽²⁾.

يكفي أن نلتصم هذه البعد النقدي - استكمالاً لتبيان - من قول ابن عاشور: واسم الإشارة المقدر يشير إلى حاضر في السمع، وهو الكلام المتتالي، فكل ما ينزل من هذه السورة والحق بها من الآيات، فهو من المشار إليه باسم الإشارة المقدر، وهذه الإشارة مستعملة في الكلام كثيراً⁽³⁾.

1-2 الذكر:-

صرح ابن جني في خصائصه أن أصل الكلام الذكر، ولا يحذف منه شيء إلا بدليل⁽⁴⁾، ويُقصد بالدليل قرينة، سواء كانت لفظية تقتضيها الصناعة النحوية، أم معنوية يقتضيها المعنى⁽⁵⁾.

وليس بضائر القول: إن توسع المنظومة التركيبية بحضور عنصر لغوي تقتضيه طبيعة الموقف، ومقاصد الخطاب، ويزينه الخروج عن رتبة ما هو مألوف، أو مطرد، أو مكرور؛ ليكون قادراً على الإيماءات المنبئة وراء النصوص، وإتاحة فرصة التأمل لدى المتلقي.

ولا ريب أن الألوحي لم يكن محزل عن ذكر تقنية توسيع بنية الخطاب، ولنا أن نستضيء برؤى نقدية آتية في هذا المضمار:

(1) روح المعاني، (88/18)

(2) التحرير والتنوير، (114/18).

(3) التحرير والتنوير، (114/18).

(4) ينظر: الخصائص، (2/360-361).

(5) القرينة في اللغة العربية، (239-240).

1-2-1 التأكيد بذكر الأداة:

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: 88]، (ما) مزيدة لتأكيد معنى القلة لا نافية؛ لأن ما في حيزها لا يتقدمها؛ ولأنه وإن كان بمعنى: لا يؤمنون قليلاً فضلاً عن الكثير، لكن ربما يتوهم لاسيما مع التقديم أنهم لا يؤمنون قليلاً بل كثيراً، ولا مصدرية؛ لاقتضاها رفع القليل بأن يكون خيراً، والمصدر المعروف بالإضافة مبتدأ، والتقدير: فلماإنهم قليل، وجوز بعضهم كونها نافية بناء على مذهب الكوفيين من جواز تقدم ما في حيزها عليها، ولم يبال بالترهف، وآخرون كونها مصدرية، والمصدر فاعل (قليلاً)، وكانوا مقدرة في نظم الكلام، فتكون من طرز ﴿كَأَنَّهُمْ قَلِيلٌ مِّنْ أَلِيلٍ مَّا يَتَجَعَّوْنَ﴾ [سورة الذاريات: 17]، ولا يخفى ما فيه من التكلف⁽¹⁾.

يكشف هذا البسط عن مسألة الزيادة في الحروف، وقد مرجح حولها أراء خلافية بين أصل العربية، قال الطبري - معقبا على الآية - : فقال بعضهم هي زائدة لا معنى لها، وإنما تأويل الكلام (فقليلاً يؤمنون)، كما قال جل ذكره: ﴿فَيَوْمًا رَّحِمَهُ رَبُّنَا اللَّهُ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [سورة آل عمران: 159]، وما أشبه ذلك، فزعم أن ما في ذلك زائدة، وأن معنى الكلام: فبرحمه من الله لنت لهم، وانكر آخرون ما قاله قائل هذا القول: (وقالوا): إنما ذلك من المتكلم على ابتداء الكلام بالخبر عن عموم جميع الأشياء، إذ كانت ما كلمة تجمع كل الأشياء، ثم تخص وتعم ما عمته بما تذكره بعدها، وهذا القول عندنا أولى بالصواب؛ لأن زيادة (ما) لا تفيد من الكلام معنى في الكلام غير جائز إضافته إلى الله جل ثناؤه⁽²⁾.

ويتسنى لنا إيجاز الخلاف ليستبين لنا أمر الزيادة، فقد ذكر ابن يعيش أن الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى، وقد أنكر بعضهم وجود هذه الأحرف زوائد لغير معنى؛ لأنه إذ ذاك يكون كالعبث، موضحاً قوله: (زائداً) بأنه ليس المراد إدخاله لغير معنى البتة، لكنه زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح⁽³⁾.

(1) روح المعاني، (1/ 392).

(2) جامع البيان، (1/ 409).

(3) ينظر: شرح المفصل، (8/ 130).

فالمقصود بالزائد عند اللغويين: ما زاد على أصل النمط اللغوي، أي: ما ارتأوه زائداً على أصل وضع الجملة؛ فقد وضع النحاة هذه الجملة أركاناً وفضلات من منصوبات ومجرورات، وحين واجههم في نصوص اللغة، والقرآن الكريم ما زاد على هذه المطالب، ولم يجدوا له تأويلاً إعرابياً اعتبروه زائداً، لكنهم قالوا: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، فعدوا الحروف الزائدة للتوكيد، وهذا ما قاله أيضاً البلاغيون، الذين اعتبروا الزيادة إحدى وسائل التوكيد⁽¹⁾.

فهذه الحروف ليست لغواً ولا زائدة، وإنما قصد منها إما التوكيد، أو التلويح الأسلوبية، على الرغم من أنها غير عاملة في شيء، أو معمولة لشيء على حد قول النحاة، فإنها تأتي لمعنى دلالي تركيبي يستفاد منه التوكيد، وإن في استطاعتنا أن ندرك بالتأمل العميق أن هذا المذكور إنما جاء لأمر اقتضاه المعنى، وختمته الحكمة البلاغية، ولو ذهب من الكلام لذهب جزء جوهري من المعنى⁽²⁾.

وهذا ما نرجوه من أمر الزيادة في (ما)، إذ أتت للتأكيد، وللمبالغة في التقليل⁽³⁾، وبذا يكون محصل القول عندنا أن الزيادة مظهر أسلوبية يقابل الحذف، وهو أقل منه أطراداً في الاستعمال القرآني، وإن اصطلاح الزيادة أن هو إلا اصطلاح إعرابي محض، وليس له من معناه الشائع نصيب، وحضوره في البنية التركيبية لا يخلو من وظائف أسلوبية تعكس جمالية التعبير.

1-2-2 التأكيد ب تكرار الفعل:

يتكفل استحضار الخطاب في قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [سورة يوسف: 4] باستظهار وظيفة التكرار، فالفعل (رأيتهم) تكرر في الآية، وفي ذلك قال أبو حيان: إن (رأيتهم) تأكيد لما تقدم تطرية للعهد كما في قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُّكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِثْمُ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [سورة المؤمنون: 35]، واختار الزحشري التأسيس، وأن الكلام جواب سؤال مقدر، كان يعقوب عليه السلام قال

(1) تعاقب الذكر والحذف في آيات القرآن الكريم، فاطمة فضل محمد السعدي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998، (11).

(2) تعاقب الذكر والحذف في آيات القرآن الكريم، (14).

(3) التحرير والتنوير، (582/1).

له عند قوله: (رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر)، كيف رأيتها؟ سائلاً عن حال رؤيتها، فقال: (رأيتهم ساجدين)، وأنت تعلم أن ما استظهره في البحر سالم عن المخالفة، والتطرية أمر معهود في الكتاب الجليل⁽¹⁾.

بدا - والله تعالى أعلم - أن الألو سي لم يخالف التمشي المأثور عن طائفة من العلماء في الميل إلى وظيفة التأكيد بتكرار الفعل، فهذه شريعة تأصلت عند كثير ممن تعرض للآية بالشرح والتفسير، قال الطبري - معزاً بقوله رؤية الألو سي - : كمر الفعل؛ وذلك على لغة من قال: كلمت أخاك كلمته؛ تأكيداً للفعل بالتكرير⁽²⁾، ويجعلها الزركشي في إطار محدد بقوله: إذا طال الكلام، فخشي تناسي الأول أعيد ثانياً؛ تطرية له، وتجديداً لعهد⁽³⁾.

ويثبت هذا التوجيه في الحديث الشريف، ومنه قوله ﷺ: (رأيت في المنام إنني أهاجر إلى أرض بها غل ... ورأيت في رؤياي هذه أنني هزرت سيفاً فانقطع صدره ورأيت فيها بقرأ، والله خير...⁽⁴⁾)، فتكرر الفعل بعد طول الكلام للتأكيد.

ولا يعني هذا العرض من الإشارة إلى أن السمين الحلبي قد استحسن رأي الزخشمري القاضى بعدم التكرار، وإنما هو كلام مستأنف على التقدير الذي نقله الألو سي فهو - بحسب السمين - أظهر؛ لأنه متى دار الكلام بين الحمل على التأكيد، أو التأسيس فحمله على الثاني أولى⁽⁵⁾.

يَبْدُ إننا نخشى أن نصيبنا دائرة تقدير الزخشمري بافتراض عناصر لغوية غير موجودة نفضي إلى تكلف في التوجيه، والأولى تقليل مقدار المقدّر ما أمكن؛ لتقليل مخالفة الأصل، إذ الأصل إلا يكون في الكلام حذف، وكلما كان المحذوف قليلاً كان الخروج عن الأصل قليلاً⁽⁶⁾.

(1) روح المعاني، (2/12).

(2) جامع البيان، (15/12)، وينظر: إعراب القرآن للنحاس، (2/313)، زاد المسير، (4/1180).

(3) البرهان في علوم القرآن، 3/14.

(4) صحيح البخاري باب علامات النبوة في الإسلام، الحديث، (2425)، (3/1326).

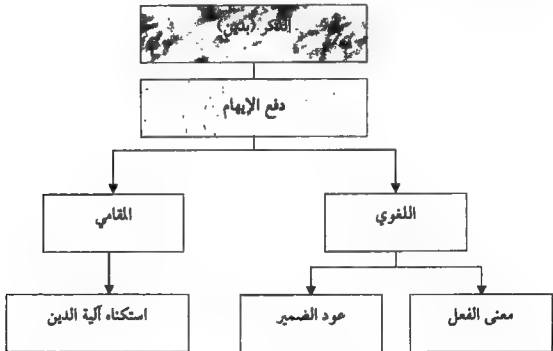
(5) الدر المنصون، (8/386-387).

(6) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (157).

2-3- دفع الإيهام:

ويروح بهذا الملحظ في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بَدَيْنَ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [سورة البقرة: 282]، ذكر (بدین)؛ لتخليص المشترك ودفع الإيهام نصاً؛ لأن (تدايتم) يجمع بمعنى: تعاملتم بدین، وبمعنى تجازيتم، ولا يرد عليه أن السياق يرفعه؛ لأن الكلام في النصوصية على أن السياق قد لا يتنبه له إلا الفطن، وقيل: ذكر؛ ليرجع إليه الضمير إذ لولاه لقل: فاكتبوا الدين، فلم يكن النظم بذلك الحسن عند ذي الذوق العارف بأساليب الكلام، واعترض بأن التداين يدل عليه، فيكون من باب ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [سورة المائدة: 8]، وأجيب بأن الدين لا يراد به المصدر، بل هو أحد العوضين، ولا دلالة للتداين عليه إلا من حيث السياق، ولا يكتفي به في معرض البيان لاسيما وهو مُلبس، وقيل: ذكر؛ لأنه أبين لتنوين الدين إلى مؤجل، وحال لما في التنكير من الشيوع والتبعيض لما خص بالغاية، ولو لم يذكر لاحتمل أن الدين لا يكون إلا كذلك⁽¹⁾.

لامسنا فيما تقدم وجوهاً لوظيفة ذكر اللفظة (بدین)، وهو تصور شمولي لا يسعنا التردد في قبوله؛ إذ توخى المعنى، ومقصد الخطاب، ونبينه بالآتي:



⁽¹⁾ روح المعاني، (3/ 68-69).

نخلد إلى تعيينه برؤيته في قول الحق - تعالى - ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّبْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [سورة هود: 58]، (نجيناهم) تكرير؛ لأجل بيان ما نجاهم عنه، وهي الريح التي كانت تحمل الظعينة، وتهدم المساكن، وتدخل في أنوف أعداء الله تعالى، وتخرج من أدبارهم، فتقطعهم إرباً إرباً، أو المراد بهذا الانجلاء من عذاب الآخرة، وبالأول الانجلاء من عذاب الدنيا، ورجح الأول؛ بأنه أوفق لمقتضى المقام، وحاصله: أن الأول إخبار بأن الإيمان الذي وقفوا له صار سبب انجائهم، والثاني: بأن ذلك الانجاء كان من عذاب، أي: عذاب دلالة على كمال الامتنان، وتحريضاً على الإيمان، وليس من أسلوب: أصبني زيد وكرمه في شيء، كما ظنه العلامة الطيبي⁽¹⁾

ما حبره إزاء هذه المسألة شاهد بنزارة على وجاهة وعيهم بالسياق، فإن تكرار الفعل حقق فائدة مرجوة عمادها: إسباغ معنى آخر على النسق اللغوي، واستضاءة الخطاب بشيء جديد، قال ابن عاشور: «والتقدير وأيضا نجيناهم من عذاب شديد، وهو الانجاء من عذاب الآخرة، وهو العذاب الغليظ، ففي هذا منة ثانية على النجاة، أي: نجيناهم من عذاب الدنيا برحمة منا، ونجيناهم من عذاب غليظ في الآخرة، ولذلك عطف فعل (نجيناهم) على (نجينا)، وهذان الانجاءان يقابلان جمع العذابين، لما في قوله: ﴿وَأَنبِئُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعَنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة هود: 60]⁽²⁾».

وإن أقدمنا على الاقتراب من تخوم ملحظ التجريد، فإننا نجد أنه متاصل في الاستعمال العربي، قال ابن جني: «إن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك على ألفاظها لما عقدت عليه معانيها، وذلك نحو قولهم: لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد، ولئن سألتك لتسألن منه البحر، فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه»⁽³⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

(1) روح المعاني، (12/ 101).

(2) التحرير والتنوير، (11/ 284).

(3) الخصائص، (2/ 474).

وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ لَأَيِّسَ لَأَوَّلِي الْأَلْتَبَسِ ﴿﴾ [سورة آل عمران: 190]، فظاهر هذا أن في العالم من نفسه آيات، وهو عيته، ونفسه تلك الآيات⁽¹⁾.

والمثال المعقود: (أعجبني زيد وكرمه) يكون فيه الإعجاب مسنداً إلى زيد في جميع أوصافه، ثم جرد الكرم من بين الأوصاف؛ تمييزاً لها منها، ومبالغة فيه من بينها، ومنه على قول السيوطي: لي من فلان صديق حميم، جرد من الرجل الصديق آخر مثله متصف بصفة الصداقة⁽²⁾.

وفي حال عقدنا مزوجة بين رؤية الألو سي، ومركز التجريد نجد أنهما سَيَان في القدرة على الاتساع في مستوى البنية السطحية والعميقة، وذلك بالإكثار والإفاضة الصائبة في السطح المصحوبة بالإثراء الوظيفي على مستوى العمق، غير أنني أجد في التجريد - والله تعالى اعلم - أنه موقوف على فطنة المتلقي، ودقة بصيرته في تصوير أو تخيل ما يوحي إليه المنجز التركيبي، وهذا يجعله أحسر في الفهم من صنوه السابق. وشاكلة التركيب القرآني تتمثل بـ:

- النمط من غير أن يسري عليه إثراء ذكر الفعل: ﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾.

- النمط في التركيب القرآني: ﴿نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَنَجَّيْنَاهُمْ مِّنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾.

- المنحى الوظيفي للذكر: جرد الإنهاء الثاني من الإنهاء الأول، مبالغة فيه، وبيان تمايزه عن السابق؛ لأنه لإنهاء من عذاب يوم القيامة الخالد.

2- على سعيد الترتيب :-

من الأنماط المتبعة في الأحداث الكلامية أن يصرف اللفظ عن رتبته الأصلية، تقديماً أو تأخيراً، فهي آلية لسانية تعتري الخط الألفي للتركيب، وتخرج عن النسق اللغوي المألوف؛ لذا دأب أهل العربية على رصد هذه الظاهرة، وبيان العلل التي تحول عدول- انزياح- الألفاظ عن موضعها، ومحاولة الوقوف إلى القيمة الجمالية للنظم، واستدلال المعنى المخبوء وراء تعاريج الألفاظ

(1) البرهان في علوم القرآن، (448/3).

(2) الإقتان في علوم القرآن، (242/2).

والتواءاتها، يقول الجرجاني: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتقر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان"⁽¹⁾.

وللمصادر النحوية اهتمام بظاهرة التقديم والتأخير، وبالرجوع إلى المظان نجد أربابها قد تناولوا الظاهرة في أبواب نحوية مختلفة، ويتبع مقرراتهم يتضح مسلكتهم التصنيفية للأحكام، فجعلوها منها واجب التقديم، ومنها ممتنع، وآخر جائز، ناظرين إلى دعامة المعنى في الإجراء الكلامي الخارج عن البناء المقتن للجمال، والنسق التراتبي المألوف لها، قال المبرد: "إنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى"⁽²⁾.

ومن الأنظار الواعية قول سيبويه: "فإن قدمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبداً؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم يبيانه أعمى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"⁽³⁾، فقد رام البرهنة على الأولوية التي تكون للمقدم من جهة معناه يدل ذلك على ذلك قوله بأهمية المقدم على المقدم عليه وأفضليته، وبإبراز هذا يظهر غرض ثان يرجع إلى المخاطب من كل كلام خطوب به في سياقاته المخصوصة من واجب الإنفاذ، والتنبيه بتقديم الخبر، أو المفعول، والمعاني الحاصلة بذلك، وما تأخذه من أوضاع حاصلة لها بهيئات لفظها"⁽⁴⁾.

وثمة ملحظ ينساق إلينا في هذا السبيل مفاده: أن القدماء تبصروا بالتراكيب اللغوية وأيقنوا ما يكون منها نسيج متكامل الوحدات، ويتأتى من مقامات معينة، فانطلقوا أنطلاق الفلاسفة واللغويين والوظيفيين الحديثين في دراستهم لظواهر اللغة، من مبدأ أن الوظيفة تحدد جزئياً - على الأقل - البنية، وإن الوصف الكافي للغة باعتبارها نسقاً من الخصائص الصورية يستلزم ربط

(1) دلائل الإعجاز، (96).

(2) المختضب، (96/3).

(3) الكتاب، (34/1).

(4) العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، عبد الفتاح الفرجاوي، ط1، دار سحر للنشر، تونس، 2007، (106).

هذه الخصائص بالأغراض المستهدف إنجازها عن طريق استعمال اللغة، ويصل التشابه بين ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم، وما اقترح في المدرسين الفلسفي واللغوي الحديثين مستوى الأوليات المعتمدة في رصد الترابط القائم بين البنية والوظيفة⁽¹⁾.

وعلى صعيد النحو الوظيفي فإنه يعمد إلى عد كل بنية من البنى التي يتصور فيها التقديم والتأخير أصلية، هكذا قيلت في مقام خاص بها هي وحدها؛ لتأدية غرض محدد، أو موجهة لمستمع محدد، ولا تعتبر محولة، فالجملتان: زيداً قابل خالد، قابل خالد زيداً، هما بنيتان أصليتان، في حين أن نظرية النحو التحولي تعتبر الأولى مشتقة تحويلاً من الثانية⁽²⁾.

نؤوب بعد هذا المتقدم: إلى رصد الجانب التقدي من المرتكز الوظيفي لظاهرة التقديم والتأخير ونستشرها بالآتي:-

2-1 الاختصاص:

يستوقفا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [سورة الشورى: 37]، (هم) مبتداً لا تأكيد لضمير (غضبوا)، وجوزه في البحر، وجلة (يفغرون) خبره، وتقديمه لإفادة الاختصاص؛ لأنه فاعل معنوي، وقيل (هم) مرفوع بفعل يفسره (يفغرون)، ولما حذف انفصل الضمير، وليس بشيء⁽³⁾.

لسنا بصدد مناقشة وجاهة الرأي القائل بإعراب (هم) مبتداً، وجلة (يفغرون) خبرها، فهناك من ينكرها، بحجة أنه لو كان جواباً لـ (إذا) لاقترن بالفاء⁽⁴⁾، ومنهم من رضي بها؛ لأن جواب (إذا) يفسر كما يفسر فعل الشرط بعدها نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [سورة الانشقاق: 1]⁽⁵⁾.

والذي يعنينا التحويل الموضوعي لـ (هم) بتقديمه على (يفغرون)، وقد استفدنا في إنارة رؤية الألو سي بتعيين الاختصاص من موارد آتية:

(1) اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، (46).

(2) المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير، (69).

(3) روح المعاني، (56/25).

(4) الدر المصون، (6/13).

(5) البحر المحيط، (7/499).

- وجه تفسيري:

صدر عن الزخشي قوامه: هم الاخصاء بالغفران في حال الغضب، لا يقول الغضب احلامهم كما يقول حلوم الناس، والجميع بـ (هم) وإيقاعه مبتدأ، وإسناد (يغفرون) إليه لهذه الفائدة⁽¹⁾، أو على توجيه ابن عاشور بأن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي في جملة (هم يغفرون)؛ لإفادة التقوي، وتقيد المسند بـ (إذا) المفيدة معنى الشرط للدلالة على تكرار الغفران كلما غضبوا⁽²⁾.

- ملايسة خارجية:

يرتفع بها رصيد الاختصاص، وتستند على سبب النزول، فالآية نزلت في عمر حين شتم بمكة، وقيل: في أبي بكر حين لامه الناس على إنفاق ماله كله، وحين شتم فعلهم⁽³⁾، فهما - رضي الله عنهما - أولى الناس بما يروحه النمط التركيبي من طابع وظيفي، ومن ذا الذي ينكر موقفهما من الدعوة الإسلامية.

- ملحظ موضوعي:

ينطوي عليه الخطاب، وفيه حُض على كسر الغضب⁽⁴⁾، الذي يساير الحياة اليومية للإنسان، ولعله أسهم في إخراج التركيب من شاكلة الإخبار المالكوف إلى شاكلة تقدم فيها العنصر اللغوي (هم)؛ ليكون البؤرة وال محور الذي يفضي إليه الاختصاص.

2-2 تقديم الظرف صورة من صور الحصر:

مثل هذا الانتهاء بصيرة نقدية في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلْكَنْتَ لَآ زَيْبٌ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة البقرة: 2]، إنما لم يقل سبحانه: لا فيه ريب على حد ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [سورة الصافات: 47]؛ لأن التقديم يشعر بما يبعد عن المراد، وهو أن كتاباً غيره فيه الريب، كما قصد في الآية تفضيل خير الجنة على خور الدنيا، بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها، فليس فيها ما في غيرها

(1) الكشاف، (4/ 233).

(2) التحرير والتنوير، (25/ 170).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (16/ 35-36).

(4) البحر المحيط، (7/ 499).

من العيب، قاله الزخسري، وبعضهم لم يفرق بين: ليس في الدار رجل، وليس رجل في الدار، حتى أنكر أبو حيان إفادة تقديم الخبر هنا الحصر، وهو عما لا يلتفت إليه⁽¹⁾.

يلتزم الألويسي بمقرر سائر في علم المعاني، وهو أن تقديم المسند الذي حقه التأخير يفيد قصر المسند إليه إلى المسند، وبمكنة الحصر الاختزالي المقتضب في تركيب (لا ريب فيه) أن يفيد بالإيجاء المستخلص منه، قال الرازي: أنهم يقدمون الأهم فالأهم، وهنا الأهم نفي الريب بالكلية عن الكتاب، ولو قلت: لا فيه ريب لأوهم أن هناك كتاباً آخر حصل الريب فيه لا هنا، كما قصد في قوله (لا فيها غول)⁽²⁾.

ويجدر بنا نشير إلى أن ثمة استدراكاً يثال على مقرر الحصر في النسق اللغوي المنفي - كما في الآية - يرسله ابن عاشور بقوله: إنه إذا كان التقديم في صورة الإثبات مفيداً للحصر اقتضى أنه إذا نفي فقد نفي ذلك الانحصار؛ لأن الجملة المكيفة بالقصر في حالة الإثبات هي جملة مقيدة نسبتها بقيد الانحصار، أي: بقيد انحصار موضوعها في معنى عمومها، فإذا دخل عليها النفي كان مقتضياً نفي النسبة المقيدة، أي: نفي ذلك الانحصار؛ لأن شأن النفي إذا توجه إلى كلام مقيد أن ينصب على ذلك القيد⁽³⁾.

لكن هذا الافتراق الجزئي الذي حمله الاستدراك - آنف الذكر - يدحض بمنحى أهل العربية في جعل الخطأب القرآني المقدم فيه المسند على المسند إليه مشتملاً على الحصر في حيز الإثبات، أو النفي، ومن ثم يلزم في التقديم استدعاء هذا التوجيه ثبوتاً ونفيّاً، ومنه ما قام قول مقام آخر كقيام قولك: (أنا ضربت زيداً) مقام (ضربت زيداً، ولم يضربه غيره)، وقولك: (ما زيد ضربت) مقام (لم اضرب زيداً وضربت غيره)، وقولك: (إذا خلوت قرأت القرآن) مقام (اقرأ القرآن إذا خلوت، ولا أقرؤه إذا لم أخل)، وهو ضرب من التمثيل للمعاني الحاصلة بصورة ضمنية تستشف من المقتضيات المقامية الضمنية، وتراعي مقتضيات القول على النحو الذي يجعل الكلام مفيداً مستغنياً عن الزيادة التي تتضمن إفادة لم يفده الكلام من دونها⁽⁴⁾.

(1) روح المعاني، (1/137).

(2) التفسير الكبير، (2/18).

(3) التحرير والتنوير، (2/540).

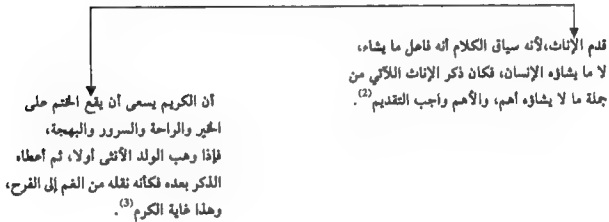
(4) المدلول بالجملة عن الأصل وعلاقتها باستيعاب النحو للمعنى، (157).

3-2 تقديم لنكتة سياقية:

ونستظهر هذا الضرب من قوله تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنِّشَاءً وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ [سورة الشورى: 49]، قدم الإناث على الذكور قيل: لأن الله تعالى يخلق ما يشاء، وينبغي التسليم، والشغل بتعظيم المنعم ...، وناسب هذا السياق أن يدل في البيان من أول الأمر على أنه تعالى فعل لحض مشيئة سبحانه لا مدخل لمشيئة العبد فيها، كأنه قيل: يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء من الأناسي ما لا يهواه، ويهب لمن يشاء منهم ما يهواه ...، وقيل: قدم توصية بالإنسان برعايتهن؛ لضعفن ...، وقيل: قدمت؛ لأنها أكثر لتكثير النسل، فهي من هذا الوجه أنسب بالخلق بيانه ...، وقيل: مراعاة للفواصل، والمناسب للسياق ما علمت سابقاً⁽¹⁾.

تظهر الأقوال الصادرة في تحليل النص إنها تلتقي على أمر قُدر مثله الاعتداد بالملايسات الخارجية للنص القرآني، ويدور في فلك سياقي اجتماعي، ولندع المخطط الآتي يستشرف الحماة التحليل:-

المتكلم

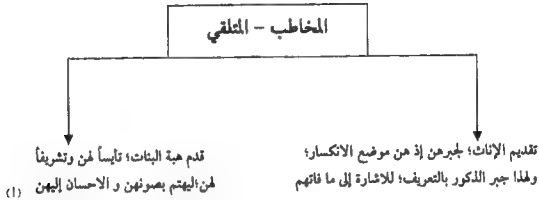


(1) روح المعاني، (25/ 65-66).

(2) الكشف، (4/ 237).

(3) التفسير الكبير، (27/ 159).

إنه تعالى فعل لمحض مشيئة - سبحانه - لا مدخل لمشيئة العبد فيها ، وينبغي التسليم والشغل بتعظيم المنعم.



من فضيلة التقديم

يثبت تميز ملحظ أن الأمر مشيئة الله، وأنه ينبغي التسليم لذلك؛ لأنه جامع مشترك بين ملابسات الحد الخارجي للنص، ومن ثم يأتي شافعاً لرؤية الألوحي بأنه الأنسب للسياق. وتصادفنا الماحة مجلية - في ختم هذا المسعى - تستجمع فضل هذا التحليل، وتتمثل بأن تمييز ضوابط هذا (البعد) الخارجي يهيء لنا أن نستصفي أصلاً خالصاً في التحليل يستمد معطياته من أعمال النحاة، وأعمال البلاغيين، ويصبح هذا البعد الخارجي (أصلاً) في النحو على مستوى، و(أصلاً) في البلاغة، على مستوى آخر، ولكنه يظل يتسبب إلى مبادئ التحليل اللساني الاجتماعي حين يتميز تميزه الخاص، ويصرح بقواعده المستخرجة، أو المستشعرة لدى النحاة والبلاغيين⁽²⁾.

(1) البحر المحيط، (502/7).

(2) الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، (147).

المقاربة الثانية

الاتساق النصي للخطاب

لا غرابة أن يبرز اتجاه جديد في الدراسات اللغوية يوسم بعلم لغة النص، بعد أن أخذت الدراسات التخاطبية مثلة في علم التخاطب (pragmatics)، وتحليل الخطاب (discourse analysis) تتحد معاملها متخذة من النص الوحدة اللغوية الرئيسة في التحليل.

ومن وجهة تاريخية أبناؤا الدارسون في هذا المضمار أن بواكير نشأة اللسانيات النصية وإرهاصات جاءت من الغربيين، وعلى رأسهم الأمريكي (هاريس) [ZELLIG HARIS] (ت1992م) الذي احتل الريادة في تحليل المظاهر المتنوعة لأشكال التواصل النصي، ثم ما لبث أن جاء الهولندي (فان ديك) [VAN DIJK]؛ ليضع تصوراً عن نحو النص منذ بداية عام (1972م)، متجاوزاً الآراء التي كانت مطروحة عنه، محاولاً إقامة انحاء النص في كتابه: (بعض مظاهر نحو النص) [SAME ASPECTS OF TEXT GRAMMAER] حين كان يقرئ بين النص والخطاب في معنى واحد، الأمر الذي أطلع عنه عام (1977م) في كتابه: (النص والسياق) [TEXT AND CANTEXT]، حين فرق بين الخطاب والنص، محاولاً إقامة نحو عام للنص يأخذ بالحسبان كل الإبعاد البنيوية والسياقية والثقافية⁽¹⁾.

وشهدت الأيام المتقدمة حديثاً من دعاة الدراسات النصية - في مصنفاتهم - عن معايير تتشكل بها البنية النصية وهي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والإعلام، والمقامية، والتناص⁽²⁾، والتي بناءً عليها عرف النص بأنه حدث تواصلية يلزم لكونه نصاً أن تتوافر فيه هذه المعايير، أو تتشكل بأقل قدر منها؛ لأنهم نظروا إلى النص على أنه وحدة متكاملة ذات كيان عضوي

(1) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، أحمد عفيفي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001، (17-18)، إشكالات النص، دراسة لسانية نصية لجمال بن عبد الكريم، ط1، النادي الأدبي بالرياض والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009، (33)

(2) ينظر: النص والخطاب والإجراء، روبرت يوجراند، ترجمة تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1998م، (103-105).

واحد، يأخذ بعضه بأعناق بعض، وقد أخذت هذه النظرية على النظريات النحوية السابقة أنها كانت تدور في إطار الجملة، وهي لا تكفي في وصف النصوص، وتحليلها، واستكناه أسرارها⁽¹⁾.

وبذا تنطلق الدراسة النصية من فكرة أن النص نظام عملي فعال، يتجاوز حدود الجملة إلى شبكة من العلاقات الداخلية والخارجية، ويرتبط بموقف تتفاعل فيه جملة من المؤثرات العقلية والنفسية والاجتماعية⁽²⁾، ومن ثم تكشف العبارة المتواترة عند الدارسين للسانيات النص: من نحو الجملة إلى نحو النص [from grammatical sentence to grammar text].

وإذا مضينا في تلمس كنه هذا المنحى، فإننا نصادف أن تعبير (علم النص)، أو (نحو النص) [text grammar] تعبير جديد أطلق على ميدان من البحث غايته القصوى فهم أوجه الترابط النحوي المتجاوز للجملة الواحدة إلى سلسلة طويلة، أو قصير من الجمل، تؤلف نصاً محدداً، إذ من الطبيعي أن ترتبط هذه الجمل بروابط توفر للنص تماسكه الشكلي والمعنوي، أي: إنه غط من التحليل يمتد تأثيره إلى ما وراء الجملة، فيسعى لتوضيح علاقة الجملة بالأخرى في إطار وحدة أكبر قد تكون فقرة، أو عدداً من الجمل محدوداً، أو نصاً يخضع لمعايير الخطاب⁽³⁾.

ولا يقلل النقد الموجه لنحو الجملة من أهمية تحليلها، ولكن الأمر أن المختصين بعلم لغة النص قد وضعوا تصورات جديدة للتحليل، وأهدافاً مختلفة عما سبق، واختبروا ما لديهم من إمكانات وأدوات، وعندما أدركوا قصورها عن بلوغ الأهداف التي وضعوها اتخذوا أدوات أخرى، وأشكال جديدة للتحليل والوصف اللغوي، وصرحوا في أكثر من موضع أن التراث النحوي السابق بكل ما يضمه من تصورات، ومفاهيم، وقواعد، وأشكال، ووصف، وتحليل، وغير ذلك، هو الأساس الفعلي الذي بنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تتسم به من تشعب أفكارها، وتصوراتها، ومفاهيمها⁽⁴⁾.

وفي ضوء هذا الاعتراف بالمرورث النحوي، فإننا نلمح إسهاماً وأياً - لا يمكن إغفاله - لدى القدماء في تحليل النص على الرغم من أن العرب قديماً لم يعرفوا نحو النص منهجاً لدراسة

(1) علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، سعيد حسن بصيري، ط 1، مكتبة لبنان، بيروت، 1997م، (100).

(2) علم لغة النص والمفاهيم والاتجاهات، (101).

(3) ينظر: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط 2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006، (18)، في اللسانيات ونحو النص، إبراهيم عمود خليل، ط 2، دار المسيرة، عمان، 2009م، (215).

(4) علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، (118).

النصوص، وتحليلها إلا أن معالجتهم اللغوية والبلاغية وتفسيرهم للقرآن الكريم كانت ممارسة عملية، إذ وجد فيها توظيف الكثير من أدوات هذا المنهج ..⁽¹⁾.

وكان أكثر ما يشد الاهتمام، ويجلي سُهْمَة استشرافهم النصي: تعاملهم مع القرآن الكريم على أنه وحدة واحدة يترابط بعضها ببعض، وتتعلق أجزاءه على نحو تكاملي، بحيث لا يستقل منه جزء عن الآخر، ولا أدل من قول الرازي في معرض تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَوَدُّوا آلَ مَنْئَبٍ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [سورة النساء: 58]، أعلم أن الأمانة عبارة عما إذا وجب لغيرك عليك حق فأديت ذلك الحق إليه، فهذا هو الأمانة، والحكم بالحق عبارة عما إذا وجب لإنسان على غيره حق، فأمرت من وجب عليه ذلك بأن يدفعه إلى من له ذلك الحق، ولما كان الترتيب الصحيح أن يبدأ الإنسان بنفسه في جلب المنافع، ودفع المضار، ثم يشتغل بغيره، لا جرم أنه تعالى ذكر الأمر بالأمانة، ثم ذكر الأمر بالحكم بالحق، فما أحسن هذا الترتيب؛ لأن أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط⁽²⁾.

ويطالعنا ابن عاشور بإشارة غنية تلامس بعضاً من مقولة الانسجام النصي [coherence texture] قال: ولم أخادر سورة إلا بينت ما أحيط به من أغراضها؛ لثلا يكون الناظر في تفسير القرآن مقصوراً على بيان مفرداته، ومعاني جملة كأنها فقر متفرقة تصرفه عن روعة انسجامه وتحجب عن روائع جماله⁽³⁾.

تنتهي بعد هذا البسط المتلاحق إلى عنصر لساني يتضمنه التحليل النصي، وهو ماعقدنا له العنوان في هذا المتطلب، وقد ترجم من الكلمة الانكليزية (cohesion)⁽⁴⁾، إلى العربية بلفظة (التماسك)، أو (الاتساق)، أو (السبك)⁽⁵⁾، ويقصد بالتماسك: ترابط الجمل في النص مع بعضها

(1) الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، خليل بن ياسر البطاشي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م، (241).

(2) التفسير الكبير، (10/ 113).

(3) التحرير والتنوير، (8/ 1).

(4) أهم معالجة للاتساق، وآلياته جاءت في كتاب (الاتساق في اللغة الإنجليزية) [cohesion in English] لـ (هالدي) [halliday]، ورقية حسن.

(5) ينظر: النص والخطاب والإجراء، (103)، لسانيات النص، (5-6)، إشكالات النص، (221).

بعضاً بوسائل لغوية معينة، وعده آخرون بأنه مفهوم دلالي يشير إلى العلاقات الدلالية التي توجد ضمن النص، وتعرفه بأنه نص⁽¹⁾.

وعلى أية حال فيمكن القول إن دراسة اتساق النص تظهر العلاقات الخارجية بين المتكلم، والنص، والمتلقي، وعلاقة هذه المنظومة بظروف الخطاب، أو السياق، وما ينجم عنها من دلالات يكشفها التحليل النصي.

أما أدوات التماسك النصي التي ذكرتها المصنفات فهي: الإحالة، والإبدال، والحذف والربط، والتماسك المعجمي⁽²⁾، ويعتينا في هذا المسعى أن نستشرف بصائر نقدية في تلبس بعضاً منها مقتضيات الدراسة النصية.

1- تعدد مرجعية الضمير

يُعدّ الربط الإحالي وسيلة لغوية مهمة من وسائل تحقيق التسلسل، أو التتابع الجملي، وثناكيد الترابط المضموني بين دلالات القضايا التركيبية في الأبنية الكبرى، فالإحالة لها دور مهم في اتساق النص، وربط أجزائه بعضها ببعض، وهي لا تخضع لقيود لغوية، إلا أنها تخضع لقيود دلالية، وهو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل، والعنصر المحال إليه⁽³⁾.

ولو مرقنا في سياق التحليل لألفينا الإحالة داخلة في تحقيق قيمتين لغويتين عمادهما المكين:-

- مبدأ الاقتصاد والثبات المعنوي، حيث سيظهر لنا أن استخدام الإحالة بالفاظها الكنائية التي توصف بالاختصار عما تحيل إليه، إنما هو من قبيل مبدأ الاختصار، والإيجاز، والتكثيف.
- مبدأ الدقة الدلالية، حيث يشير اللفظ الكنائي إلى ذات، أو معنى، أو شيء سابق دون تكراره، إذ تكراره يمكن أن يؤدي إلى لبس حين يتعدد في النص الواحد اسم معرف، أو علم، أو مشترك لفظي... إلخ، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تناقض أو غموض⁽⁴⁾.

(1) ينظر: لسانيات الخطاب، (5-12-13)، إشكاليات النص، (222-223).

(2) ينظر: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، (150)، وما بعدها، الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، (164)، وما بعدها.

(3) لسانيات الخطاب، (7)، وينظر: النص والخطاب والإجراء، (30).

(4) ينظر: الإحالة في نحو النص، أحمد عفيفي، منشورات جامعة القاهرة، 2004، (44).

ولدى تولجنا في مصنفات القدماء وجدنا تلكم القيم ليس غائبة عن أنظارهم فقد نوه الجرجاني إلى قولهم: جاءني زيد وهو مسرع، هو من حيث الدلالة واللفظ نظير قولهم: جاءني زيد وزيد مسرع، مؤكداً أن الضمير قد أغنى عن تكرير زيد، وذلك أنك إذا أعدت ذكر زيد، فجئت بضميره المنفصل المرفوع، كان بمنزلة أن تعيد اسمه صريحاً⁽¹⁾.

وليس ثمة شك أن قدرة الضمير على خلق الاتساق النصي يحدث من خلال علاقة الضمير بما يحيل، أو يشير إليه، فينظم تتابع الجمل بعضها ببعض، وقد ذكر المختصون في علم النص اللغوي أن للضمير مرجعيتين: داخلية وخارجية، أما الداخلية فهي التي يرجع فيها الضمير إلى شيء مذكور في النص، وأما الخارجية فهي التي يرجع فيها الضمير إلى شيء غير مذكور، ولكنه يفهم من السياق⁽²⁾.

بالعودة إلى تراثنا النحوي لمجد إدراك النحويين لوظيفة الضمير في ربط النص، فمن روابط الجملة بما هي خبر عنه جعل ابن هشام أحدها الضمير، وهو الأصل؛ ولهذا يربط به مذكوراً كزيد ضربته، ومعدوفاً مرفوعاً نحو: ﴿قَالُوا إِن هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ [سورة طه: 63]، إذ قدر: لهما ساحران، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحديد: 10]⁽³⁾.

ونعمد بعد هذا التنظير الممهد إلى رصد ملامح نقدية في هذه التقنية النصية:

1-1 بين السابق واللاحق:

ونضرب مثلاً من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَاهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُهُورًا﴾ [سورة الفرقان: 50]، (ولقد صرفناه) - الضمير - الهاء - للماء المنزل من السماء، وقيل: هو راجع إلى القول المفهوم من السياق، وهو ما ذكر فيه إنشاء السحاب، وإنزال القطر، لما

(1) ينظر: دلائل الإعجاز، (170).

(2) نسيج النص - بحث في ما يكون به الملفوظ نعتاً، الأزهر الزناد، ط 1 المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1993، (118-119).

(3) ينظر: مني اللييب، (647/1).

ذكر من الغايات الجليلية، وتصريفه تكريره، وقيل: إنه عائد على القرآن، ألا ترى قوله تعالى بعد (وجاهدكم به)، وأما ما قيل: أنه عائد على الريح، فليس بشيء⁽¹⁾.

الفينا مرجعين رئيسين للضمير: أحدهما: على المقرر في مضاف النحو يعود الضمير إلى السابق، وهنا عاد إلى (الماء) المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [سورة الفرقان: 48]؛ لأنه أقرب المذكورات إلى الضمير⁽²⁾، والمعنى: أن الله تعالى جعل إنزال الماء تذكرة، بأنه يصرفه عن بعض المواضع إلى بعض، وهذا كله في كل عام بمقدار⁽³⁾. أو يكون عوده إلى الله الكونية، والمذكورة في السابق: المطر، والرياح، والسحاب، وسائر ما ذكر فيه من الأدلة⁽⁴⁾.

الأخر: عوده إلى اللاحق، والإحالة - هنا - إلى غير المذكور، وقد فرضها السياق في قوله تعالى: ﴿وَجَنِّهْدُكُمْ بِمِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان: 52]، أي: بالقرآن، وذلك بتلاوة ما فيه من البراهين، والقوارع، والزواجر، والمواظع، وتذكير أحوال الأمم المكذبة⁽⁵⁾.

ونعبر أن إحالة الضمير إلى القرآن مهياة لتحقيق ثراء التماسك النصي في البنية الكبرى للنص؛ لأن القرآن الكريم هو المقصود في السورة⁽⁶⁾، فقد جرى ذكره في أول السورة في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [سورة الفرقان: 1]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَصْلَبْنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [سورة الفرقان: 29]، وقوله: ﴿وَقَالَ الرَّسُولُ يَرَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: 30]⁽⁷⁾.

وثمة ملحظ آخر أراه - والله تعالى أعلم - يسهم في الاستدلال على مرجعية الضمير إلى القرآن، استرشده من النظرة الكلية لما جاء في التنزيل العظيم للفعل (صرفنا)، إذ أتى في غير هذه الآية مراداً بدلالة مفعوليته: القرآن الكريم، ودوننا الآيات المحكمات:

(1) روح المعاني، (38/19).

(2) التفسير الكبير، (86/24).

(3) المحرر الوجيز، (213/4).

(4) البحر المحيط، (463/6).

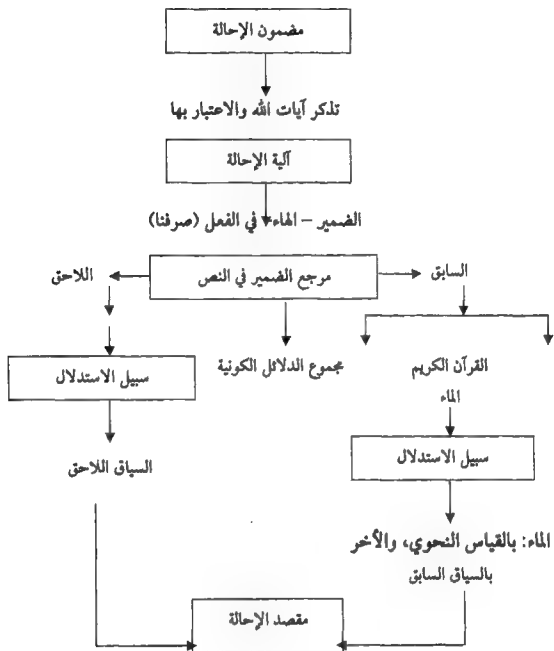
(5) روح المعاني، (38/19).

(6) التحرير والتنوير، (73/19).

(7) الجامع لأحكام القرآن، (57/13).

- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا﴾ [سورة الإسراء: 41]
- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [سورة الإسراء: 89]
- ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾ [سورة الكهف: 54]
- ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا﴾ [سورة طه: 113]
- ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا مَا حَوْلَكُم مِّنَ الْقُرَىٰ وَصَرَّفْنَا الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [سورة الأحقاف: 27]

ويمكن أن نستكمل إجماءات تماسك النص، وتحققه في آية الفرقان بالخطاطة الآتية:-



تحقق انسجام النص تذكيراً لهم بتطهيرهم مادياً بالماء، ومعنوياً بالقرآن، واستمرار المحرافهم عن الطريق السوي، ليأتي قوله: (جاهدهم) بالقرآن، أو بالماء الذي هو جزئية من جزئيات التذكير في القرآن الكريم.

1-2 مرجعيات يمتثلها السياق التركيبي السابق:

نعرض لهذه الجزئية من قوله تعالى: ﴿سَتَرِيهِنَّ أَئِنْتِنَا فِي آلَافَايَ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَّبِعِنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [سورة فصلت: 53]، (إنه) أي: القرآن، هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فانظر إلى هذه الآية الجامعة كيف دلت على حقيقة القرآن على وجه تضمن حقيقة أهله، ونصرتهم على المخالفين، وأعظم بذلك تسليّة عما أشعرت به الآية السابقة من اتهامهم في الباطل إلى حد يقرب من اليأس، وقيل: الضمير للرسول عليه الصلاة والسلام، أو الدين، أو التوحيد، ولعل الأول أولى⁽¹⁾.

يتراءى لنا أنه آخذ بلازمة السياق في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ نُفٌّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾ [سورة فصلت: 52]؛ ليقدم عود الضمير إلى القرآن، قال: (إن كان) أي: القرآن من عند الله⁽²⁾، فبعد إظهار الله لدينه، وفتح البلاد، تبين لهم أنه الحق⁽³⁾، إذ وقع القرآن وفق ما أخبر به من الغيب⁽⁴⁾.

وإذا استدعينا السياق السابق وجدناه متسماً لمرجعيات أخرى: الدين، والرسول صلى الله عليه وسلم، والتوحيد، فالضمير عمل على استحضار مجموع الخطابات السابق المتعين بالسياق، ووجد علائق بين العناصر الحال، وأقام تماسكا دلاليا للنص.

(1) روح المعاني، (8/25).

(2) المصدر نفسه، (7/25).

(3) المحرر الوجيز، (23/5).

(4) البحر المحيط، (483/7).

فالإحالة إلى الدين؛ لأنه دين الحق الذي لا يحيد عنه إلا مكابر حسه مغالط نفسه، وما الثبات والاستقامة إلا صفة الحق والصدق، كما أن الإضراب والتزلزل صفة الفردية والزور، وأن للباطل ريحاً تخفق ثم تسكن، ودولة تظهر وتضمحل⁽¹⁾.

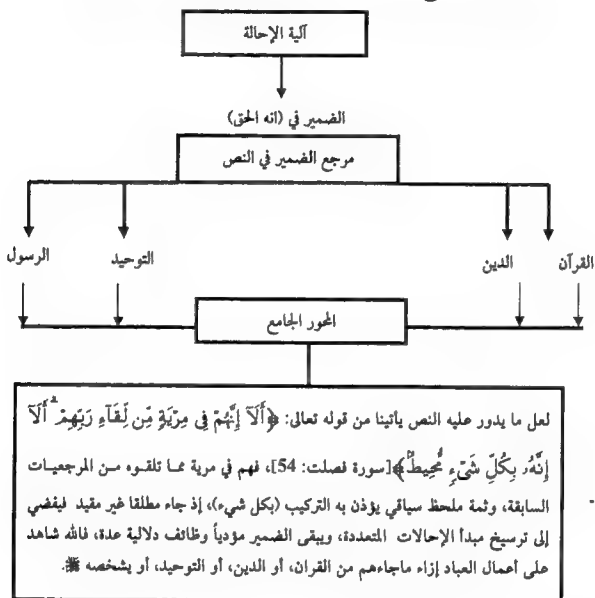
ويستدل بقوله تعالى: (سنريهم آياتنا في الآفاق) على عود الضمير إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، قال الطبري في هذه الرؤية: 'ظهور محمد ﷺ على الناس'⁽²⁾، وكذا رجوعه إلى التوحيد؛ لأنه عليه الصلاة والسلام دعا إلى توحيد الله؛ لكي يعلموا حقيقة ما انزل الله على محمد ﷺ، وأوحى إليه من الوعد له بأنه مظهر دينه على الأديان كلها⁽³⁾.

(1) الكشاف، (4/ 212).

(2) جامع البيان، (4/ 25).

(3) ينظر: زاد المسير، (7/ 368).

ولنا أن نستوضح مضمون الإحالة بالضمير المتصل في (إنه) بالترسيمة الآتية:

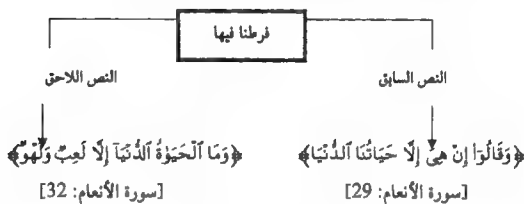


1-3 بين المذكور وغير المذكور:

يستوقفنا - هنا - عود الضمير (فيها) من قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا يَنْحَسِرُونَ﴾ [سورة الأنعام: 31]، (فيها) أي: الحياة الدنيا، أو في الساعة، وقيل: الضمير للجنة، أي: على ما فرطنا في طلبها، ولا يخفى بعده، وقيل إلى الصفة؛ لدلالة الحسran عليها، وهو بعيد أيضاً. وقيل: إن ما موصولة بمعنى التي، والمراد بها الأعمال، والضمير عائد إليها،

كانه قيل: يا حسرتنا على الأعمال الصالحة التي قصرنا فيها، نعم مرجع الضمير على هذا مذكور في كلامهم دونه على الأقوال السابقة، فإنه غير مذكور فيه بل ولا في كلامه تعالى في قص حال هؤلاء القائلين على القول الأول عند بعض⁽¹⁾.

تفصح الإحالة إلى الحياة الدنيا عن أن موضع التقصير ليس إلا الدنيا، فحسن عود الضمير إليها⁽²⁾، وإنما جيء بضميرها، وإن لم يجر ذكر؛ لكونها معلومة⁽³⁾، كما نلاحظ أن حركة السياق السابق واللاحق توحى بتحقيق مرجعية الضمير:



ولا يذهبن عنا أن قصرَ العنصر اللغوي (الهاء) لم يمنع عمق مدلوله، بإحالات مكثفة شاملة تسمح لتماسك النص، فإحالاته إلى: الدنيا، على ما ضيعوا فيها من عمل للأخرة، أو الساعة بإعداد الزاد والأهبة لها⁽⁴⁾، أو الجنة، إذا رأوا منازلهم فيها لو كانوا آمنوا⁽⁵⁾، أو الأعمال الصالحة، أو الطاعة، على تقصيرهم فيها، أو الصفقة، ذلك أنه لما تبين لهم خسران صفقتهم ببيع الإيمان بالكفر، والدنيا بالأخرة، قالوا: يا حسرتنا على ما فرطنا في صفقتنا⁽⁶⁾.

(1) روح المعاني، (7/ 153).

(2) التفسير الكبير، (12 / 164).

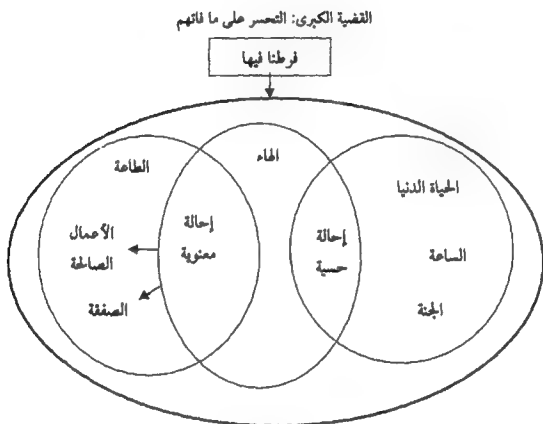
(3) الكشف، (2 / 18).

(4) البحر المحيط، (4 / 111).

(5) المصدر نفسه، (4 / 111).

(6) جامع البيان، (7 / 178).

ولا نحجم عن إلحاحه قد تفضي إلى تعيين الإحالة، وذلك بتوجيه الحرف (في)، قال ابن عاشور: وُضمير (فيها) عائد إلى الساعة، و(في) تعليلية، أي: فوّثناه من الأعمال النافعة؛ لأجل نفع هذه الساعة، ويحوز أن يعود ضمير (فيها) على الحياة الدنيا؛ فيكون (في) للظرفية الحقيقية⁽¹⁾. ويمكن تمثيل الاتساق بين ما يحيل إليه الضمير، ومقصد الخطاب القرآني على النحو الآتي:



1-4 مرجعيات الضمير المستتر لغياب الإسناد فيه:

يبرز ذلك قوله الحق - جل اسمه - ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأُنزِلَ مَعَهُمُ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [سورة البقرة: 213]، (ليحكم) الضمير المستتر راجع إلى الله سبحانه، ويؤيده قراءة الجعدي فيما رواه عنه مكي (لنحكم) بنون العظمة، أو إلى النبي، وأفرد الفعل؛ لأن الحاكم كل واحد من النبيين، وجوز رجوعه

(1) التحرير والتنوير، (6/ 66-67).

إلى الكتاب، والإسناد حينئذ مجازي، باعتبار تضمينه ما به الفصل، وزعم بعضهم أنه الأظهر، إذ لا بد من عوده إلى الله تعالى من تكلف في المعنى، أي: يظهر حكمه، وإلى النبي من تكلف في اللفظ، حيث لم يقل ليحكموا، وما ذكرناه يعلم ما فيه من الضعف⁽¹⁾.

نجد مجالاً ثانوياً مفتوحاً في إطار تعامل تفسير الخطاب القرآني مع مرجع الضمير، فرجوعه إلى (الله) عز وجل - قد يسوغ بالبنية الكبرى للنص، فبعد أن بعث الله النبيين، وأنزل الكتاب، أتى حكم الله تعالى معزراً بالكتاب الذي أنزل، ومبلغاً بالرسول الذي بعث، أي: أنزل الله الكتاب؛ ليحكم بينهم، وإسناد الحكم مجاز عقلي؛ لأنه المسبب له، ولأمر القضاء به⁽²⁾.

ولا يعني أطراح مرجعيات أخرى يسوغ لها بالمقرر النحوي بعوده إلى الأقرب (الكتاب)، وبالتأويل بعوده إلى الرسول، فينجم عن ذلك تنوع في المدلول الوظيفي للضمير، وسعة على نطاق الفسحة الإيجائية للآية الكريمة؛ لتضاعف بذلك قوتها، وتزداد إشراقها، وتسهم في تحقيق التماسك النصي على صعيدي: السطح والعمق.

وقد كان للخطابي وقفة مجلية في ربط تعدد الإحالة بقريتين: إحداها محورية، وهي عود الضمير على الأقرب، والثانية بلاغية، تعتمد على لعبة الحقيقة والمجاز، فإذا عاد الضمير المستتر على (الله) كانت الإحالة حقيقية؛ لأن بعث النبيين، وإنزال الكتب أفعال صادرة منه، وإذا تمت الإحالة إلى (الكتاب) كان الإسناد مجازياً بحكم الاستعمال المتعارف عليه. والحقيقة أن الذي جعل إحالة الضمير المستتر متعددة هو: ورود الفعل حراً غير مقيد بأية قرينة، على عكس الأفعال الأخرى، فالفعل (بعث) أسند إلى فاعل صريح هو (الله) كما أن الفعل (أنزل) لا يحتمل تعدد المحال إليه؛ لأنه عُقِبَ بجار ومجرور يتضمن ضميراً محيلاً إلى النبيين؛ مما يجعل الإحالة بضميرين إلى نفس العنصر (الله) مستحيلة⁽³⁾.

1-5 مرجع الضمير في الموضوعات القرآنية:

يجسن استكمالاً لمطلب استشراف إحالة الضمائر أن نتجمل نسقاً نقدياً في موضوعات قرآنية من التفسير، ومن خلال التقسيم الآتي:

(1) روح المعاني، (2/ 121).

(2) التحرير والتنوير، (2/ 291).

(3) لسانيات الخطاب، (174).

- الإشعار بتنزيل القرآن والآيات:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	النسق النقدي	موضعها في التفسير
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة يوسف: 2].	الماء في (أنزلناه)	- القرآن الكريم. - السورة نفسها. - نبأ يوسف. - للإنزال المفهوم من الفعل.	- القسولان الأخمينان ضعيفان كما لا يخفى	(203 / 12)

- قضايا الأديان:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿قُلْ ءَامِنُوا بِهِ أَوْ لَا تُؤْمِنُوا إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الإسراء: 107].	الماء في (به)، (قبله)	- القرآن الكريم. - النبي ﷺ.	- والأخير باباء السياق واللحاق.	(220 / 15) - (221).

أوامر الله تعالى:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ إِلَّا كَثِيرٌ تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَثِيرٌ﴾ [سورة الأنفال: 73].	الماء في (تفعلوه)	- ما أمرتم به، وقيل: للميثاق، أو حفظه، أو الإرث، أو النصر، أو الاستنصار المفهوم من الفعل.	- والأولى ما ذكرنا، وفي الأخير ما لا يخفى من التكلف.	(46/10)

- صنوف الناس ومالم:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ	الماء في (يدخلونها).	- للذين اصطفينا. - للثلاثة.	- والأخير هو الأظهر في النظم الجليل؛ ليطابق قوله تعالى (وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ) [سورة فاطر: 36]، وليناسب حديث التعظيم والاختصاص في قوله: (ثم أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ) [سورة فاطر: 31].	(235/22)- (236)

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
<p>بِالْخَيْرَاتِ يُؤْتِنَ اللَّهُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴿٣٢﴾ [سورة فاطر: 32- 32].</p>				

- الدهاء:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
<p>﴿وَرَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ﴾ [سورة البقرة: 129].</p>	الهاء في (فيهم).	- الأمة المسلمة. - النرية.	- وعود الضمير إلى أهل مكة بميد.	(474/1)

- القصص القرآني⁽¹⁾:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿وَرَزَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [سورة يوسف: 100].	الـواو في (خروا).	- أبواه وإخوته. - الأخوة فقط.	- وعوده إلى الأخوة ليس بذلك؛ فإن الرؤيا تقتضي أن يكون الأبوان والأخوة.	(68/13)

- السنن الإلهية في الدنيا:

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿وَالنَّهَارَ إِذَا جَلَلْنَا﴾ [سورة الشمس: 3].	الهاء في (جللنا)	- الشمس. - الدنيا. - الظلمة.	- والأول أولى لذكر المرجع، واتساق الضمائر	(194/30)

(1) للاستزادة ينظر: قصص الأنبياء:

آدم عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [سورة البقرة: 36]، (93/1)، موسى عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَأَن آتِذِيهِ فِي أَكْشَابِثٍ ثَقِيلٍ وَيَدِ الْيَمِينِ أَلَيْسَ لِي بِهَذَا الْكُتُبِ وَأَلَيْسَ لَهُ هَافِيَةً﴾ [سورة طه: 39]، (222-221)، النبي ﷺ في معركة بدر، قال تعالى: ﴿بَلَىٰ إِن نُّصْبِرُوا وَنُصْبِرُوا وَيَأْتُواكُم بِنَارٍ يُهَدَىٰ لَكُمْ هَافِيَةً﴾ [سورة النجم: 16]، (222-221)، ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُحْرَىٰ لَكُمْ﴾ (آل عمران 125-126)، (55/4).

الشاهد القرآني	الضمير	مرجع الضمير	الرؤية النقدية	موضعها في التفسير
﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا ۖ وَلَا يُوثِقُ وِثْقَاهُ أَحَدًا﴾ [سورة الفجر: 25 - 26].	الماء في (عذابه)، و(وثاقه).	- لله عز وجل، أي لا يتولى عذاب الله ووثاقه أحد سواء. - للإنسان، والإضافة للمفعول كأنه أشدهم عذاباً ووثاقاً.	■ والأخير وجه حسن، بل هو أرجح من الأول.	(179/30)

2- خاصية الاتساق بأسماء الإشارة:

من البين القول إن الوظيفة الأساسية لأسماء الإشارة تبدو في توضيح مدى القرب أو البعد من المتكلم، وفي العربية ثمة مستويان يمكن التمييز بينهما بوضوح في استعمال الإشارة هما: قريب، ويعبر عنه بـ (هذا) وفروعه، وبعيد، ويعبر عنه بـ (ذلك)، وفروعه. وذكروا مستوى آخر هو المتوسط، ويعبر عنه بحرف (اللام) من (ذلك)؛ لتكون (ذاك)⁽¹⁾، واستقام لدى النحويين بأنها أسماء يشار بها إلى مسمى، بحيث يجعلها هذا الوضع متضمنة معنى الفعل (أشیر)⁽²⁾، فهي موضوعة؛ لتدل على إثبات شيء معين وقعت عليه الإشارة، كقولك وأنت ترى كتاباً تشير إليه: ذا جميل، و(ذا) تتضمن شيئين اثنين: المعنى المراد فيها، أي: المدلول المشار إليه، وهو الكتاب، والإشارة إليه في الوقت نفسه⁽³⁾.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل، (1/ 131-132)، مع المراجع، (1/ 296-297).

(2) ينظر: شرح المفصل، (3/ 126).

(3) النحو الوائى، (1/ 321).

ويظهر في مصنفات النحويين أن ثمة تفاصيلاً بيناً في استعمال أسماء الإشارة، يتأى بها عن المحسوس، ويجعلها إشارة عقلية ذهنية، فإذا أشارت إلى ما تستحيل مشاهدته كما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ [سورة مريم: 62]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمْنِي رَبِّي﴾ [سورة يوسف: 37]، إنما لتصيير ما تستحيل مشاهدته كالمشاهد المحسوس⁽¹⁾، فاضحي المشار إليه معلوماً للمتلقي، ومتصوراً في ذهنه، وحلة ذلك أن اسم الإشارة لما كان موضوعاً للمشار إليه إشارة حسية، فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد، والمعاني مجاز، وذلك يجعل الإشارة العقلية كالخسبة مجازاً؛ لما بينها من المناسبة، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعد، أخصي: (ذلك) ونحوه كضمير الغائب يحتاج إلى مذكور قبل، أو محسوس قبل؛ حتى يشار إليه به، فيكون كضمير راجع إلى ما قبله⁽²⁾.

أن هذه التصورات الواعية تجعلنا نستكنه امرأ مفاده: أن أسماء الإشارة من الوحدات اللغوية التي تتحكم بها قواعد الاستعمال السابق واللاحق، ويتأسس هذا المنطلق من حيث اقتضاها لغيرها سابقاً كان، أو لاحقاً، ويعتمد هذا على اختلاف الدور الدلالي، وعلى الصور التي يؤديها كل صنف من الوحدات اللغوية في النص، فإذا كانت الضمائر تحدد مشاركة الشخص من التواصل، أو غيابها عنه، فإن أسماء الإشارة المكانية والزمانية، وكذلك الظروف الدالة على الاتجاه تحدد مواقعها في الزمان والمكان داخل المقام الإشاري، وهي مثلها لا تفهم إلا إذا ربطت بما تشير إليه، ويمرر تقسيمها في العربية إلى أقسامها المعروفة باعتماد المسافة قريباً وبعداً من موقع المتكلم في الزمان والمكان⁽³⁾.

نتهي عقب هذا التنظير إلى أن علاقة قائمة بين العنصرين اللغويين: الضمير، واسم الإشارة، فالأول يحتاج إلى عائد، والآخر يحتاج إلى مشار إليه يرفع الإبهام، وهما من وسائل الإحالة التي تكسب النص تماسكاً وانسجاماً.

ويمكن في هذا المقام أن نستشف إسهاماً نقدياً لاستعمال اسم الإشارة في خلق الخاصية الاتساقية للنص:

(1) ينظر: شرح الشافعية، (2/ 472).

(2) المصدر نفسه، (2/ 279).

(3) ينظر: نسيج النص، (117-118).

2-1 إيماءات الإشارة إلى البعيد:

تتوجه رؤية نقدية في اسم الإشارة (تلكم) من قوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَن تِلْكَمُ الْجَنَّةُ أَوْ رِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف: 43]، المعنى في اسم الإشارة: إما لرفع منزلتها وبعد مرتبتها، وإما لأنهم نودوا عند رؤيتهم إياها من مكان بعيد، وإما للإشعار بأنها تلك الجنة التي وعدوها في الدنيا، وإليه يشير كلام الزجاج، والتزم بعضهم في توجيه البعد أن (تلكم) خبر مبتدأ محذوف أي: هذه تلكم الجنة الموعودة لكم قبل، أو مبتدأ حذف خبره أي: تلك الجنة التي أخبرتم عنها، أو وعدم بها في الدنيا هي هذه، ولا حاجة إليه⁽¹⁾.

يبدو أن المفسر قد أخذ بعين العناية إيماءات تؤذن بها الإشارة البعيدة ممثلة من جانبين: الأول الجنة، وذلك بعلو منزلتها، وبعد مرتبتها، ومن ذا الذي ينكر عظم المنزلة بما أعده الله لعباده فيها، قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخِيتْ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً﴾ [سورة السجدة: 17] وقوله عليه الصلاة والسلام: قال تعالى: (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)⁽²⁾.

فتبعد مرتبتها بهذه الأوصاف، وبأنها ليست متحصلة لكل الناس إلا من استثناهم الله تعالى بقوله: ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [سورة مريم: 60]، ومن ثم تتحقق غاية أخرى من غايات الإشارة بأن تنزل منزلة المحسوس المشاهد القريب، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَأَزَلِفَتْ أَلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [سورة ق: 31].

الثاني: من جانب متلقي الخطاب؛ للإشعار بأنها تلك الجنة التي وعدهم الله إياها، قال تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ^ط نَجْرِي مِّن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ أَتَفَوْا﴾ [سورة الرعد: 35].

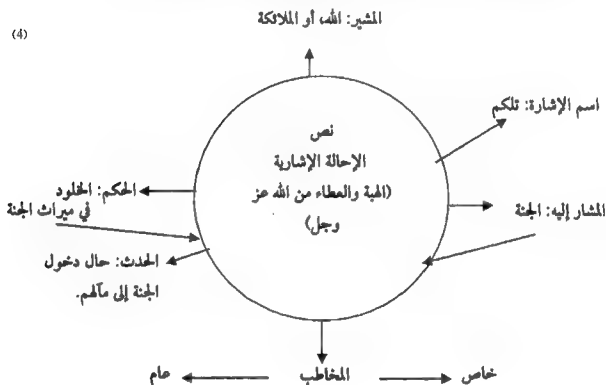
ويمكن أن نعول على علاقة تماسكية أوجدتها الإحالة الإشارية بين المشار إليه (الجنة) والميراث المدلول عليه بقوله تعالى: (أورثتموها)، فكلاهما يستندان على وحدات معنوية مشتركة

(1) روح المعاني، (8/ 141).

(2) صحيح البخاري، باب ما جاء في صفة الجنة، الحديث: 3072، (3/ 1185).

قوامها: المنة، والهبة، والاستحقاق: والمعنى: 'صارت إليكم كما يصير الميراث إلى أهله، والإرث قد يستعمل في اللغة ولا يراد به زوال الملك عن الميت إلى الحي، كما يقال: هذا العمل يورثك الشرف ويورثك العار أي: يصيرك إليه'⁽¹⁾، ومنهم من قال: أعطيتموها عطية هنيئة لا تعب فيها، ولا منازعة'⁽²⁾، فتكون على صنو الميراث الذي يأتي من الميت إلى ورثته من غير عوض ولا إكراه، وقيل: أن أهل الجنة يورثون منازل أهل النار، قال ﷺ: (ليس من كافر ولا مؤمن إلا وله في الجنة والنار منزل، فإذا دخل أهل الجنة، وأهل النار النار، فنظروا إلى منازلهم فيها، فقليل لهم: هذه منازلكم لو عملتم بطاعة الله، ثم يقال: يا أهل الجنة رثوهم بما كنتم تعلمون، فتقسم بيت أهل الجنة منازلهم)⁽³⁾.

ويكتشف التشكيل الآتي دور الإحالة الاشارية في تماسك أجزاء النص:



(1) التفسير الكبير، (14 / 67).

(2) التحرير والتنوير، (8 / 103).

(3) الجامع لأحكام القرآن، (7 / 209).

(4) ينظر: زاد المسير، (3 / 199)، البحر المحيط، (4 / 302).

أهل بدر، أو عشرة من الصحابة أهل الجنة، أو أهل الجاهلية حين أسلموا وأحسوا الفرق

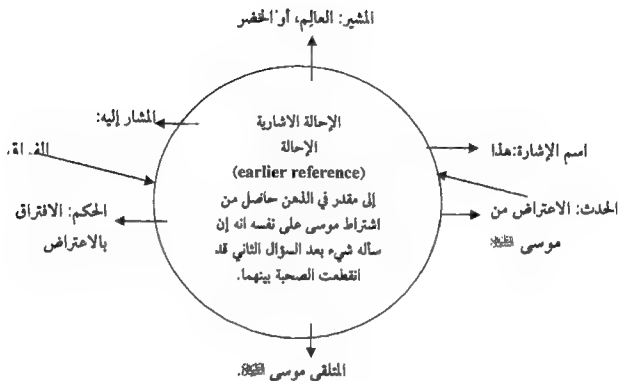
2-2 تمهيد الإشارة لموقف متوقع الحدوث:

يقع هذا الملمح في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [سورة الكهف: 78]، الإشارة إلى الفراق المدلول عليه بقوله قبل: ﴿فَلَا تُصَلِّحْتَنِي﴾ [سورة الكهف: 76] والحمل مفيد؛ لأن المخبر عنه الفراق باعتبار كونه في الذهن، والخبر الفراق باعتبار أنه في الخارج كما قيل، أو إلى الوقت الحاضر أي: هذا الوقت وقت فراقنا، أو إلى الاعتراض الثالث أي: هذا الاعتراض سبب فراقنا حسبما طلبت، فوجه تخصيص الفراق بالثالث ظاهر⁽¹⁾.

لأنعدم أن تكون الإشارة قد حققت التماسك النصي بين ما سبق الاشتراط عليه، وموقف الفراق، قال الزمخشري: فإن قلت: هذا إشارة إلى ماذا؟ قلت: قد تصور فراق بينهما عند حلول ميعاده على ما قال موسى عليه السلام: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتَكَ عَنْ مَتَى بَعْدَهَا فَلَا تُصَلِّحْتَنِي﴾ [سورة الكهف: 76]، فأشار إليه، وجعله مبتدأ، وأخبر عنه كما تقول: هذا أخوك، فلا يكون هذا إشارة إلى غير الأخ⁽²⁾.

(1) روح المعاني، (10/16).

(2) الكشف، (2/291). وينظر: التحرير والتنوير، (15/116).



2-3 تحديد المشار إليه بالمتعلق السياقي:

بلفتنا هذا الملحظ إلى تفسير قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَبْظِيرٍ إِنَّهُ وَلَيْكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَبِرُوا وَلَا مُسْتَعْسِفِينَ لِجَدِيشٍ إِنَّ ذَلِكَ كَمَا يُوْذَى النَّبِيُّ﴾ [سورة الأحزاب: 53]، (ذلكم) أي: اللبث الدال عليه الكلام، أو الاستئناس، أو المذكور من الاستئناس، والنظر، أو الدخول على غير الوجه المذكور، والأول أقوى ملائمة للسياق والسباق⁽¹⁾.

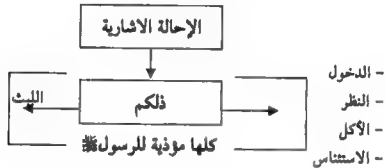
غير خاف أن معرفة الملابس التي تكتنف النص - إبان إنتاجه وإبان تلقيه - تشكل رداءً في اختيار المشار إليه، والمضي إلى الفهم الصحيح للنص، فبعض الوحدات اللغوية تعتمد في فهمها على سياق الموقف أكثر من غيرها، فمن ذلك على سبيل المثال ألفاظ الإحالة المقامية مثل: هنا، الآن، أنا، أنت، هذا... إلخ، فإذا أردنا أن نفهم مدلول هذه الوحدات إذا ماوردت في مقطع خطابي

(1) روح المعاني، (22/82).

استوجب ذلك منا - على الأقل - معرفة هوية المتكلم، والمتلقي، والإطار الزمني والمكاني للحدث للغوي⁽¹⁾. فقلوه: (إن ذلكم كان يؤذي النبي) إشارة إلى أن دخولكم بيوت النبي من غير أن يؤذن لكم، وجلوosكم فيها مستأنسين للحدث، بعد فراغكم من أكل الطعام الذي دعيتم له، كان يؤذي النبي، فيستحي منكم أن يخرجكم منها إذا قعدتم فيها للحدث، بعد الفراغ من الطعام، أو يمنعكم من الدخول إذا دخلتم بغير إذن، مع كراهية لذلك منكم⁽²⁾.

وهنا نلمح ملحظين من الإحالة الاشارية، الأول: إن استعمال الإشارة للبعيد بـ(ذلكم) قد أفضت - والله تعالى اعلم - إلى استنكار ما يحال إليه، واستبعاد من نفوس الصحابة، وضرورة عدم الإتيان به، والآخر: إن الإشارة بـ (ذلكم) قد فتحت مجالاً للإحالة من خلال السياق وظروفه التي واتت حركته داخل النص، وإن المشار إليه الذي رجحه الألووسي هو مفرد مؤول بالمذكور، وقد حمل سمة العموم؛ لكونه أتى بعد مقدمات ممثلة: بالدخول، والنظر، والأكل، والاستئناس، وكلها مرتبطة بلبثهم عند رسول الله ﷺ.

ويمكن بيان ذلك بالتنظير الآتي:



(1) إشكالات النص دراسة لسانية نصية، (499).

(2) جامع البيان، (39/22).

ويمكن الإلماح إلى استرسال نقدي صدر عن الألويسي في هذا السبيل⁽¹⁾:

قال تعالى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [سورة ص: 39]

- ما أعطاه ما تقدم.
- تسخير الشياطين.
- ما وهب لسليمان (من النساء والقدرة على جماعهن).
- ← هذا →
- والآخر لا يكاد يصح، إذ لم جر لذلك ذكر في الآية.

قال تعالى: ﴿الَّتِلْكَ ءَايَتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [سورة يوسف: 1-2]

- آيات السورة.
- ما في اللوح.
- التوراة والإنجيل، أو الآيات التي ذكرت في سورة هود قبلها.
- ← تلك →
- أشير إلى الآيات؛ لجعل حضورها في الذهن، والثاني بعيد، والثالث أبعد منه.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [سورة الفرقان: 15]

- ما ذكر من السعير السابق.
- ما ذكر من الجنة والكنز في قوله
قولهم ﴿أَوْ يُلْقَىٰ إِلَيْهِ كَفَرٌ﴾ [الفرقان: 8].
- الجنة والقصور.
- ← ذلك →
- وكلا القولين - الآخرين - لا يحول عليهما، لاسيما الأخير والمعنى ذلك الذي ذكر من السعير التي أعدت لمن كذب بالساعة.

3- آية العطف:

من أهم وسائل الربط النصي، وأكثرها شيوعاً في الاستعمال اللغوي، ويكون العطف في الكلام العربي مجموعة من الحروف التي تؤدي وظيفة الربط بين أجزاء الكلام، ولكل حرف من هذه الحروف معنى للوظيفة التي يؤديها، فالقيمة الدلالية للربط في حروف العطف تكمن في فهم المعاني التي تفضي إليها هذه الحروف عن طريق دورها في تجانس أجزاء النص.

(1) ينظر: روح المعاني، (4 / 78)، (12 / 202)، (18 / 289)، (23 / 143 - 244)

وقد ألمح ابن يعيش إلى ما يعني من عطف الجمل بقوله: 'ربط بعضها ببعض، واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية عن الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء' (1)، مصرحاً بأن المراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والإيذان بمحصول مضمونها؛ ثللا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأن ذكر الأولى كالغلط، فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف؛ ليصير الإخبار عنهما إخباراً واحداً (2).

والحق أنها نظرة واعية لدور العطف في اتساق النص، والوصول إلى الغاية التواصلية بين المتكلم والمثلي، وهذا الضرب من الأنماط الكلامية الذي يقع فيه الامتداد النصي بين التابع والمتبوع لا يتأتى لأي أحد قال الجرجاني: أعلم أن العلم بما ينبغي أن يصنع في الجمل من عطف بعضها على بعض، أو ترك العطف فيها والجيء بها مثورة تستأنف واحدة منها بعد أخرى من إسرار البلاغة، وما لا يتأتى لتمام الصواب فيه إلا الأعراب الخالص، وإلا قوم طبعوا على البلاغة، وأوتوا فناً من المعرفة في ذوق الكلام (3).

وإذا صرفنا أبصارنا تلقاء المحدثين - ولا سيما أرباب الدرس النصي - فلإننا نجد منهم (دي بوجراند) يذكر أن العطف يشير إلى العلاقات التي بين المساحات، أو بين الأشياء التي في المساحات، ويشير أيضاً إلى إمكان اجتماع العناصر والصور وتعلق بعضها في عالم النص (4). وعند أحمد عفيفي وسائل متنوعة تسمح بالإشارة إلى مجموعة المتواليات السطحية بعضها ببعض، بطريقة تسمح بالإشارة إلى هذه المتواليات السطحية، كاشفاً أن الإشارات السطحية تعدّ وسائل لأن تستنتج بواسطتها دلالة النص بفضل العلاقات التحتية التي تشير إليها علاقات العطف (5).

ولا تغفل عن هذه الدلالات التي تفهم من علاقة الجملة ببقية أجزاء النص وفق الارتباط النحوي بألية العطف، فالربط النحوي خاصية دلالية للخطاب تعتمد على فهم كل جملة مكونة

(1) شرح المفصل، (8/ 88).

(2) المصدر نفسه، (8/ 90).

(3) دلائل الإعجاز، (174).

(4) ينظر: النص والخطاب والإجراء، (346).

(5) ينظر نحو النص، (128-129).

للنص في علاقتها بما يفهم من الجمل الأخرى .. ، والعوامل التي يعتمد عليها الترابط على المستوى السطحي للنص، ما يتمثل من مؤشرات لغوية مثل: علاقات العطف والوصل والفصل⁽¹⁾.
 ونخلص إلى أنهم قد تجاوزوا النظرة الشكلية لأداة العطف إلى التدقيق في المعاني المستوحاة من الأدوات وفق العلاقات الموجودة بين الجمل، فالعطف كونه وسيلة اتساق في النص يختلف عن الإحالة؛ لأنه لا يتضمن إشارة موجهة إلى سابق، وإنما يحتاج إلى عناصر رابطة متنوعة تصل بين أجزاء النص، الذي هو عبارة عن جمل، أو متتاليات متعاقبة خطياً⁽²⁾.
 ونسعى للاحتجاج على هذا الضرب من آليات الاتساق بمجانبين آتيين:

4- عطف القصة على القصة؛

يطالعنا المسلك النقدي في هذا الجانب من خلال عرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّيْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ خَلِيْفَةً﴾ [سورة البقرة: 30]، وقوله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اَسْجُدُوْا لِآدَمَ فَسَجَدُوْا اِلَّاۤ اِبٰلٰسَ﴾ [سورة البقرة: 34] قال: والعطف من عطف القصة على القصة، وفي كل تعداد النعمة مع أن الأول تحقيق للفضل، وهذا اعتراف به، ولا يصح عطف الظرف على الظرف بناءً على اللاتق الذي قدمناه؛ لاختلاف الوقتين⁽³⁾.
 يظهر أن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اَسْجُدُوْا لِآدَمَ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّيْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ خَلِيْفَةً﴾ وهو عطف القصة على القصة، وفيه تحقق للتماسك في البنية الكبرى للنص القرآني، والمعنى عند الطبري: «إِذْ قُلْتُ لِلْمَلٰٓئِكَةِ: إِنِّيْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ خَلِيْفَةً، فَكُرِمْتَ اَبَاكُمْ اَدَمَ بِمَا اٰتَيْتَهُ مِنْ عِلْمِيْ، وَفَضْلِيْ، وَكَرَامَتِيْ، وَاِذْ اَسْجَدْتَ لَهُ مَلٰٓئِكَتِيْ، فَسَجَدُوْا لَهُ»⁽⁴⁾.

(1) علم لغة النص، المقاميم والاتجاهات، (111).

(2) الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب، (183).

(3) روح المعاني، (1/ 284).

(4) جامع البيان، (1/ 224).

ويلقي تحليل ابن عاشور مزيداً من الضوء على علة اختيار هذه البنية التركيبية؛ لتحقيق التماسك بين القصتين قال: وإعادة (إذ) بعد حرف العطف المغني عن إعادة ظرفه تنبيه على أن الجملة مقصودة بذاتها؛ لأنها متميزة بهذه القصة العجيبة، فجاءت على أسلوب يؤذن بالاستقلال والاهتمام، ولأجل هذه المراجعة لم يوت بهذه القصة معطوفة، بفاء التفريع، فيقول: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ أَسْجُدُوا لِآدَمَ﴾⁽¹⁾.

ومن ثم لا تمنع الظاهرة المتمثلة باستقلال القصتين من مسوغ العطف وصولاً لتماسك النص، ويتعين هذا المسوغ بالتشابه في موضوع الخطاب: الملائكة، وادم، فالمخاطب (الملائكة) واحد، والاحتجاج من الملائكة على صفة الخليفة المرشح في الأرض، والتسليم بأمر الله في القصة الأولى، يشبه التسليم في القصة الثانية، حيث سجد الملائكة بعد الاحتجاج الأول، من جهة ثانية يجمع بين قصتين علاقة التضاد، فقد كان تسليم من الملائكة في القصتين، وعصيان من إبليس في الثانية⁽²⁾.

والمستصفي من الاستقراء السابق يسلمنا إلى أن التماسك بين القصتين يتأتى بالآتي:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ أَسْجُدُوا

لِآدَمَ﴾

الله عز وجل	الأمر
الملائكة	المتلقيين
قصة بدايات الخلق	القضية الكبرى
ادم عليه السلام	مدار الحديث
تكریم آدم ﷺ بتكليفه للخلافة والسجود له للطاعة	أحكام الخطاب
تسليم الملائكة لأمر الله وعصيان إبليس للأمر.	علاقة التضاد

(1) التحرير والتنوير، (406/1).

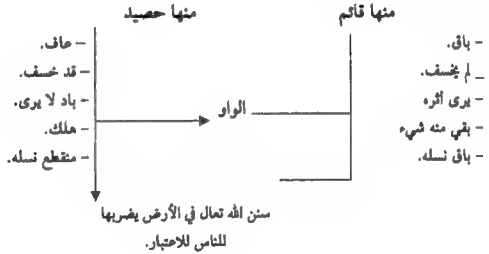
(2) التماسك النصي في اللغتين: العربية والإنجليزية، دراسة تقابلية في الربط النحوي، يوسف سليمان عليان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، (202).

5- عطف الجملة على الجملة:

نلتبس هذا النوع في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَىٰ نَقُصُّهُ عَلَيْكَ مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ [سورة هود: 100]، (منه) أي: من تلك القرى (قائم وحصيد) أي: ومنها حصيد، فالعطف من عطف الجملة على الجملة، وهو الذي يقتضيه المعنى كما لا يخفى، وقد شبه ما بقي منها بالزرع القائم على ساقه، وما عفا وبطل بالحصيد، فالعنى منها باق ومنها عاف، وهو المروي عن قتادة، ولحوه ماروي عن الضحاك (قائم) لم يخسف، و(حصيد) قد خسف⁽¹⁾.

لاتنك (الواو) عن القيام بوظيفة الربط الخطي المتصل بين جملتين متابعتين؛ لوجود علاقة دلالية تميز الجمع بينهما، فكلاهما في دائرة الأمر الإلهي الواقع على القرى السابقة، فَمِنْهَا قائم يرى أثره، وحصيد باد لا يرى⁽²⁾، أو بعضها باق منه شيء، وبعضها هلك وما بقي منه أثر البتة⁽³⁾، أو قائم باق نسله، وحصيد منقطع نسله، وهذا يتمشى على أن التقدير: ذلك من أنباء أهل القرى⁽⁴⁾.

ويبقى مستأنف من القول مضماره استئناف الوجه الجامع بين الجملتين المعطوفتين في إطار المناسبة النصية السياقية، فالآية متضمنة التخويف، وضرب المثل للحاضرين من أهل مكة وغيرهم، والمقصود منها الاعتبار.



(1) روح المعاني، (12/ 160).

(2) الجامع الكبير، (12/ 112).

(3) التفسير الكبير، (18/ 46).

(4) البحر المحيط، (5/ 360).

خاتمة الدراسة

جمعنا هذا المسعى بمنهل صافٍ من مناهل التفسير، وكشف لنا عن تجليات نقدية اكتنتف قضايا اللغة في هذا السفر، ويمكن أن نقدم مستصفي من القول لتلكم التجليات متوزعاً على نقاط متواليه بتوالي موضوعات الدراسة:

- إن هناك تقارباً بين معنى النقد لغة، ومعناه اصطلاحاً، وكان المعنى الاصطلاحي ينشق من رحم المعاني اللغوية، ويؤول إليها.
- ارتبط النقد بوجود الإنسان؛ لأنه ناقد بالطبع، بما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة به، تجعله يستأنس بالحسن، وينصرف عن القبيح.
- يشكل النقد جانباً من جوانب عناية العرب بالعربية، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبيان قيمتها، ومكانتها، والحفاظ على سلامتها. وتظهر قيمة النقد، وتوسع دائرة حركته كلما كثرت حيوية النص، وقابليته للقراءات المتعددة؛ لذا فإن هذه الدائرة واسعة في رحاب التفسير، الذي يتعامل به مع النصوص القرآنية المتقدمة على سائر النصوص.
- أنبأنا المصطلحات النقدية التي رصدناها في التفسير عن حفر معرفي في مجال الحكم على الآراء اللغوية، وكانت سبباً من سبل وصف المعاني وتفسيرها، متخذة من المقررات الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية مرجعية في التحليل والتقويم والحكم؛ للوصول إلى سلامة التركيب، وصحة البناء اللغوي.
- ينظم عقد التجليات النقدية في البنية والأبنية، والراكيب والإيحاء الدلالي، برصد واقع لغوي مقارب لقضايا في الدراسات اللغوية المعاصرة، على أن بعض تلكم الرؤى تبقى بمنأى عن سكونية اليقين؛ بآية صدورها من نفس بشرية جُبِلت على الخطأ والنسيان.
- عارضنا المسعى النقدي في المقصل الفونيمي على الماثور من هذا الدرس، فرأيناه عين اليقين مائل في ذلكم المورد، ومن مرتكزاته التبادلات الصوتية، وهذا الضرب يأنلف مع مصطلح الانسجام الصوتي، وفيه يحدث الإبدال بين صوتين؛ لوجود علاقة صوتية بينهما.

- إلا أن عرضه لبعض المسائل لم يكن مستوفياً لأطراف التحليل الصوتي، كما في الإدغام الحاصل في (أوعظت)؛ لذا لجأنا إلى تبيان هذا الملحظ بالاستزادة من مصادر أخرى قديمة وحديثة.
- أمعن الألويسي النظر في بعض الإجراءات الصرفية الباسقة أرجاؤها في مصنفات الصرف العربي، ومما جاء عن بصائر بأصل بنية الألفاظ قوله بزيادة (التاء) في (عنكبوت)، فإن أشراف الصحة تتوفر في أمر الزيادة، وهو ما نص عليه ثلة من العلماء كسيبويه. أما القول بزيادة (النون) في اللفظة نفسها؛ فإنها تمشي على استحياة بجانب الحجج المقدمة في زيادة التاء.
- لفتنا في أحيان إلى العلاقة التي تنشأ في ظل المعنى، فالنظام النحوي يسمح بنشأة علاقة بين الاسم المنصوب - مثلاً - والفعل: لازماً، أو متعدياً، كما في قوله تعالى: ﴿وَنَحْرِ الْجِبَالُ هَدًاءً﴾ [سورة مريم: 90]، وكذلك العلاقة بين متطلب الاسم، ومتطلبات الفعل للمنصوب، وما يكتنف الاستعمال العلائقي التركيبي للإضافة بين الفاعلية والمفعولية، كما في قوله تعالى: ﴿وَدَعَّ أَدْنُهُمْ﴾ [سورة الأحزاب: 48].
- يعمد في شواهد عدة إلى ترجيح التقدير؛ درأاً للتعارض الحاصل بين الإعراب والصناعة النحوية، وإن كنا نلغي من يضيق ذرعاً بالتقديرات، ويُقدم على توجيه آخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْكِنَ أَلِيرَ مَنْ ءَامَنَ﴾ [سورة البقرة: 177]، إذ منع بعضهم الإخبار عن المعنى بالعين، أو الحدث باسم العين. ولا نفعل أن النحويين لم يكونوا يخدمون في تعقيداتهم كيفما اتفق، ولم يغب عنهم مراعاة دقائق التركيب، ودقة اختيار المفردة في معنى لا تؤديه غيرها.
- إن حضور النقد في الإيماءات الدلالية في خطاب التفسير، وهدم تغييبها بشكل فتحة في مجال دراسة النص اللغوي، لا سيما في الألفاظ التي تتجاوز المعنى المعجمي إلى معان جديدة تكتسبها بتأثير ملاسبات خارجية وداخلية تكتنف استعمالها في الكلام.
- وقفنا على إجراءات نقدية في الدلالية الصوتية، كدلالة الصوت في ذات اللفظة، كما في قوله (ريح صر)، إذ انتبهنا إلى الإيماءات الدلالية المنبئة من الحرفان (ص)، و(ر) في لفظة (صر)، كما توصلنا إلى أن روافد المبنى تلقي بظلالها على المعنى في الألفاظ التي عرضها

الأكوسي، كما في قوله تعالى: ﴿عَقَدْتُمُ الْآيَمْنَ﴾ [سورة المائدة: 89]، وإن كانت الإيحاءات غير مقصورة على ما بينه الأكوسي، وإنما تتجاوز إلى أبعاد أخرى استظهرناها بالنظر الفاحص إلى سياق اللفظة في الآية.

- تُستمد دلالة التراكيب من التشكيل النحوي: بنظمه وحركات إعرابه، وعلاقات عناصره، وقد انساق الذهن إلى رؤية الأكوسي التي أخذت بتأزر السياق والقرينة اللفظية، وراعت وقع الدلالة في نفوس المتلقين، آخذين بالحسبان أننا أعرضنا عن توجيهات أخرى لم تلج إلى البنية العميقة للألفاظ فجاءت سطحية التخريج.

- ظهرت غاية الأكوسي بمعنى الكلمة، وما يتصل بها ضمناً، من أطر قولية ومقامية تفضي إلى فهم المعنى، أو بيانه، وتحديد على سواء، وهذا دأب من يروم دراسة المعنى، بأن يلتزم بضوابط اللغة وسياقات النص.

- وكشفنا عن عدم استشراف نكت دلالية منوطة ببعض الألفاظ عند الأكوسي، كما في تجهيزات الدلالة الحسية، أو المعنوية المنصوية تحت لفظة (طهراً).

- تحمل الأكوسي دقة اختيار الألفاظ القرآنية، وظلالها المعنوية، سواء على مستوى الفعل، أم الأداة، أم المشتق، أم التركيب، كما أدرك العمق الإيجائي لظاهرة التضمين في التفسير.

- لم نركن إلى رؤيته النقدية في ترادف بعض الألفاظ، كما في (انجست)، و(انفجرت)؛ لأن التبصر بالبنية العميقة يسلمنا إلى أن ثمة افتراقاً واقعاً بين الصيغتين يتمثل بمركزي: القوة، والخفة، أو الكثرة والقلّة. ونراه في مضمار العلاقات الدلالية قد أصاب وجه الحق باستشرافه نفي ضدية المعاني، كما في (يزفون) بين الإبطاء والإسراع، بيد أنه لم يوغل في توضيح هذا النفي، فالجأنا إلى رصد باعثن: أحدهما: سياقي، والآخر: من المأثور اللغوي السابق.

- حاول أن يفيد من الإمكانات التركيبية، برصد الخواص الشكلية التي تصيب الجملة، ووصفها بدقة، ولا شك أن الاهتمام بالناحية التركيبية في الصياغة يرجع أصلاً إلى المعنى النحوي الذي يمثل أحد الأقسام الوظيفية للمعنى اللغوي العام.

- رصدنا مقاربة لسانية بين موروث التفسير وأنظار من الوظيفية المعاصرة، وذلك بالوقوف إلى قضايا أنه إليها، وبين نظارتها، وما تؤديه من أغراض بعينها في مقامات، وملابسات محدد، وعلى الصعيدين الكمي متمثلاً بالحذف، والترتبي متمثلاً بالتقديم والتأخير. ومن ثمّ نجعلنا

ندارس قيمة الانزياح عن رتابة ما هو مألوف مألوف في الاستعمال بالتقنيات اللغوية التي عرضناها.

- وقفنا على حقيقة عملية عمادها أن التراث النحوي السابق بكل ما يضمه من تصورات، ومفاهيم، وقواعد، واستعمال، ووصف، وتحليل، وغير ذلك، هو الأساس الفعلي الذي بنيت عليه اتجاهات الدراسة النصية، بكل ما تتسم به من تشعب أفكارها، وتصوراتها، ومفاهيمها.
- على الرغم من أن القدماء لم يفرّدوا مصنفات مستقلة للدراسة النصية، ولم يسلكوا منهجاً زاهراً في دراسة النص كوحدة وتحليله، إلا أن أكثر ما يُجلى سُهْمَة استشرافهم النصي، هو تعاملهم مع القرآن الكريم على أنه وحدة واحدة يترابط بعضها ببعض، وتتعلق أجزاءه على نحو تكاملي بحيث لا يستقل منه جزء عن الآخر.
- لا نعدم أن يكون الانساق المعرفية في رجوع الضمير إلى مذكور أو غائب قد فتحت مجالاً تأويلاً واسعاً في مضمار اتساق النصوص القرآنية، وكشفت عن سعة نطاق الإحياء القرآني، كما أن آلية أسماء الإشارة من الوحدات اللغوية التي تتحكم بها قواعد الاستعمال السابق واللاحق يؤذن بتعيين التماسك النصي على مستوى السطح والعمق. وفي الترابط النصي بالعطف نلاحظ مشاركة لطرفين أو أكثر في حكم ما، وذلك على مستوى عطف الجملة على الجملة، أو عطف القصة على القصة.

ولعلنا - في ختم هذا المستصفى - لا لنجانب الصواب إذا وصفنا خطاب التفسير بأنه موسوعة شاملة، نهد فيها المفسرون ومنهم الألويسي إلى الولوج في علوم القرآن وتفسيره، وعلوم اللغة والبلاغة، والنطق، وأصول الفقه، والعقائد... الخ، فارتفع شأنها في آفاق الدراسات الشرعية واللغوية.

ثبت المصادر

القرآن الكريم

- الإبدال، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1961م.
- أبنية المصادر في الشعر الجاهلي، وسمية عبد المحسن المنصور، ط1، جامعة الكويت، 1984م.
- إنحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1419هـ - 1998م.
- الإتيان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: سعيد المنذوب، ط1، دار الفكر، لبنان، 1416هـ - 1996م.
- الاتساع في المعنى، مقبول علي بشير النعمة، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1432هـ - 2011م.
- أثر البيئة في المصطلح النقدي القديم، عبد الله سالم المعطاني، المنشور ضمن كتاب قراءة جديدة لثرائنا النقدي، النادي الأدبي الثقافي بجدة، 1410هـ - 2007م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخالجي، القاهرة، 1987م.
- اجتهادات لغوية، تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2007م.
- الإدغام الكبير في القرآن الكريم، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط4، عالم الكتب، بيروت، 1993م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النشر الذهبي، 1404هـ - 1984م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم عمود بن عمر الخوارزمي الزغشري، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

- أسباب حدوث الحروف، أبو علي الحسين بن عبد الله - ابن سينا - تحقيق: محمد حسان الطيان، دار الفكر، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.
- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: أحمد مختار علي، جامعة طرابلس، ليبيا، 1973م.
- أسلوب الخذف من القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز، مصطفى شاهر خلوف، ط1، دار الفكر، عمان، 1430هـ-2009م.
- إشكالات النص - دراسة لسانية نصية - جعمان بن عبد الكريم، ط1، النادي الأدبي بالرياض، والمركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009م.
- أصوات العربية بين التحول والثبات، حسام النعيمي، دار الكتب للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي، جامعة بغداد، 1989م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1975م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.
- أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، ط2، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 2006م.
- الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1994م.
- إعراب الجمل وأشبه الجمل، فخر الدين قباوة، ط1، دار القلم، سوريا، 1989م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1409هـ-1988م.
- الألسنية العربية، رمون طحان، ط1، دار الكتاب اللبناني، 1971م.
- الأمالي، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم بن عبدون، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926م.
- إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد عي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجليل، بيروت، 1979م.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1971م.

- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيّان، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحد الجمل، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، 1391هـ.
- بنية الكلمة العربية، دراسة جغرافيا التنوع اللهجي في ضوء القراءات القرآنية، جمال حسين أمين إبراهيم، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1429هـ-2008م.
- بنية الكلمة في اللغة العربية تمثيلات ومبادئ، محمد بلبول، ط1، منشورات الفكر، تونس، 2008م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1969م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسين الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- التأويل اللغوي في القرآن الكريم - دراسة دلالية - حسين حامد الصالح، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 1426هـ-2005م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحديد في الإثقان والتجويد، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأموي الداني، تحقيق: غلام قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار للطباعة والنشر، بغداد، 1988م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، ط1، مؤسسة التأريخ، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تعدد المعنى في القرآن، ألفه يوسف، ط1، دار سحر للنشر، كلية الآداب، منوبة، تونس، 2003م.
- الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للمخطاط، خليل بن ياسر البطاشي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1430هـ-2009م.
- الترادف في اللغة، حاكم مالك لعبي، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، 1980م.

- تصحيح النصيح، عبد الله بن جعفر بن دستوريه، تحقيق: عبد الله الجبوري، مكتبة الإرشاد، بغداد، 1395هـ-1975م.
- تصريف الأنعال والمصادر والمشتقات، صالح سليم الفاخري، عصمى للنشر والتوزيع، القاهرة، 1966م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب الكوشي، ط3، المطبعة العربية، تونس، 1992م.
- التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ط4، دار عمار، عمان، 1427هـ-2006م.
- التعريفات، علي محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1405هـ.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي، الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م.
- تفسير البيضاوي، البيضاوي، دار الفكر، بيروت.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريتزل، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ-1984م.
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط1، دار الفكر، بيروت، 1421هـ-2001م.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.
- جدلية الأفراد والتركيب في النقد العربي القديم، محمد عبد المطلب، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، 1995م.
- الجمل، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: محمد بن أبي شنب، ط2، باريس، 1957م.
- الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1421هـ-2000م.
- الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النيرباني، ط1، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، 1427هـ-2006م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1206هـ.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالوية، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط4، دار الشروق، بيروت، 1401هـ.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زلمجة، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق، 1993م.
- الحروف، أبو نصر محمد الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
- الخصائص النطقية والفيزيائية للصوامت الرنينية في العربية، محمد فتح الله الصغير، تقديم: سمير شريف استيتية، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1428هـ-2008م.
- الخلاف التصريفي وأثره الدلالي في القرآن الكريم، فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، ط1، دار ابن الجوزي، السعودية، 1427هـ.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غاثم قدروي الحمد، وزارة الأوقاف، بغداد، 1986م.
- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار المعارف، مصر، 1971م.
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ط10، دار العلم للملايين، 1983م.
- دراسات في اللسانيات العربية، بنية الجملة العربية - التراكيب النحوية والتداولية - علم النحو - وعلم المعاني، عبد الحميد السيد، ط1، دارالحامد، عمان، 2004م.
- دراسات في النقد العربي القديم، محمود ريداوي، ط1، مطبعة الإنشاء، سوريا، 1982م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، حسام النعميمي، دار الرشيد، بغداد، 1980م.
- دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، ط1، القاهرة، 1976م.

- دراسة في أصوات المد العربية، غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1984م.
- دروس في التصريف، محمد محي الدين عبد الحميد، ط35، مطبعة السعادة، القاهرة، 1985م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
- الدلالة السياقية عند اللغويين، عواطف كنوش المصطفى، ط1، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، 2007م.
- ديوان أبي فراس الحمداني، دار صادر، بيروت، 1966.
- ديوان الأعشى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1966م.
- ديوان جرير، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، شرح: محمد حبيب، دار المعارف، القاهرة، 1969م.
- ديوان حسان، دار الصياد للمصاحفة والطباعة والنشر، بيروت.
- ديوان الخطيئة، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، شرح: أبو سعيد السكري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1967م.
- ديوان العباس بن مرداس، جمع: يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1968م.
- ديوان المعجاج، تحقيق: عزة حسن، شرح: عبد الملك بن قريب الأصمعي، مكتبة دار الشروق، بيروت، 1971م.
- ديوان علقمة الفحل، تحقيق: لطف الصقال، درية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، 1969.
- ديوان كثير عزة، أبو صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي، دار صادر، بيروت، 1994م.
- ديوان الهذيلين، شعر أبو ذؤيب وساعدة بن جؤية، دار الكتب المصرية، 1995م.
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، حسن خميس المنخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988م.
- رصف المباني، أحمد بن عبد النور المالقي، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1975م.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحان، دار عمار، عمان، 1984م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود بن محمود بن عبد الله الحسيني الأكويسي البغدادي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1423هـ - 2003م.
- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1404هـ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هندراوي، ط1، دار القلم، دمشق، 1405هـ-1995م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عثمان الشافعي الذهبي، تحقيق: حسين الأسد، بشار عواد معروف، محي هلال السرحان، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، 1992م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد عي الدين عبد الحميد، دار الفكر، سوريا، 1405هـ-1985م.
- شرح شافية ابن الحاجب الرضي الاسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد عي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985م.
- شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1977م.
- صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، 1407هـ-1987م.
- صراع الأنماط اللغوية، رانيا سالم الصرايرة، ط1، دار الشروق، عمان، 2002م.
- صور الإعرال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر من خلال الربع الثاني من القرآن الكريم، رابع بو معزة، دار وعلان، سوريا، 2008م.

- الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، نهاد الموسى، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003م.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998م.
- ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، حسين عباس الرفايع، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010م.
- ظاهرة اللبس في العربية - جدل التواصل والتفاصيل -، مهدي أسعد عرار، ط1، دار وائل، عمان، 2003م.
- ظواهر أسلوبية في القرآن الكريم - التركيب والرسم والإيقاع -، عمر عبد الهادي عتيق، ط1، عالم الكتب الحديث، إربد، 1431هـ-2010م.
- العدول بالجملة عن الأصل وعلاقته باستيعاب النحو للمعنى، عبد الفتاح الفرجاوي، ط1، دار سحر للنشر، تونس، 2007م.
- علم الأصوات، كمال بشر، دار غريب، مصر، 2000م.
- علم للدلالة، أحمد مختار عمر، ط1، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982م.
- علم اللسانيات الحديثة نظم التحكم وقواعد البيانات، عبد القادر عبد الجليل، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.
- علم اللغة العام - الأصوات - كمال محمد بشر، ط5، مصر، 1979م.
- علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، الكويت، 1973م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعوان، دار المعارف، مصر، 1962م.
- علم لغة النص - المفاهيم والاتجاهات -، سعيد حسن بحيري، ط1، مكتبة لبنان، بيروت، 1997م.
- غريب القرآن، أبو بكر محمد بن عبد العزيز السجستاني، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد عمران، دار قتيبة، 1416هـ - 1995م.
- فقه اللغة المقارن، إبراهيم أنيس، دار العلم للملايين، بيروت، 1968م.
- فقه اللغة وخصائص العربية، محمد المبارك، ط7، دار الفكر، القاهرة، 1987م.

- فن الكلام، كمال بشو، دار غريب، القاهرة، 2003م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصول المد العربية، غالب فاضل المظلي، منشورات وزارة الثقافة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1984م.
- في أصول اللغة والنحو، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب، بيروت، 1969م.
- في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلي، دار الهلال للطباعة والنشر، بيروت، 2008م.
- الفیصل فی ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، القاهرة، 1971م.
- في علم الأصوات اللغوية وعيوب النطق، البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، 1994م.
- في اللسانيات ونحو النص، إبراهيم محمود خليل، ط2، دار المسيرة، عمان، 2009م.
- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط6، مكتبة الأجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1984م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ط2، دار الراشد العربي، بيروت - لبنان، 1406هـ-1986م.
- في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1988م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، دار القلم، 1996م.
- قراءات النحاة الأوائل في الميزان: مصادرها - ملاحظاتها - موقف العلماء منها، محمود حسني مغالسة، ط1، دار المسيرة، عمان، 1431هـ-2011م.
- القرينة في اللغة العربية، كوليزار كااكل عزيز، ط1، دار دجلة، عمان، 2009م.
- الكتاب، أبو البشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجليل، بيروت.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار الهلال.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم بن عمر الزخشرى الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الكنز اللغوي في اللسان العربي، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للأباء اليسوعيين، بيروت، 1903م.
- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، القاهرة، 1976م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط1، دار صادر، بيروت.
- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 2006م.
- اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، أحمد المتوكل، ط2، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2010م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
- اللهجات العربية في التراث - القسم الثاني - النظام النحوي، أحمد علم الدين النجدي، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1983م.
- لهجة البدر في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، عبد العزيز مطر، دار المعارف، مصر، 1981م.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة، العراق، بغداد، 1398هـ-1978م.
- المبني للمجهول وتركيبه ودلالاته في القرآن العظيم، شرف الدين الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999م.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط2، دار الفكر، 1970م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1999م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام الشافعي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 1413هـ - 1999م.
- المحكم في نقط المصحف، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1418هـ-1997م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- المختصر، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة، بولاق، مصر، 1320هـ.

- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م.
- المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1411هـ-1990م.
- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.
- مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية - دراسة وصفية تاريخية -، آمنة صالح الزعبي، ط1، مؤسسة رام للتكنولوجيا، عمان، 1417هـ-1996م.
- مصطلحات الدلالة العربية، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، جاسم محمد عبد العبود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.
- المصطلح الصوتي في التراث اللغوي العربي الإسلامي، عبد القادر الجديدي، ط5، تونس، 2005م.
- المصطلح النحوي - دراسة نقدية تحليلية -، أحمد عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1410هـ-1990م.
- معاني القرآن، أبو الحسن بن مسعدة الجاشعي - الأخفش الأوسط -، تحقيق: عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، 2008م.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، 1981م.
- معاني القرآن، النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1409هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1408هـ-1988م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، دار الجليل، بيروت - لبنان، 1420هـ-1999م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق، 1985م.

- الفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم بن عمر الزخشمري، تحقيق: علي بو ملح، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، 1993م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مقدمة في النقد الأدبي، علي جواد الطاهر، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979م.
- المتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م.
- من أسرار الجمل الاستثنائية، أمين عبد الرزاق الشوا، ط1، دار الفوثناني، دمشق، 2006م.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1975م.
- من الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم في الكلمات المتقاربة المعنى المتباعدة المبنى وآيات أخرى، عودة الله منيع القيسي، ط1، دار البداية، عمان، 1432هـ-2011م.
- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط1، دار القاهرة، 1955م.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، للإمام أبي العثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1373هـ-1954م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
- منهج النقد في التفسير، إحسان الأمين، ط1، دار الهادي، بيروت، 1428هـ-2007م.
- المذهب في علم التصريف، هاشم طه شلاش، صلاح مهدي الفرطوسي، عبد الجليل حسن، مطبعة التعليم العالي العراقي، الموصل، 1989م.
- نحو النص إنجاء جديد في الدرس النحوي، أحمد عفيفي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001م.
- نحو نظرية أسلوية لسانية، فيلي ساندريس، ترجمة: خالد جمعة، ط1، دار الفكر، سوريا، 2003م.

- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1976م.
- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، خديجة محمد الصافي، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1429هـ-2008م.
- نسج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، الأزهر الزناد، ط1، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 1993م.
- النص والخطاب والإجراء، روبرت بيوجراند، ترجمة: تمام حسان، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ-1998م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980م.
- النقد عند اللغويين في القرن الثاني الهجري، سنية أحمد محمد، ط1، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.
- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، نعمة رحيم العزاوي، ط1، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978م.
- النقد المنهجي عند العرب، محمد مندور، ط1، دار النهضة، مصر، 1984م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمد محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ-1979م.
- همع الموامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الوظائف التداولية الداخلة في سورة الأنعام، فاطمة بنت ناصر المخيني، ط1، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 1430هـ - 2009م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986م.

الرسائل الجامعية

- تعاقب الذكر والحذف في آيات القرآن الكريم، فاطمة فضل محمد السعدي، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1998م.
- التماسك النصي في اللغتين: العربية والإنجليزية، دراسة تقابلية في الربط النحوي، يوسف سليمان عليان، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، كلية الآداب، 2002م.
- التوجيه الصوتي والصرفي للقراءات الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني، عمر محمد عوني، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية التربية، 1999م.
- الصيغ الفعلية في القرآن الكريم - أصواتاً وأبنية ودلالة -، ثريا عبد الله عثمان إدريس، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 1989م.
- الظاهرة اللغوية ومناهج وصفها وتفسيرها - الحذف في العربية نموذجاً -، سهير إبراهيم أحمد سيف، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2006م.
- الظواهر الصوتية في رواية شعبة عن عاصم، محمد أمين النميرات، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة اليرموك، 2003م.
- القراءات القرآنية في كتاب الكشف للزغشري، نضال محمود الفراية، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، قسم اللغة العربية، 2006م.
- المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، سورة البقرة نموذجاً، الطاهر شارف، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات، 2005م.
- المنهج الصوتي في توجيه القراءات القرآنية، مي فاضل الجبوري، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، 1994م.

الدوريات

- بنية الفعل، قراءة في التصريف العربي، عبد الحميد عبد الواحد، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1996م.
- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ-1989م.

- التراكيب النحوية من الوجهة التداولية، عبد الحميد السيد، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م 16، ع 2، 2001م.
- التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية - دراسة مقارنة -، إسماعيل عمايرة، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، جامعة اليرموك، إربد، م 14، ع 1، 1417هـ-1996م.
- التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلة جامعة الملك سعود، م 4، الآداب 1، 1412هـ-1992م.
- العدول في البنية التركيبية - قراءة في التراث البلاغي، إبراهيم بن منصور التركي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج 19، ع 40، 1428هـ.
- علامة الإعراب، مقارنة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، عبد الله عنبر، دراسات مجلة علمية محكمة، الجامعة الأردنية، م 25، ع 1، 1418هـ-1998م.
- قراءات في حرف الوصل بين القدماء والمحدثين، علي توفيق الحمد، مجلة مجمع اللغة الأردني، م 2، ع 25 - 26، 1984م.
- المشتقات نظرة مقارنة، إسماعيل أحمد عمايرة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 56، س 23، 1419هـ-1999م.
- مصطلحات المماثلة ودلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، جيلالي بن يشو، مجلة التراث العربي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، س 25، رمضان، 1426هـ - تشرين الأول، 2009م.
- المصوتات عند علماء العربية، غانم قدوري، مجلة كلية الشريعة، بغداد، ع 5، 1979م.
- المعنى بين التعيين والتضمين، زياد عز الدين العوف، مجلة الموقف الأدبي، ع 434، 2007م.

الدكتور عمر منير العاني

- إن هناك تقارباً بين معنى النقد لغة، ومعناه اصطلاحاً، وكان المعنى الاصطلاحي ينبثق من رحم المعاني اللغوية، ويؤول إليها.

- ارتبط النقد بوجود الإنسان؛ لأنه ناقد بالطبع، بما أوتي من مؤهلات ذهنية ونفسية خاصة به، تجعله يستأنس بالحسن، وينصرف عن القبيح.

- يشكل النقد جانباً من جوانب رعاية العرب بالعربية، ووسيلة من الوسائل التي اتخذوها لبنان قيمتها، ومكانتها، والحفاظ على سلامتها. وتظهر قيمة النقد، وتتسع دائرة حركته كلما كثرت حيوية النص، وقابليته للقرارات المتعددة؛ لذا فإن هذه الدائرة واسعة في رحاب التفسير، الذي يتعامل به مع النصوص القرآنية المتقدمة على سائر النصوص.

- أنبأنا المصطلحات النقدية التي رصدناها في التفسير عن حفر معرفي في مجال الحكم على الآراء اللغوية، وكانت سبيلاً من سبل وصف المعاني وتفسيرها، متخذة من المقررات الصوتية والصرفية، والنحوية، والدلالية مرجعية في التحليل والتقويم والحكم؛ للوصول إلى سلامة التركيب، وصحة البناء اللغوي.

• ينظم عقد التجليات النقدية في البنية والأبنية، والتراكيب والإيحاء الدلالي، برصد واقع لغوي مقارب

Monetary Manifestations Of Contemporary Linguistic

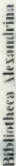
تجليات النقد
اللغوي المعاصر

لقضايا في الدراسات القوية المعاصرة، على أن بعض تلكم الرؤى تبقى بمنأى عن سكينه اليقين؛ بأية صدها من نفس بشرية جُبلت على الخطأ والنسيان.

- عن سكيئة اليقين: بآية صدورها من نفس بشرية جُبلت على الخطأ والنسيان.

- عارضنا المسعى النقدي في المفصل الفونيمي على الماثور من هذا الدرس، فإياته عا
في ذلكم الموروث، ومن مرتكزاته التبادلات الصوتية، وهذا الضرب يأتلف مع مص
الصوتي، وفيه يحدث الإبدال بين صوتين؛ لوجود علاقة صوتية بينهما.

- إلا أن عرضه لبعض المسائل لم يكن مستوفياً لأطراف التحليل الصوتي، كما في الإد: (أوعظت)؛ لذا لجأنا إلى تبيان هذا الملحظ بالاستزادة من مصادر أخرى قديمة وحديثة



1213937



03-497 7 774440
 03-497 7 774-070

ISBN 978-9957-70-771-2



9 789957 707712



هناك للكتاب العالمي النشر والتوزيع
الذي - كما يقولون - لا يبيع في أي مكان

تلفون: +91 9 773366-4 / فاكس: +91 9 7733777
 ایمز ایڈریس: (21110) / مسٹریٹ ایڈریس: (2216)
 aimalakob@yahoo.com



Modern Book's world
للنشر والتوزيع
الرياض - جدة - شارع الجامعة
www.almaikotob.com